

PO Box 3133 , Baghdad - Iraq

Tel : +964 7826 5577 99

Tel : +964 7726 5577 99

www.mib.iq - info@mib.iq

مصرف المستشار الاسلامي

ALMUSTASHAR ISLAMIC BANK



العدد : ٨٤٤ / ٤ / ٤

التاريخ : ٢٠٢٥ / ١٢ / ٣١

هيئة الاوراق المالية

م/ الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31

تحية طيبة ..

نرفق لكم ربطا الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 لمصرفنا بعد تصديقها من قبل مجلس مهنة مراقبة و تصديق الحسابات معززة بالرمز الخاص بنظام المشروع الوطني لالغاء صحة الصدور (QR) .

راجين التفضل بالاطلاع .. مع وافر التقدير و الاحترام .

علي طالب غني البناء
المدير المفوض



نسخة منه الى :-

- الاضبارة الخاصة بالمصرف .

مصنف من قبل وكالة التصنيف الدولية الإسلامية
حاصل على شهادة نظم إدارة الجودة ISO 9001:2015
حاصل على شهادة نظم إستمرارية الأعمال ISO 22301:2019
حاصل على شهادة نظم إدارة أمن المعلومات ISO/IEC 27001:2022

بغداد | مبنى الإدارة العامة - الفرع الرئيسي - فرع
البحر - مكتب البيان | فرع النجف | فرع البصرة
فرع كربلاء | فرع الرمادي | فرع الصمود (بيجي)

مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل
(شركة مساهمة خاصة)
بغداد

البيانات المالية
للسنة المالية المنتهية في 31 / كانون الاول / 2025



ان حفاظك على هذه الوثيقة دون ضرر يُمكنك من استخدامها في الدوائر المرتبطة بهذا النظام

يُمكنك حفظ صورة الوثيقة في هاتفك لأستخدامها عند الضرورة

نؤيد صحة صدور الوثيقة الالكترونية بعد مطابقتها مع الوثيقة الورقية

وثيقة خاصة لا يمكن قراءتها الا بحساب موظف حكومي



910269120249070

عزيزي المواطن في حالة حدوث أي تلوؤ أو مشكلة في قراءة رمز الاستجابة السريعة

يرجى ارسال صورة رمز الاستجابة السريعة الى البريد الالكتروني

dm@ur.gov.iq

لمزيد من المعلومات عن الخدمات الحكومية الالكترونية، بإمكان زيارة الرابط التالي

www.ur.gov.iq



التقرير السنوي لنتائج أعمال المصرف
وانجازاته خلال العام 2025

THE ANNUAL REPORT OF THE BANK'S BUSINESS
results and achievements during the year 2025

رقم الصفحة	المحتوى
3	نبذة تعريفية عن المصرف
4	كلمة السيد رئيس مجلس الادارة
7	تقرير الحوكمة المؤسسية
8	تقرير الحوكمة - الحوكمة الشرعية
9	تقرير الحوكمة - مجلس هيئة الرقابة الشرعية
11	تقرير الحوكمة - مجلس الادارة
15	تقرير الحوكمة - الإفصاح عن حوكمة المصرف
16	تقرير الحوكمة - الهيكل والاستقلالية
19	تقرير الحوكمة - تقييم مجلس الادارة وجدول الاعمال السنوي
26	تقرير الحوكمة - اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة
35	تقرير الحوكمة - المساهمون
36	تقرير الحوكمة - الإدارة التنفيذية العليا
38	تقرير الحوكمة - الفروع والمكاتب
39	تقرير الحوكمة - الهيكل التنظيمي
41	تقرير الحوكمة - لجان الإدارة التنفيذية
42	تقرير الحوكمة - الخدمات والمنتجات المصرفية
46	تقرير الحوكمة - تحليل المركز المالي
48	تقرير الحوكمة - الرقابة الداخلية
49	تقرير الحوكمة - الامتثال الشرعي
51	تقرير الحوكمة - الإبلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب
52	تقرير الحوكمة - إدارة المخاطر
54	تقرير الحوكمة - سياسة وحزمة المكافآت
56	تقرير الحوكمة - المسؤولية الاجتماعية والاستدامة
58	مبادرات المصرف في كفاءة الطاقة والاستدامة البيئية
59	الشمول المالي
61	التدريب والتوظيف الامثل للموارد البشرية
62	كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية
64	الإفصاح والشفافية
64	مسؤولية مجلس الادارة تجاه البنك المركزي العراقي
64	مجلس الادارة وإدارة المخاطر
64	تقرير مراقبي الحسابات

نبذة تعريفية عن المصرف

تأسس مصرف المستشار الإسلامي كشركة مساهمة خاصة، ليُشكل إضافة نوعية وركيزة أساسية في قطاع الصيرفة الإسلامية في العراق. يستند المصرف في بنيته إلى أرضية قانونية ورقابية رصينة، ويسعى بخطى واثقة نحو صياغة مفهوم متطور للخدمات المالية الشاملة.

التأسيس والإطار القانوني

تم تسجيل المصرف رسميًا ومباشرة أعماله وفقًا للمحددات التشريعية التالية:

- التسجيل التجاري: مُسجل لدى وزارة التجارة (دائرة تسجيل الشركات) بموجب شهادة التأسيس الصادرة بتاريخ 26 نوفمبر 2017، وذلك طبقاً لأحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل.
- ترخيص البنك المركزي: حاز المصرف على موافقة البنك المركزي العراقي الرسمية بموجب كتابهم ذات العدد 8327/3/9 في 9 أبريل 2018.
- المرجعية المصرفية: يمارس المصرف كافة أعماله بموجب قانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015 وقانون المصارف (94) لسنة 2004 وقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (39) لسنة 2015.

رأس المال والتركيب الهيكلي

- يبلغ رأس مال المصرف (250,000,000,000) دينار عراقي (مائتان وخمسون مليار دينار عراقي).
- تم تأسيس هذا الملاة المالية عبر تضافر مساهمات نخبة من المستثمرين المؤسسين، إلى جانب عملية اكتاب أولي عام فتحت الباب للشراكة المجتمعية.



قيمنا

تطبيق اعلى مستويات الالتزام
المهني وافضل المعايير
المصرفية بكل شفافية ووضوح



رسالتنا

العمل على ترسيخ قيم المنهج
الاسلامي بالتعامل الحسن
وفق احكام الشريعة الإسلامية
لتنعكس على المجتمع



رؤيتنا

التزمنا منذ البداية برؤية واضحة،
تقوم على طرح منتجات
وخدمات جديدة لم تكن متوفرة
من قبل في السوق العراقية.

بسم الله الرحمن الرحيم
السيدات والسادة المساهمون الكرام،
الشركاء والعملاء الأعزاء،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني ويشرفني، أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة، أن أرحب بكم أجمل ترحيب، وأن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الثامن لشركة مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025، والذي يتضمن البيانات المالية المدققة ونتائج أعمال المصرف، المعدة وفقاً لمتطلبات الإفصاح والمعايير المحاسبية الدولية والضوابط والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي والتشريعات النافذة.

لقد شكّل عام 2025 محطة استراتيجية مهمة في مسيرة مصرفنا، فلم يكن عاماً لقياس النتائج المالية فحسب، بل عاماً لترسيخ أسس التحول المؤسسي وتعزيز الثقة وإعادة بناء القدرات بما ينسجم مع المتغيرات التي يشهدها القطاع المصرفي العراقي والتطورات المتسارعة في البيئة المالية الإقليمية والدولية. وقد تعامل مجلس الإدارة مع هذه المرحلة بروح المسؤولية، واضعاً نصب عينيه هدفاً رئيساً يتمثل في المحافظة على استقرار المصرف وتعزيز استدامة أعماله، بما يحفظ حقوق المساهمين ويصون مصالح المودعين والعملاء.

إن المتغيرات التي يشهدها القطاع المالي اليوم تفرض على المؤسسات المصرفية تجاوز المفهوم التقليدي للعمل المصرفي، والانتقال إلى نموذج مؤسسي أكثر مرونة يعتمد على الحوكمة الرشيدة، وإدارة المخاطر، والتحول الرقمي، والامتثال، والابتكار. ومن هذا المنطلق، واصل مجلس الإدارة العمل على تنفيذ رؤية استراتيجية تهدف إلى بناء مؤسسة مصرفية أكثر كفاءة وقدرة على مواجهة التحديات واغتنام الفرص، مع الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية وأفضل الممارسات المصرفية الدولية.

وفي هذا الإطار، مثّل انضمام مصرفنا إلى برنامج الإصلاح المصرفي الذي يقوده البنك المركزي العراقي بالتعاون مع شركة Oliver Wyman العالمية محطة مفصلية في مسيرة المصرف، إذ ننظر إلى هذا البرنامج بوصفه مشروعاً مؤسسياً متكاملًا لإعادة بناء القدرات وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وترسيخ منظومة الامتثال وإدارة المخاطر، ورفع مستوى الحوكمة المؤسسية، وليس مجرد استجابة لمتطلبات تنظيمية. وقد أثمرت هذه الجهود عن إحراز تقدم ملموس في تنفيذ متطلبات البرنامج، الأمر الذي أسهم في دخوله واستكمال متطلبات برنامج استعادة التعامل بالعملات الدولية الأخرى، وهذا ما يعزز ثقتنا باستكمال بقية مراحل الإصلاح خلال الفترة المقبلة.

وتأكيداً لالتزامنا بأعلى معايير الشفافية والاستقلالية، عزز المصرف تعاونه مع عدد من بيوت الخبرة والاستشارات العالمية، حيث استكمل التعاقد مع شركة BDO لإجراء التقييم المستقل لخطط الإصلاح بجميع محاوره (المالي والتشغيلي والتقني)، إلى جانب استمرار التعاون مع الشركات العالمية التي تم التعاقد معها في مجالات الامتثال وإدارة المخاطر والاستشارات القانونية والتطوير المؤسسي. ويعكس هذا التوجه قناعة مجلس الإدارة بأن الاستفادة من الخبرات العالمية تمثل ركيزة أساسية لبناء مؤسسة مصرفية حديثة تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

وانطلاقاً من مسؤولياته، أولى مجلس الإدارة اهتماماً بالغاً بتعزيز منظومة الحوكمة المؤسسية، وترسيخ ثقافة الامتثال والشفافية والمساءلة، وتعزيز استقلالية اللجان المنبثقة عن المجلس، وتطوير منظومة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، بما ينسجم مع تعليمات البنك المركزي العراقي والمعايير الدولية. ونؤمن بأن قوة المؤسسات المالية لا تقاس بحجم موجوداتها فقط، وإنما بمتانة نظمها الرقابية وجودة قراراتها المؤسسية وقدرتها على إدارة المخاطر بكفاءة.

كما حرص المجلس على إعادة ترسيخ الثقة مع جميع أصحاب المصلحة، وفي مقدمتهم المساهمون والعملاء والجهات الرقابية والشركاء المحليون والدوليون، انطلاقاً من إيماننا بأن الثقة هي رأس المال الحقيقي للمؤسسات المالية، وأن المحافظة عليها تستوجب الالتزام الدائم بالشفافية والإفصاح والنزاهة، وتقديم خدمات مصرفية تتسم بالكفاءة والموثوقية.

وعلى الرغم من استمرار بعض التحديات التنظيمية، فقد تمكن المصرف من تحقيق نتائج مالية وتشغيلية متميزة، بفضل الإدارة الرشيدة للموارد، والاستثمار الأمثل للأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والسياسات المتحفظة في إدارة المخاطر. فقد ارتفع إجمالي موجودات المصرف إلى نحو 972 مليار دينار عراقي بنسبة نمو جيدة مقارنة بالعام السابق، كما ارتفع صافي الأرباح إلى أكثر من 27.8 مليار دينار عراقي، مع استمرار النمو في ودائع العملاء، وزيادة حجم الاستثمارات والتمويلات الممنوحة، وارتفاع حقوق المساهمين، بما يعكس متانة المركز المالي للمصرف وكفاءة استثماره لموارده.

وفي إطار رؤيتنا المستقبلية، يواصل المصرف تنفيذ خارطة طريق متكاملة لتحديث بنيته التقنية وتعزيز قدراته الرقمية، وقد شهد عام 2025 خطوات مهمة تمثلت في استكمال التعاقد مع عدد من الشركات الرصينة والاستشاريين ذوي الخبرة، بما يوفر الأساس اللازم لتنفيذ مشاريع التطوير التقني خلال المرحلة المقبلة. ويهدف هذا التوجه إلى بناء بيئة مصرفية حديثة تركز على الأنظمة المتقدمة، وكفاءة العمليات، وجودة الخدمات، وتعزيز منظومة الأمن السيبراني وحوكمة البيانات، بما ينسجم مع متطلبات التحول الرقمي ورؤية البنك المركزي العراقي لتطوير القطاع المصرفي.

وفي إطار مسؤوليتنا تجاه المجتمع، واصل المصرف دعمه للمبادرات التي تسهم في تعزيز الشمول المالي، وتشجيع الاستثمار، ودعم النشاط الاقتصادي، انطلاقاً من رسالته كمؤسسة مصرفية إسلامية تسعى إلى تحقيق قيمة اقتصادية واجتماعية مستدامة، بما ينسجم مع أهداف التنمية الوطنية.

المساهمون الكرام،

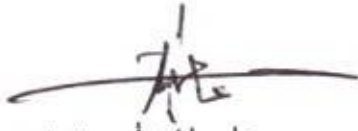
إن ما تحقق خلال هذا العام يمثل بداية مرحلة جديدة في مسيرة مصرف المستشار الإسلامي، وليس نهاية لبرنامج تطوير أو إصلاح. فما زالت أمامنا فرص واعدة للنمو والتوسع، ونحن على ثقة بأن ما نمتلكه من قاعدة رأسمالية قوية، ومنظومة حوكمة متطورة، وإدارة تنفيذية كفوءة، وكوادر مهنية متميزة، وشراكات استراتيجية مع شركات عالمية، سيشكل أساساً راسخاً لتحقيق أهدافنا المستقبلية وتعزيز مكانة المصرف بين المؤسسات المصرفية الرائدة في العراق.

إن رؤيتنا للمرحلة المقبلة تتمثل في الانتقال من مرحلة الإصلاح إلى مرحلة الريادة، من خلال استكمال تنفيذ البرنامج الإصلاحي، وتوسيع قاعدة العملاء، وتعزيز الابتكار في المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، وتنمية مصادر الإيرادات المستدامة، وتحقيق قيمة مضافة لمساهميننا، وتعزيز مساهمة المصرف في دعم الاقتصاد الوطني.

وفي الختام، أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى البنك المركزي العراقي على دعمه المتواصل وقيادته الحكيمة لمسيرة الإصلاح المصرفي، كما أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة على جهودهم المخلصة في رسم السياسات ومتابعة تنفيذ الخطط الاستراتيجية، وإلى الإدارة التنفيذية وجميع موظفي المصرف لما أبدوه من تفان وإخلاص في أداء مسؤولياتهم. ولا يفوتني أن أعبر عن بالغ امتناني لمساهميننا الكرام وعملائنا الأعزاء على ثقتهم العالية، التي ستبقى الدافع الأكبر لمواصلة مسيرة التطوير وتحقيق المزيد من النجاحات.

نسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير مصرفنا ووطننا العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



عامر لؤي أحمد توفيق

رئيس مجلس الإدارة

تقرير الحوكمة المؤسسية

انطلاقاً من التزام مصرف المستشار الإسلامي بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية، واصل المصرف خلال عام 2025 تعزيز منظومة الحوكمة باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق الاستدامة المؤسسية، وحماية حقوق المساهمين، وتعزيز ثقة العملاء والجهات الرقابية، وبما ينسجم مع تعليمات البنك المركزي العراقي وأفضل الممارسات والمعايير الدولية في إدارة المؤسسات المالية.

وشكل عام 2025 محطة مهمة في مسيرة تطوير الحوكمة بالمصرف، تزامناً مع انضمامه إلى برنامج الإصلاح المصرفي الذي يقوده البنك المركزي العراقي، حيث عمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على مواءمة السياسات والإجراءات الداخلية مع متطلبات البرنامج الإصلاحي، وتعزيز منظومة الامتثال، وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، بما يرسخ ثقافة مؤسسية تقوم على الشفافية والمساءلة والكفاءة في اتخاذ القرار.

وقد واصل مجلس الإدارة ممارسة مسؤولياته الإشرافية والاستراتيجية من خلال متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمصرف، والإشراف على أداء الإدارة التنفيذية، ومراجعة التقارير الدورية الصادرة عن لجان المجلس والإدارات الرقابية، بما يضمن سلامة المركز المالي للمصرف، وتحقيق التوازن بين النمو والمحافظة على مستويات مقبولة من المخاطر.

كما أولى المجلس اهتماماً خاصاً بتعزيز فعالية اللجان المنبثقة عنه، وتطوير آليات اتخاذ القرار، ودعم استقلالية وظائف الرقابة والامتثال وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، بما يعزز كفاءة منظومة الرقابة المؤسسية ويرفع مستوى الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والتعليمات الرقابية.

وفي إطار تنفيذ برنامج الإصلاح المؤسسي، واصل المصرف التعاون مع عدد من الشركات الاستشارية العالمية في مجالات الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر والتطوير المؤسسي، بهدف مواءمة ممارساته مع أفضل المعايير الدولية، وتعزيز جاهزية المصرف لمواجهة التحديات المستقبلية، وبناء بيئة عمل مصرفية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة.

كما حرص المصرف على مراجعة وتحديث عدد من السياسات والإجراءات الداخلية بصورة دورية، بما ينسجم مع المتغيرات التنظيمية ومتطلبات البنك المركزي العراقي، مع الاستمرار في ترسيخ ثقافة الامتثال المؤسسي والالتزام بمدونات السلوك المهني وأخلاقيات العمل، بما يساهم في تعزيز النزاهة والشفافية في جميع مستويات العمل.

وانطلاقاً من إيمان المصرف بأن الحوكمة الفاعلة تمثل الأساس لتحقيق النمو المستدام، فقد استمر في تعزيز قنوات التواصل والإفصاح مع المساهمين وأصحاب المصالح، وتوفير المعلومات الجوهرية بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب، بما يدعم مبادئ العدالة والشفافية، ويرسخ الثقة المتبادلة بين المصرف وجميع الأطراف ذات العلاقة.

ويؤكد مجلس الإدارة التزامه بمواصلة تطوير منظومة الحوكمة المؤسسية، وتعزيز كفاءة الإدارة والرقابة وإدارة المخاطر، بما يساهم في تحقيق أهداف المصرف الاستراتيجية، والمحافظة على استقراره المالي، وتعزيز مكانته بين المؤسسات المصرفية الرائدة في العراق.

الحوكمة الشرعية

انطلاقاً من هوية المصرف كمؤسسة مصرفية إسلامية، وأصل مصرف المستشار الإسلامي خلال عام 2025 تعزيز منظومة الحوكمة الشرعية باعتبارها أحد الركائز الأساسية للحوكمة المؤسسية، وبما يضمن توافق جميع الأنشطة والمنتجات والخدمات مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية، وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

وقد مارست هيئة الرقابة الشرعية مهامها باستقلالية تامة، من خلال الإشراف على الأنشطة والمنتجات المصرفية، وإبداء الرأي الشرعي بشأنها، ومراجعة العقود والسياسات والإجراءات ذات العلاقة، ومتابعة مدى الالتزام بتنفيذ قراراتها وتوصياتها، بما يعزز سلامة التطبيق الشرعي لجميع العمليات المصرفية.

كما استمر المصرف في دعم منظومة الالتزام الشرعي من خلال التعاون المستمر بين هيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية والإدارات الرقابية، بما يضمن معالجة المستجدات الشرعية بصورة فاعلة، وتطوير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية بما يحقق التوازن بين متطلبات الامتثال الشرعي والكفاءة التشغيلية.

وفي إطار تعزيز الشفافية، يلتزم المصرف بالإفصاح عن المبادئ والضوابط الشرعية التي تحكم أعماله، وتمكين العملاء والمساهمين من الاطلاع على المعلومات ذات العلاقة، بما يعزز الثقة في المنتجات والخدمات التي يقدمها المصرف، ويكرس مبادئ النزاهة والوضوح في جميع معاملاته.

ويؤمن المصرف بأن الحوكمة الشرعية تمثل عنصراً أساسياً في بناء الثقة واستدامة العمل المصرفي الإسلامي، لذلك سيواصل تطوير منظومتها بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية، ويعزز مكانة المصرف كمؤسسة مالية إسلامية تتمتع بمستويات عالية من الالتزام والشفافية والحوكمة الرشيدة.

ويمكن ايجاز أبرز تطورات الحوكمة الشرعية لهذا العام بما يلي

- إعداد الخطة السنوية لأعمال الهيئة الشرعية ومناقشة الخطة التنفيذية
- تحديث دليل الحوكمة المؤسسية ليتوافق مع متطلبات برنامج الإصلاح المصرفي .
- مراجعة و تحديث دليل السياسات والاجراءات لقسم الرقابة والتدقيق الشرعي .
- مراجعة وتحديث ميثاق التدقيق الشرعي الداخلي
- المصادقة على برنامج التدقيق الشرعي الداخلي
- تنفيذ برامج تدريبية لأعضاء الإدارة التنفيذية في مجالات الحوكمة والامتثال والعقود المتوافقه مع مبادئ واحكام الشريعة
- مراجعة عقود المراهجة الاسلامية والوعد للامر بالشراء وتحديث نماذج طلبات المراهجة الاسلامية.

مجلس هيئة الرقابة الشرعية

ان اعضاء هيئة الرقابة الشرعية هم من الأشخاص المختصين بفقہ المعاملات ومن ذوي الخبرة بعمل المؤسسات المالية الإسلامية، وتكون هيئة الرقابة الشرعية جهة مستقلة وقراراتها ملزمة في جميع أعمال المصرف الا ان توصياتها غير ملزمة لإدارة المصرف. تقع مسؤولية تنفيذ الأعمال التي يمارسها المصرف وفق احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على إدارة المصرف.

اعضاء مجلس هيئة الرقابة الشرعية

1- الاستاذة الدكتورة: هناء محمد حسين احمد التميمي / رئيس مجلس الهيئة

التولد: 1969

الشهادات العلمية: دكتوراه

الخبرات العلمية: مدير تحرير مجلة كلية العلوم الإسلامية.

الوظيفة: استاذ جامعي

2- الاستاذة الدكتورة: سناء عليوي عبد السادة الزبيدي / عضو مجلس الهيئة

التولد: 1968

الشهادات العلمية: دكتوراه / الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، حاصلة على شهادة المصرفي

الإسلامي الشامل/ الاردن، عضو لجنة وضع قانون المصارف الإسلامية في البنك المركزي العراقي.

الخبرات العلمية: تخصص في فقہ المعاملات المالية الإسلامية.

الوظيفة: رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية العلوم الإسلامية.

3- الاستاذ الدكتور: مسلم كاظم عيدان الشمري / عضو مجلس الهيئة

التولد: 1976

الشهادات العلمية: دكتوراه في الشريعة الإسلامية.

الخبرات العلمية: باحث في مجال المعاملات الإسلامية والفقہ والاقتصاد.

الوظيفة: ، استاذ جامعي./جامعة الامام الكاظم ع

4- الاستاذ كاظم جودة علوان الحميدي/ عضو مجلس الهيئة

التولد: 1955

الشهادات العلمية: بكالوريوس محاسبة وإدارة اعمال 1979 الجامعة المستنصرية، ماجستير في إدارة المصارف 1982 جامعة بغداد العمل الحالي متقاعد .

الخبرات العلمية: مستشار مالي في منظمة الصحة العالمية - العراق منذ 1998 الى 2018.

-موظف في مصرف الرافدين منذ 1974 الى 1992 عمل في عدة وفروع ومارست الاعمال المصرفية

المتنوعة وعملت في قسم الدراسات والعمليات المصرفية للفترة 1982 - 1992.

-محاضر في وزارة المالية - مركز التدريب المالي والمحاسبي 1985-1994.

5- الدكتور احمد نعمة عطية / عضو مجلس الهيئة

التولد: 1984

الشهادات العلمية: دكتوراه في القانون.

الخبرات العلمية: خبير قضائي ومستشار قانوني.

الوظيفة: استاذ جامعي كلية الامام الكاظم ع

- عقدت الهيئة 13 اجتماعا خلال عام 2025 بحضور كامل الأعضاء اقر فيها مجموعة من العقود المالية والخدمات المصرفية التي قدمتها ادارة المصرف حيث ابدت الهيئة رايها بما يتوافق مع احكام الشريعة لاسلامية
- أصدرت الهيئة 4 تقارير فصلية بالإضافة الى التقرير السنوي وتقرير الهيئة العامة.
- اعداد الخطة السنوية التي تهدف الى وضع استراتيجيات عمل خدمي تنموي مستندا على مقاصد الشريعة ومبادئها الاسلامية.
- ناقشت الهيئة توزيع الارباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار وصادقت على كونه يتفق مع الاساس الذي تم اعتماده من قبلها وفقا لاحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية
- راجعت الهيئة جميع العقود والعمليات والمعاملات التي ابرمها المصرف مع زبائنه وصادقت على كونها تمت وفق احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وتعليمات البنك المركزي العراقي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والاسلامية

مجلس الادارة

واصل مجلس إدارة مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل خلال عام 2025 ممارسة مسؤولياته الإشرافية والاستراتيجية بكفاءة واستقلالية، واضطلع بدوره في رسم التوجهات العامة للمصرف، ومتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية، والإشراف على أداء الإدارة التنفيذية، بما يحقق أهداف المصرف ويعزز استدامة أعماله ويحافظ على حقوق المساهمين والمودعين وجميع أصحاب المصالح.

وقد عقد مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025 ستة وعشرين (26) اجتماعاً، اتسمت بالانتظام وارتفاع مستوى الحضور والمشاركة الفاعلة، حيث ناقش المجلس مختلف الموضوعات الاستراتيجية والرقابية والتنظيمية، واتخذ القرارات اللازمة بما ينسجم مع أحكام قانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015، وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، وقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل، وتعليمات البنك المركزي العراقي، ودليل الحوكمة المؤسسية للمصرف.

وركزت أعمال المجلس خلال عام 2025 على دعم برنامج الإصلاح المؤسسي الذي يقوده البنك المركزي العراقي، وتعزيز جاهزية المصرف للامتثال لمتطلبات الإصلاح المصرفي، من خلال الإشراف المباشر على تنفيذ الخطط التصحيحية، واعتماد السياسات والإجراءات اللازمة لتطوير منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والامتثال.

كما أولى المجلس اهتماماً خاصاً بتطوير إطار إدارة المخاطر، حيث اعتمد عدداً من السياسات والأطر المنظمة لإدارة المخاطر، شملت استراتيجية إدارة المخاطر، وإطار تقبل المخاطر، وخطط استمرارية الأعمال والطوارئ التمويلية، واختبارات الضغط، ومؤشرات المخاطر الرئيسية، إضافة إلى اعتماد الأدلة الخاصة بالمخاطر البيئية والاجتماعية والمخاطر المرتبطة بالمناخ، بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية.

وفي مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أشرف المجلس على مراجعة واعتماد الخطط الاستراتيجية والسنوية والسياسات والإجراءات الخاصة بوحدة الامتثال والإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك سياسات اعرف عميلك (KYC)، والعناية الواجبة بالعملاء (CDD) و(EDD)، والنهج القائم على المخاطر، وسياسة العقوبات، وإدارة مخاطر عدم الامتثال، وخطط تطبيق متطلبات قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (FATCA)، بما يعزز التزام المصرف بالمتطلبات المحلية والدولية.

كما واصل المجلس دعمه لمنظومة الحوكمة المؤسسية، من خلال مراجعة وتحديث عدد من الوثائق الجوهرية، وفي مقدمتها ميثاق مجلس الإدارة، وموثائق اللجان المنبثقة عنه، وسياسات تضارب المصالح، ومدونة قواعد السلوك الوظيفي، وإطار التنسيق بين الإدارات الرقابية، بما يساهم في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والاستقلالية ورفع كفاءة اتخاذ القرار.

وفي إطار دعم التحول المؤسسي، تابع المجلس تنفيذ مشاريع تطوير البنية التنظيمية والتقنية للمصرف، حيث اعتمد تحديث الهيكل التنظيمي، وراجع سياسات وإجراءات تقنية المعلومات وأمن المعلومات وحوكمة تقنية المعلومات، بما يعزز موثوقية الأنظمة المصرفية، ويحسن إدارة البيانات، ويدعم توجهات المصرف نحو التحول الرقمي.

كما تابع المجلس بصورة دورية التقارير الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، وإدارة المخاطر، والتدقيق الشرعي الداخلي، والامتثال الشرعي، ومدقق الحسابات الخارجي، وناقش نتائجها والتوصيات الواردة فيها، واتخذ القرارات المناسبة لمعالجة الملاحظات وتعزيز كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام المؤسسي.

وانطلاقاً من التزامه بالتحسين المستمر، اعتمد المجلس خلال العام عدداً من السياسات الجديدة التي تدعم استدامة أعمال المصرف، من بينها سياسة الاستدامة، وسياسة الجدارة الائتمانية، وسياسة الإسناد الخارجي، إضافة إلى تحديث السياسة الائتمانية بما يواكب متطلبات المرحلة الحالية ويعزز جودة المحفظة الائتمانية. ويؤكد مجلس الإدارة التزامه بمواصلة تطوير منظومة الحوكمة المؤسسية، وتعزيز الرقابة والإدارة الرشيدة للمخاطر، ودعم جهود الإصلاح المصرفي، بما يسهم في ترسيخ متانة المركز المالي للمصرف، وتحقيق النمو المستدام، وتعزيز ثقة المساهمين والعملاء والجهات الرقابية.

أعضاء مجلس الإدارة

أولاً: أعضاء مجلس الإدارة الاصليين:

1- السيد: عامر لؤي احمد توفيق : رئيس مجلس الادارة

مواليد 1980 بغداد، حاصل على البكالوريوس من جامعة بغداد كلية الهندسة، رجل اعمال في مجال التجارة والمقاولات واسشاري مؤسسات الدولة وشركات المقاولات والاستثمارية والعقارية وانتخب لعضوية مجلس الادارة في اجتماع الهيئة العامة المنعقد بتاريخ 2024/10/4 ورئيسا لمجلس الادارة في 2024/10/6 .

2- السيد حيدر عبدالمجيد عبدالله - نائب رئيس مجلس الادارة

مواليد 1988 بغداد ، حاصل على شهادة البكالوريوس محاسبة / رجل أعمال زاول العمل في مجال المالية ومديرا لحسابات في القطاع الخاص ولديه خبرة مالية ، وانتخب لعضوية مجلس الادارة في اجتماع الهيئة العامة المنعقد بتاريخ 2024/10/4 ونائبا لرئيس مجلس الادارة بتاريخ 2024/10/6.

3- د. علي طالب غني البناء: عضو مجلس الادارة / المدير المفوض

مواليد 1975 بصره، حاصل على شهادة البكالوريوس / ادارة واقتصاد ودكتوراه مهنية في مجال المحاسبة ، عمل في مؤسسات الدولة والقطاع المصرفي الخاص ولديه خبرة مالية طويلة في العمل المصرفي وفي مجال الاستثمارات العقارية وفي الادارة المالية.

4- السيد: سرمد محمد علي ناصر : عضو مجلس الادارة

مواليد 1976 بغداد، حاصل على شهادة البكالوريوس هندسة / جامعة بغداد ، مدير مفوض سابق ولديه خبرة ممتازة في العديد من مشاريع المقاولات وتنفيذ المجمعات السكنية كذلك الادارة المالية والاستثمارية والاستشارية .

5- السيد: ابراهيم عبدالوهاب: عضو مجلس الادارة

مواليد 1989 بغداد، حاصل على شهادة البكالوريوس / برمجيات ، عمل في مجال تقنية المعلومات والاتصالات وانظمة التكنولوجيا للعديد من المشاريع (الاستثمار والمقاولات) .

6- د. زياد كاظم جبر : عضو مجلس الادارة

مواليد 1978 النجف، حاصل على شهادة الدكتوراه ادارة اعمال ، استاذ جامعي ورئيس هيئة الامناء في جامعة البيان / بغداد ، لديه خبرة في الادارة المالية والاستثمار في المشاريع .

7- السيد غانم هيال طعمة عجيل : عضو مجلس الادارة

مواليد 1979 بغداد حاصل على شهادة البكالوريوس ادارة اعمال عمل في مجال الرقابة المالية - القطاع الخاص ولديه خبرة ادارية في المشاريع الاستثمارية والسكنية.

جدول حضور
اعضاء مجلس الادارة لاجتماعات المجلس
البالغ مجموعها (26) اجتماع خلال عام 2025

ت	الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات
1	عامر لؤي احمد توفيق	رئيس مجلس الادارة	25
2	حيدر عبدالمجيد عبدالله	نائب رئيس مجلس الادارة	26
3	د. علي طالب غني البناء	عضو مجلس ادارة/ اصيل	26
4	سرمد محمد علي ناصر	عضو مجلس ادارة/ اصيل	25
5	د. زياد كاظم جبر	عضو مجلس ادارة/ اصيل	26
6	ابراهيم عبدالوهاب حسن	عضو مجلس ادارة/ اصيل	26
7	غانم هيال طعمه	عضو مجلس ادارة/ اصيل	26

اعضاء مجلس الادارة الاصليين ومقدار مساهمتهم في رأس المال

ت	الاسم	المنصب	عدد الاسهم
1	عامر لؤي احمد توفيق	رئيس مجلس الادارة	10,000,000
2	حيدر عبدالمجيد عبدالله	نائب رئيس مجلس الادارة	10,000,000
3	د. علي طالب غني البناء	عضو مجلس ادارة/ اصيل	500,000,000
4	سرمد محمد علي ناصر	عضو مجلس ادارة/ اصيل	24,900,000,000
5	د. زياد كاظم جبر	عضو مجلس ادارة/ اصيل	10,000,000
6	ابراهيم عبدالوهاب حسن	عضو مجلس ادارة/ اصيل	10,000,000
7	غانم هيال طعمه	عضو مجلس ادارة/ اصيل	10,000,000

- الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفقاً للمتطلبات القانونية والمعايير المحاسبية الدولية، بما يعزز مبادئ الشفافية ويحد من تعارض المصالح.
- تزويد البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية المختصة بالتقارير الدورية والبيانات الرقابية المطلوبة، والتعاون الكامل معها في إطار تنفيذ برنامج الإصلاح المصرفي وتعزيز الامتثال المؤسسي.
- نشر البيانات والتقارير والإفصاحات الجوهرية من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي للمصرف والقنوات المعتمدة، بما يضمن سهولة وصول أصحاب المصالح إلى المعلومات ذات العلاقة.
- الالتزام بالإفصاح عن ممارسات الحوكمة المؤسسية، وهيكل مجلس الإدارة ولجانه، والسياسات الرئيسية، والتطورات الجوهرية التي شهدتها المصرف خلال العام، بما يعزز مبادئ المساءلة والشفافية.

ويعد تعزيز الإفصاح والشفافية أحد المحاور الرئيسية التي ركز عليها المصرف ضمن برنامج الإصلاح المؤسسي خلال عام 2025، انطلاقاً من قناعته بأن الالتزام بالإفصاح لا يمثل مجرد متطلب تنظيمي، بل يعد أداة فاعلة لترسيخ الحوكمة الرشيدة، وتعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين، ودعم استدامة النمو، وتحسين جودة القرارات المؤسسية.

وسيوصل المصرف خلال المرحلة المقبلة تطوير منظومة الإفصاح بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، والاستفادة من التقنيات الحديثة في نشر المعلومات والتواصل مع أصحاب المصالح، بما يعزز مكانته كمؤسسة مصرفية إسلامية تتبنى أعلى معايير الشفافية والامتثال والحوكمة.

الهيكل والاستقلالية

يولي مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل أهمية كبيرة لاستقلالية مجلس الإدارة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للحوكمة المؤسسية، لما لها من دور محوري في تعزيز جودة القرارات، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، وضمان تحقيق التوازن بين مصالح المساهمين والمودعين والعملاء وسائر أصحاب المصالح.

وقد حافظ مجلس الإدارة خلال عام 2025 على ممارسة مهامه باستقلالية وموضوعية، وفقاً لأحكام قانون المصارف الإسلامية، وتعليمات البنك المركزي العراقي، ودليل الحوكمة المؤسسية للمصرف، بما يضمن الفصل الواضح بين مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ويعزز قدرة المجلس على أداء دوره الرقابي والاستراتيجي بكفاءة وحيادية.

ويستند هيكل مجلس الإدارة إلى مزيج متوازن من الخبرات المصرفية والمالية والقانونية والإدارية، بما يوفر التنوع المهني اللازم لدعم عملية اتخاذ القرار، ويعزز قدرة المجلس على مناقشة مختلف القضايا الاستراتيجية والرقابية من منظور مهني مستقل.

كما يحرص المجلس على المحافظة على استقلالية أعضائه من خلال الالتزام بالضوابط المنظمة لتعارض المصالح، والإفصاح عن المصالح الشخصية عند الاقتضاء، والامتناع عن المشاركة في أي قرار قد ينشأ عنه تعارض في المصالح، بما يكفل نزاهة وموضوعية القرارات الصادرة عن المجلس.

وفي إطار تعزيز الحوكمة المؤسسية، واصل المجلس خلال عام 2025 دعم استقلالية اللجان المنبثقة عنه، ولاسيما لجنة التدقيق، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الحوكمة، وهيئة الرقابة الشرعية، بما يضمن قيام كل لجنة بمهامها الرقابية والفنية وفق اختصاصاتها، وبما يعزز كفاءة منظومة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والامتثال.

كما حرص المجلس على تطوير أدائه المؤسسي بصورة مستمرة، من خلال مراجعة وتحديث ميثاق مجلس الإدارة ومواثيق اللجان المنبثقة عنه، ومراجعة السياسات المرتبطة بالحوكمة وتعارض المصالح ومدونة قواعد السلوك المهني، بما يتسجم مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية.

ويؤكد مجلس الإدارة التزامه المستمر بتعزيز استقلاليته المؤسسية، ورفع كفاءة أدائه، وترسيخ ثقافة الحوكمة الرشيدة، بما يساهم في تحقيق أهداف المصرف الاستراتيجية، وتعزيز الثقة لدى الجهات الرقابية والمساهمين وجميع أصحاب المصالح.

الصلاحيات

يمارس مجلس إدارة مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل صلاحياته ومسؤولياته وفقاً لأحكام قانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015، وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، وقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل، وتعليمات البنك المركزي العراقي، والنظام الأساسي للمصرف، ودليل الحوكمة المؤسسية، بما يضمن الإدارة الرشيدة للمصرف وتحقيق أهدافه الاستراتيجية وحماية مصالح المساهمين والمودعين وسائر أصحاب المصالح.

ويتبنى المجلس مبدأ الفصل الواضح بين الدور الإشرافي والاستراتيجي لمجلس الإدارة والدور التنفيذي للإدارة التنفيذية، حيث فوض المجلس الإدارة التنفيذية بإدارة العمليات اليومية للمصرف ضمن حدود الصلاحيات المعتمدة، مع احتفاظه بالمسؤوليات الجوهرية المتعلقة برسم التوجهات الاستراتيجية، والإشراف والرقابة، واتخاذ القرارات ذات الأثر الاستراتيجي.

وخلال عام 2025، مارس مجلس الإدارة صلاحياته من خلال الإشراف المباشر على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمصرف، ومتابعة برنامج الإصلاح المصرفي، واعتماد السياسات المؤسسية، ومراقبة أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والامتثال، بما يحقق التوازن بين النمو والمحافظة على الاستقرار المالي للمصرف.

وتشمل أبرز المسؤوليات والصلاحيات التي احتفظ بها مجلس الإدارة ما يأتي:

- اعتماد التوجهات الاستراتيجية والخطط التشغيلية والرأسمالية ومتابعة تنفيذها بما يحقق أهداف المصرف.
- الإشراف على تنفيذ برنامج الإصلاح المؤسسي، ومتابعة المبادرات الاستراتيجية الرامية إلى تطوير الأداء المؤسسي وتعزيز الاستدامة.
- اعتماد السياسات الرئيسة للمصرف ومراجعتها بصورة دورية، ولا سيما سياسات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والامتثال، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والسياسات الائتمانية.
- متابعة مستويات المخاطر، والتأكد من كفاءة منظومة الرقابة الداخلية واستمرارية الأعمال.
- الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية، وتقييم نتائج أعمالها، والتأكد من التزامها بتنفيذ قرارات المجلس والخطط المعتمدة.
- متابعة الأداء المالي والتشغيلي للمصرف، واعتماد القوائم المالية والتقارير الدورية قبل عرضها على الجهات المختصة.
- الإشراف على أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتعزيز استقلاليتها، وضمان قيامها بمهامها وفق الاختصاصات المقررة.
- التأكد من التزام المصرف بالتشريعات والتعليمات النافذة، وأحكام الشريعة الإسلامية، والمعايير المهنية ذات العلاقة.
- تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية، وضمان حماية حقوق المساهمين والمودعين والعملاء وسائر أصحاب المصالح.
- دعم مبادرات التحول المؤسسي والرقمي، وتطوير البنية التنظيمية والتقنية للمصرف بما يعزز كفاءة العمليات واستدامة النمو.

ويؤكد مجلس الإدارة أن ممارسة هذه الصلاحيات تتم وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة، وبما يحقق التوازن بين الرقابة الفاعلة والمرونة الإدارية، ويسهم في تعزيز قدرة المصرف على مواجهة التحديات، واغتنام الفرص، وتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين وجميع أصحاب المصالح:

تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

انطلاقاً من التزام مصرف المستشار الإسلامي بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية، وحرصاً على تعزيز كفاءة وفاعلية مجلس الإدارة ولجانه المنبثقة، اعتمد المصرف خلال عام 2025 منهجية متكاملة لتقييم الأداء، بما ينسجم مع تعليمات البنك المركزي العراقي، ودليل الحوكمة المؤسسية للمصرف، ودليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، وأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

وتهدف عملية التقييم إلى قياس مدى فاعلية مجلس الإدارة ولجانه في ممارسة مسؤولياتهم الإشرافية والاستراتيجية، وتعزيز ثقافة التحسين المستمر، والتأكد من كفاءة منظومة الحوكمة ودعم قدرة المجلس على تحقيق أهداف المصرف الاستراتيجية.

وقد استندت عملية التقييم إلى مجموعة من المعايير الموضوعية، من أبرزها:

- كفاءة الإشراف الاستراتيجي على أعمال المصرف.
- جودة وفاعلية القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة.
- كفاءة الإشراف على منظومة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والامتثال.
- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وقياس مستوى الإنجاز.
- فاعلية أداء اللجان المنبثقة عن المجلس ومدى تحقيقها لاختصاصاتها.
- مستوى حضور أعضاء المجلس واللجان ومشاركتهم الفاعلة في الاجتماعات.
- الالتزام بمتطلبات الحوكمة المؤسسية والتشريعات والتعليمات النافذة.
- المحافظة على استقلالية أعضاء المجلس وإدارة حالات تعارض المصالح.
- الإسهام في تطوير السياسات المؤسسية ودعم برامج الإصلاح المصرفي.
- التطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس الإدارة وتعزيز معارفهم في المجالات المصرفية والرقابية.

آلية التقييم

اعتمد المصرف آلية تقييم سنوية منظمة تستند إلى نماذج واستبيانات معتمدة، شملت تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بصورة فردية، وتقييم أداء المجلس ككل، إضافة إلى تقييم أداء اللجان المنبثقة عنه، وذلك من خلال:

التقييم الذاتي: حيث يقوم كل عضو بتقييم أدائه ومدى مساهمته في تحقيق أهداف المجلس، وفق معايير محددة ومعتمدة.

التقييم الجماعي: ويشمل تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه بصورة شاملة، وقياس مدى فاعلية أعمالها في تنفيذ مسؤولياتها الإشرافية والرقابية.

تحليل نتائج التقييم: من خلال مراجعة نتائج الاستبيانات وتحديد نقاط القوة وفرص التحسين، وإعداد التوصيات وخطط العمل اللازمة لمعالجة الملاحظات وتعزيز الأداء المؤسسي.

وتسهم نتائج عملية التقييم في دعم التطوير المستمر لمنظومة الحوكمة، ورفع كفاءة مجلس الإدارة ولجانه، وتحسين جودة القرارات الاستراتيجية، وتعزيز فعالية الرقابة والإشراف، بما يحقق أهداف المصرف ويعزز ثقة المساهمين والجهات الرقابية وجميع أصحاب المصالح.

ويؤكد مجلس الإدارة التزامه بمراجعة وتطوير منهجية التقييم بصورة دورية، بما يواكب المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية، ويعزز جاهزية المصرف لمواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق النمو المستدام.

جدول أعمال اجتماعات

مجلس ادارة مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل

لعام 2025

رقم الجلسة	تاريخها	الموضوع
1	8/1/2025	- بيانات المصرف وفق احكام المادة 126 من قانون الشركات رقم (21 لسنة 1997 المعدل)
2	28/1/2025	- تقرير ادارة المخاطر للنصف الثاني 2024 . - اعتماد النظم السليمة لادارة المخاطر لضمان عدم تعرض المصرف الى عالية و مراقبة درجة المخاطر المقبولة و على لجنة المخاطر الاشراف على انظمة و عمليات المصرف للتأكد من ادارة المخاطر التشغيلية و مخاطر السيولة و مخاطر السوق و المراقبة و اختبار تأثير المخاطر للمعايير البيئية و الاجتماعية و المخاطر المتعلقة بالمناخ.
3	2025/1/28	- مراجعة دليل سياسات و اجراءات قسم الرقابة و التدقيق الشرعي الداخلي

- مراجعة ميثاق التدقيق الشرعي الداخلي
- الخطة السنوية لقسم الرقابة و التدقيق الشرعي لعام 2025
- مراجعة برنامج التدقيق الشرعي لعام 2025

- تعزيز سياسات الضمانات للتمويلية الاسلامية و توفير ضمانات مادية كودائع العقارية و المالية.
- ضبط نسبة كفاية راس المال و السولة بما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي العراقي .
- توسيع القاعدة الانتمائية لتقليل التركيز الانتمائي و توزيع المخاطر.
- تحديث النظام المحوسب للمصرف لتعزيز فعالية و موثوقية ادارة البيانات المالية.
- تطوير منتجات المصرف بمنتجات بديلة لتعويض الانخفاض في ايرادات العملة الاجنبية بعد منع التعامل بالدولار.
- المتابعة المستمرة في تحصيل الذمم المدينة بفعالية لضمان السيولة المالية.

2025/2/12

4

- _ سياسات و اجراءات قسم ادارة المخاطر
- _ الاطار العام لادارة المخاطر
- _ استراتيجية ادارة المخاطر
- _ سيناريوهات اختبارات الضغط لعام 2024
- _ نماذج الاعمال في القطاع المصرفي.

2025/3/10

5

- _ تقرير ادارة المخاطر للنصف الثاني من العام 2024 و
- اعتماد الانظمة السليمة لادارة المخاطر لضمان عدم التعرض الى مخاطر عالية و مراقبة درجة المخاطر المقبولة و على لجنة المخاطر الاشراف على انظمة و عمليات المصرف للتأكد من ادارة المخاطر التشغيلية و مخاطر

2025/4/8

6

السيولة و مخاطر السوق و مراقبة و اختبار تأثير المخاطر للمعايير البينية
و الاجتماعية و المخاطر المتعلقة بالمناخ.

7 2025/4/17 - المصادقة على سياسات و إجراءات قسم الإبلاغ عن غسل الاموال و تمويل الارهاب لعام 2025 و اعتمادها على ان تراجع سنوياً.

8 2025/4/27 _ بيان تقبل المخاطر
_ خطة الطوارئ التمويلية
_ خطة استثمارية الاعمال
_ الهيكل التنظيمي لقسم ادارة المخاطر

9 2025 /5/5 _ المصادقة على سياسات و إجراءات قسم تقنية المعلومات و الاتصالات
و قسم امن المعلومات
_ المصادقة على محضر تسليم و استلام جميع الباسوردرات و البوزرات
الخاصة بقسم تقنية المعلومات والاتصالات .

10 2025/5/13 _ التقرير الفصلي لقسم ادارة المخاطر الفصل الاول 2025/3/31
_ جدول و تقرير اختبارات الضغط الفصل الاول 2025/3/31

11 2025/5/25 _ المصادقة على الهيكل التنظيمي للمصرف .
_ المصادقة على تقارير قسم الامتثال الشرعي (الفصل الاول/2024
الفصل الثاني/2024، الفصل الثالث / 2024، الفصل الرابع /2024)
و تقرير الامتثال الشرعي (الفصل الاول /2025) و تقرير (الزيارة الميدانية
لفرع البصرة) .

12 2025/6/16 _ مناقشة دعوة الهيئة العامة والعمل على السير بأجراءات دعوة الهيئة العامة .

13 2025/6/19 _ الخطة السنوية لقسم الابلاغ عن غسل الاموال و تمويل الارهاب

(2025).

_ الخطة الاستراتيجية لقسم الابلاغ عن غسل الاموال و تمويل الارهاب

(2025 -2023)

_ الهيكل التنظيمي لقسم الابلاغ عن غسل الاموال و تمويل الارهاب

_ دليل مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب

_ الدليل الارشادي الخاص بمكافحة الاحتيال و الفساد.

_ سياسة اعراف عميلك KYC و اجراءات العناية الواجبة للعملاء CDD

_ اجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء EDD

_ دليل السياسات و اجراءات النهج القائم على المخاطر

_ الاجراءات الخاصة بقسم المدفوعات الالكترونية

_ سياسات و اجراءات البحث و التحري و التحقق على القوائم المحلية و العالمية .

_ مصفوفة الصلاحيات الخاصة بقسم الابلاغ عن غسل الاموال و تمويل الارهاب.

_ الدليل الارشادي لقسم الامتثال الشرعي و مراقبة الامتثال .

_ الدليل الارشادي لمكافحة الاحتيال و الفساد.

_ مدونة السلوك المهني

_ سياسة العقوبات

_ دليل مخاطر عدم الامتثال لعام 2023- 2024

_ تعليمات قانون الامتثال الضريبي الامريكي (FATCA)

_ الخطة الاستراتيجية لقسم الامتثال للسنوات (2025-2023)

_ الخطة السنوية لسنة 2025

_ مصفوفة الصلاحيات الخاصة بقسم الامتثال الشرعي

_ خطة التنفيذ معايير المحاسبة و المراجعة (AAOIFI) و مجلس الخدمات المالية الاسلامية (IFSB).

14 2025/6/25 _ الخطة السنوية لقسم المخاطر لسنة 2025

_ مؤشرات المخاطر الرئيسية (KPIs)

_ تقرير التقييم الذاتي لمخاطر غسل الاموال و تمويل الارهاب لعام 2024

15	2025/7/22	__ تقرير قسم ادارة المخاطر للنصف الاول من العام 2025 __ دليل المعايير البنينة و الاجتماعية و على الادارة التنفيذية نشره في الموقع الالكتروني للمصرف و العمل بموجبه. __ المصادقة على تقرير التقييم الذاتي لمخاطر غسل الاموال و تمويل الارهاب. __ دليل حوكمة تقنية المعلومات و الاتصالات الخاص بالمصرف.
16	2025/7/28	__ المصادقة بشأن تزويد هيئة الاوراق المالية و سوق العراق للاوراق المالية قائمة المطلعين و اسماء الاقارب لغاية الدرجة الثالثة و تحديثها بشكل نصف سنوي.
17	2025/8/3	__ المصادقة على الموازنة التخطيطية لعام 2025.
18	2025/8/17	__ المصادقة على التقرير الفصلي الثاني /2025 لهيئة الرقابة الشرعية. __ مصادقة على تقرير مراقب الحسابات الخارجي للنصف الاول /2025.
19	2025/9/14	__ الموافقة على اختيار الفقرة (أ) المتضمنة مسار استمرار المصرف بالعمل بموجب الترخيص الحالي و الكيان القانوني نفسه مع مراعاة تلبية معايير الاصلاح ضمن خطة الاصلاح من الخيارات المذكورة في فقرة من كتاب البنك المركزي العراقي المركزي. __ تخويل البنك المركزي العراقي استقطاع تكاليف اجور المسار (أ) و المشار اليها بكتاب البنك المركزي العراقي. __ اتخاذ ما يلزم لتنفيذ خطة الاصلاح و التعهد المطلوب اكماله و ارساله للبنك المركزي العراقي.

المصادقة على ما ورد بتقرير مدقق الحسابات الخارجي حول نقاط الضعف في نظام الضبط الداخلي.	2025/9 / 25	20
المصادقة على الخطة التصحيحية الخاصة بتقييم نظام ادارة المخاطر /2024		
تقرير هيئة الرقابة الشرعية للفصل الثالث /2025	2025/10/21	21
تقرير قسم الرقابة و التدقيق الشرعي الداخلي للفصل الثاني و الثالث/2025		
تحديث السياسات و اجراءات قسم ادارة المخاطر	2025/11/5	22
سياسات و اجراءات تضارب المصالح		
سياسة الاستثناءات للسياسات و الاجراءات		
اطار التنسيق بين الاقسام الرقابية في المصرف		
خطة تدريب قسم ادارة المخاطر.		
تحديث السياسة الانتمائية لعام 2025	2025/11/24	23
سياسة الجدارة الانتمائية		
سياسة الاستدامة		
سياسة الاسناد الخارجي		
التقرير الشهري لقسم الامتثال الشرعي /شهر ايلول و شهر تشرين الاول		
تقرير قسم الامتثال الشرعي الفصل الثاني /2025		
المصادقة على موافق لجان الادارة التنفيذية	2025/12/7	24
تحديث ميثاق مجلس الادارة و موافق اللجان المنبثقة عن المجلس لعام 2025	2025/12/18	25

- 26 2025/12/31 _ التقرير الشهري لقسم الامتثال الشرعي لشهر تشرين الثاني 2025
- _ تقرير قسم الامتثال الشرعي عن أنشطة مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب للنصف الاول 2025.
- _ تحديث مدونة قواعد السلوك الوظيفي للمصرف.
- _ استراتيجية تطبيق المعايير الدولية .
- _ تقرير النصف السنوي للنصف الثاني 2025 الخاص بقسم الابلاغ عن غسل الاموال و تمويل الارهاب

❖ اقر السادة أعضاء مجلس الإدارة الأصليين والاحتياط بأنهم لم يقدموا على طلب تمويل ولم يتكفلوا أحدا ولم يمنحوا قرضا ولم يشاركوا أحدا قد حصل على تمويل او منح انتماءات تعهديا او نقديا خلال عام 2025.

اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة

قام مجلس الادارة بتشكيل (5) خمسة لجان منبثقة عن مجلس الادارة للمساعدة في القيام بواجباته وتم تفويضها بمهام عملها وفقا لمبادئ دليل الحوكمة المؤسسية وبما يتفق مع متطلبات الجهات الرقابية ولكل لجنة ميثاق عمل داخلي يضمن المهام والصلاحيات مصادق عليه من قبل مجلس الادارة ، ويتعين على كل رئيس لجنة رفع تقارير دورية الى مجلس الادارة حول نشاط اللجنة التي يرأسها باستثناء ترأس رئيس مجلس الادارة للجنة المعايير البيئية والاجتماعية و لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات ولا يشارك بأية لجان اخرى من لجان مجلس الادارة .

أولا . لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

- | | | |
|--------------------------------|----------------|-------------|
| 1. السيد عامر لؤي احمد توفيق | رئيس المجلس | رئيس اللجنة |
| 2. السيد سمر محمد علي ناصر | عضو المجلس | عضو اللجنة |
| 3. السيد ابراهيم عبدالوهاب حسن | عضو المجلس | عضو اللجنة |
| 4. السيد احمد عبدالرزاق احمد | أمين سر المجلس | مقرر اللجنة |

ثانيا . لجنة التدقيق (عملا بالدليل تضم اللجنة رئيس لجنة المخاطر)

- | | | |
|---------------------------------|-------------------|-------------|
| 1. السيد حيدر عبدالمجيد عبدالله | عضو المجلس | رئيس اللجنة |
| 2. السيد زياد كاظم جبر | رئيس لجنة المخاطر | عضو اللجنة |
| 3. السيد غاتم هيال طعمة | عضو المجلس | عضو اللجنة |
| 4. السيد احمد عبد الرزاق احمد | امين سر المجلس | مقرر اللجنة |

ثالثا . لجنة إدارة المخاطر (عملا بالدليل تضم اللجنة رئيس لجنة التدقيق ورئيس لجنة حوكمة تقنية المعلومات)

- | | | |
|---------------------------------|-------------------------------|-------------|
| 1. السيد زياد كاظم جبر | عضو المجلس | رئيس اللجنة |
| 2. السيد سرمد محمد علي ناصر | عضو المجلس | عضو اللجنة |
| 3. السيد حيدر عبدالمجيد عبدالله | رئيس لجنة التدقيق | عضو اللجنة |
| 4. السيد ابراهيم عبدالوهاب حسن | ر. لجنة حوكمة تقنية المعلومات | عضو اللجنة |
| 5. السيد غاتم هــيال طعمة | عضو المجلس | عضو اللجنة |
| 6. السيد احمد عبدالرزاق احمد | أمين سر المجلس | مقرر اللجنة |

رابعا . لجنة الترشيح والمكافآت (عملا بالدليل تضم اللجنة رئيس لجنة الحوكمة المؤسسية)

- | | | |
|---------------------------------|----------------|-------------|
| 1. السيد سرمد محمد علي ناصر | عضو المجلس | رئيس اللجنة |
| 2. السيد عامر لؤي احمد توفيق | رئيس المجلس | عضو اللجنة |
| 3. السيد حيدر عبدالمجيد عبدالله | عضو المجلس | عضو اللجنة |
| 4. السيد أحمد عبدالرزاق احمد | أمين سر المجلس | مقرر اللجنة |

خامسا . لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات (عملا بالدليل تضم اللجنة رئيس مجلس الادارة)

- | | | |
|--------------------------------|----------------|-------------|
| 1. السيد ابراهيم عبدالوهاب حسن | عضو المجلس | رئيس اللجنة |
| 2. السيد عامر لؤي احمد توفيق | رئيس المجلس | عضو اللجنة |
| 3. السيد غاتم هــيال طعمة | عضو المجلس | عضو اللجنة |
| 4. السيد احمد عبدالرزاق احمد | أمين سر المجلس | مقرر اللجنة |

اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة
عقدت اللجان المنبثقة عن مجلس ادارة مصرف المستشار الاسلامي خلال عام 2025 (27) اجتماع

ت	اسم اللجنة	عدد الاجتماعات
1	لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية	3
2	لجنة التدقيق	8
3	لجنة ادارة المخاطر	10
4	لجنة الترشيح والمكافآت	3
5	لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات	3

لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ESG Committee

انسجماً مع توجهات البنك المركزي العراقي نحو ترسيخ مبادئ الاستدامة وتعزيز الحوكمة المؤسسية، واصل مصرف المستشار الإسلامي خلال عام 2025 تفعيل دور لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) بوصفها إحدى اللجان المتخصصة المنبثقة عن مجلس الإدارة، والتي تضطلع بدور محوري في الإشراف على تطبيق إطار المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، ودمج مبادئ الاستدامة وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ في أعمال المصرف واستراتيجياته وسياساته.

وتعمل اللجنة على دعم مجلس الإدارة في ضمان مواءمة أنشطة المصرف مع متطلبات دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي العراقي، وبما يعزز قدرة المصرف على تحقيق نمو مستدام، وإدارة المخاطر الناشئة، وترسيخ ثقافة المسؤولية المؤسسية والالتزام بأفضل الممارسات الدولية.

وخلال عام 2025، واصلت اللجنة ممارسة مهامها الرقابية والإشرافية، وكان من أبرز مسؤولياتها:

- الإشراف على تطبيق إطار المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) ومتابعة مدى الالتزام به على مستوى المصرف، بما في ذلك المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ.
- مراجعة السياسات والأدلة والإجراءات المتعلقة بالاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية، والتوصية بتحديثها بصورة دورية بما ينسجم مع المتطلبات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية.
- متابعة دمج اعتبارات الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية في السياسات الائتمانية والاستثمارية والقرارات المؤسسية، بما يساهم في تعزيز الإدارة المسؤولة للمخاطر وتحقيق التنمية المستدامة.
- الإشراف على إعداد تقرير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) والتوصية برفعه إلى مجلس الإدارة لاعتماده، مع التنسيق مع لجنة التدقيق ومدقق الحسابات الخارجي بشأن متطلبات المراجعة والتأكيد على التقرير وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي.

- متابعة التزام المصرف وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بتطبيق سياسات وإجراءات الحوكمة المؤسسية، بما في ذلك متطلبات الاستقلالية، والإفصاح عن المصالح، وإدارة حالات تعارض المصالح، ومدونة قواعد السلوك المهني.
- مراجعة مستوى امتثال المصرف للقوانين والتعليمات والضوابط التنظيمية ذات العلاقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، ورفع التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة بشأن فرص التحسين.
- متابعة برامج التدريب والتوعية الخاصة بالاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والمخاطر المرتبطة بالمناخ، بما يسهم في بناء القدرات المؤسسية ونشر ثقافة الاستدامة على مختلف المستويات الإدارية.

كما ترفع اللجنة تقارير دورية إلى مجلس الإدارة تتضمن نتائج أعمالها، ومستوى التقدم في تنفيذ متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، والتحديات التي تواجه التطبيق، والتوصيات اللازمة لتعزيز الامتثال وتحسين الأداء المؤسسي.

ويؤكد المصرف أن لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية تمثل إحدى الدعائم الرئيسة لمنظومة الحوكمة، وتسهم في تعزيز الاستدامة، ورفع مستوى الشفافية، ودعم اتخاذ القرار، بما يحقق التوازن بين الأداء المالي والمسؤولية البيئية والاجتماعية، ويعزز قدرة المصرف على خلق قيمة مستدامة للمساهمين والعملاء والمجتمع.

لجنة التدقيق Audit Committee

تُعد لجنة التدقيق إحدى اللجان الرئيسة المنبثقة عن مجلس إدارة مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل، وتمارس مهامها باستقلالية تامة وفقاً لأحكام القوانين النافذة، وتعليمات البنك المركزي العراقي، ودليل الحوكمة المؤسسية، وميثاق اللجنة المعتمد. وتهدف اللجنة إلى دعم مجلس الإدارة في الإشراف على سلامة التقارير المالية، وتعزيز كفاءة منظومة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، والامتثال، وضمان نزاهة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، بما يسهم في حماية أصول المصرف وتعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصالح.

وخلال عام 2025، واصلت اللجنة ممارسة مسؤولياتها الرقابية من خلال اجتماعاتها الدورية، ومراجعة التقارير المالية والرقابية، ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن التدقيق الداخلي، ومدقق الحسابات الخارجي، والجهات الرقابية، ورفع توصياتها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة.

وشملت أبرز مهام اللجنة ما يأتي:

- مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة، والتأكد من إعدادها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، والتعليمات والضوابط التنظيمية النافذة، ومناقشة الأحكام والتقديرات المحاسبية الجوهرية والإفصاحات المالية وغير المالية.
- الإشراف على أعمال دائرة التدقيق الداخلي، واعتماد خطة التدقيق السنوية المبينة على المخاطر، بما في ذلك مراجعة المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة (ESG)، والتأكد من توفير الموارد البشرية والفنية اللازمة لتمكين التدقيق الداخلي من أداء مهامه بكفاءة واستقلالية، ومتابعة تنفيذ التوصيات والإجراءات التصحيحية.
- الاجتماع بصورة دورية مع الإدارة التنفيذية، ورئيس التدقيق الداخلي، ومدقق الحسابات الخارجي، لمناقشة نتائج أعمال التدقيق، والملاحظات الجوهرية، ومستوى تنفيذ خطط المعالجة، والتأكد من معالجة أوجه القصور في الوقت المناسب.
- الإشراف على استقلالية وكفاءة مدقق الحسابات الخارجي، ومراجعة نطاق أعماله وخطة التدقيق، وتقييم جودة أدائه، والتوصية لمجلس الإدارة بشأن تعيينه أو إعادة تعيينه وفقاً للتشريعات النافذة.
- متابعة مدى التزام المصرف بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات المالية، والامتثال التنظيمي، والتأكد من كفاءة الضوابط الرقابية والإجراءات المعتمدة في هذا المجال.
- مراجعة مدى التزام المصرف بمتطلبات الإفصاح المالي وغير المالي، بما في ذلك الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة، والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG)، والإفصاحات المرتبطة بالمناخ، وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي والمعايير الدولية ذات العلاقة.
- متابعة مدى جاهزية المصرف لإدارة الأزمات واستمرارية الأعمال، والإشراف على تنفيذ برامج التعافي من الكوارث بالتنسيق مع اللجان المختصة والإدارة التنفيذية، بما يعزز مرونة العمليات التشغيلية واستدامتها.
- متابعة تنفيذ توصيات الجهات الرقابية، والتأكد من التزام الإدارة التنفيذية بخطط المعالجة والإجراءات التصحيحية، بما يعزز منظومة الحوكمة والرقابة المؤسسية.

وتواصل اللجنة رفع تقاريرها الدورية إلى مجلس الإدارة، متضمنة نتائج أعمالها، وأبرز الملاحظات والتوصيات، ومستوى التقدم في تنفيذ الإجراءات التصحيحية، بما يدعم عملية اتخاذ القرار ويعزز كفاءة الرقابة المؤسسية. ويؤكد مجلس الإدارة أن لجنة التدقيق تمثل إحدى الركائز الأساسية لمنظومة الحوكمة المؤسسية، وتسهم بصورة فاعلة في تعزيز جودة التقارير المالية، ورفع كفاءة الرقابة الداخلية، وترسيخ مبادئ الشفافية والامتثال، ودعم استدامة أعمال المصرف وفق أفضل الممارسات المصرفية الدولية.

لجنة إدارة المخاطر Risk Management Committee

تُعد لجنة إدارة المخاطر إحدى اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس إدارة مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل، وتمارس مهامها وفقاً لأحكام القوانين النافذة، وتعليمات البنك المركزي العراقي، ودليل الحوكمة المؤسسية، وميثاق اللجنة المعتمد، بما يدعم مجلس الإدارة في الإشراف على منظومة إدارة المخاطر وتعزيز قدرة المصرف على تحقيق أهدافه ضمن مستويات المخاطر المقبولة.

وخلال عام 2025، واصلت اللجنة دورها في الإشراف على إطار إدارة المخاطر المؤسسية، ومتابعة مدى كفاءة السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية، بما يضمن تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها وإدارتها بصورة فاعلة، وتعزيز مرونة المصرف في مواجهة التحديات والمتغيرات الاقتصادية والتنظيمية.

وشملت أبرز مسؤوليات اللجنة ما يأتي:

- مراجعة واعتماد إطار إدارة المخاطر المؤسسية وسياساتها وإجراءاتها، ومتابعة تنفيذها من قبل الإدارة التنفيذية، والتأكد من مواءمتها مع الخطة الاستراتيجية للمصرف.
- مراجعة مستوى المخاطر (Risk Appetite) وحدود تحمل المخاطر، والتوصية بتحديثها بصورة دورية، بما يشمل المخاطر المالية والتشغيلية والائتمانية والسوقية والسيولة، إضافة إلى المخاطر البيئية والاجتماعية والمخاطر المرتبطة بالمناخ.
- الإشراف على حوكمة المخاطر على مستوى المصرف، ومتابعة التقارير الدورية الخاصة بالمخاطر الرئيسية، والتأكد من كفاءة أنظمة الإنذار المبكر ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs).
- متابعة كفاية رأس المال والسيولة، والإشراف على نتائج اختبارات الضغط (Stress Testing)، والتأكد من إدراج المخاطر البيئية والاجتماعية والمخاطر المناخية ضمن تقييمات كفاية رأس المال والسيولة واستمرارية الأعمال.
- مراجعة التقارير المتعلقة بالالتزام بسياسات إدارة المخاطر، ومتابعة حالات تجاوز حدود المخاطر، والإجراءات التصحيحية المتخذة لمعالجتها.
- متابعة التقارير الخاصة بالجرائم المالية، بما في ذلك مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والرشوة والفساد، والاحتيال، والعقوبات المالية، والتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة أي حالات أو مؤشرات ذات صلة.
- الإشراف على إدارة مخاطر تقنية المعلومات والأمن السيبراني، ومتابعة جاهزية المصرف لمواجهة المخاطر الرقمية، وضمان التنسيق مع لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات بشأن القضايا المشتركة.
- متابعة دمج اعتبارات الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) في منظومة إدارة المخاطر، بما ينسجم مع تعليمات البنك المركزي العراقي وأفضل الممارسات الدولية.
- التنسيق المستمر مع لجنة التدقيق، ولجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، وهيئة الرقابة الشرعية، واللجان الأخرى ذات العلاقة، بما يضمن تكامل منظومة الرقابة وإدارة المخاطر على مستوى المصرف.

كما تلقت اللجنة بصورة دورية التقارير الصادرة عن قسم إدارة المخاطر، وناقشت نتائجها، ورفعت توصياتها إلى مجلس الإدارة بشأن القضايا الجوهرية والإجراءات التصحيحية اللازمة، بما يعزز فاعلية منظومة الرقابة وإدارة المخاطر ويدعم سلامة المركز المالي للمصرف.

ويؤكد مجلس الإدارة أن لجنة إدارة المخاطر تمثل إحدى الركائز الأساسية لمنظومة الحوكمة المؤسسية، إذ تؤدي دوراً محورياً في تعزيز ثقافة إدارة المخاطر، ودعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية، والمحافظة على متانة المركز المالي للمصرف، ورفع قدرته على مواجهة التحديات المستقبلية، بما يحقق النمو المستدام ويحمي مصالح المساهمين والمودعين وسائر أصحاب المصالح.

لجنة الترشيح والمكافآت Nominations and Remuneration Committee

تُعد لجنة الترشيحات والمكافآت إحدى اللجان الرئيسة المنبثقة عن مجلس إدارة مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل، وتمارس مهامها وفقاً لأحكام القوانين النافذة، وتعليمات البنك المركزي العراقي، ودليل الحوكمة المؤسسية، وميثاق اللجنة المعتمد، بما يدعم مجلس الإدارة في بناء منظومة حوكمة فعالة تعتمد الكفاءة والشفافية والاستدامة في اختيار القيادات وتقييم أدائها وإدارة سياسات المكافآت.

وتهدف اللجنة إلى ضمان أن يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مكونين من كفاءات تتمتع بالنزاهة والخبرة والقدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف، مع تبني سياسات عادلة وشفافة للمكافآت ترتبط بالأداء والإدارة الرشيدة للمخاطر، بما يعزز الاستدامة ويحافظ على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح.

وخلال عام 2025، واصلت اللجنة ممارسة مسؤولياتها في الإشراف على سياسات الترشيح والمكافآت، ورفع توصياتها إلى مجلس الإدارة، وكان من أبرز مهامها:

- مراجعة وتطوير سياسة الترشيحات، والإشراف على تطبيق إجراءات رسمية وشفافة لاختيار وترشيح وتعيين وإعادة تعيين أعضاء مجلس الإدارة، بما يضمن اختيار المرشحين على أساس الكفاءة والخبرة والنزاهة والملاءمة المهنية (Fit & Proper)
- دراسة طلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة والمناصب القيادية، وتقييم مؤهلات المرشحين وخبراتهم وقدرتهم على الإسهام في تحقيق أهداف المصرف واستراتيجيته طويلة الأمد.
- التوصية لمجلس الإدارة بالمرشحين المستوفين لمتطلبات الكفاءة والجدارة لعرضهم على الهيئة العامة أو تعيينهم وفقاً للتشريعات والتعليمات النافذة.
- الإشراف على تقييم الأداء السنوي لمجلس الإدارة ولجانه المنبثقة وأعضائه، وكذلك تقييم أداء الإدارة التنفيذية، ورفع التوصيات اللازمة بشأن نتائج التقييم وخطط التطوير.
- مراجعة واعتماد سياسات المكافآت والحوافز المالية وغير المالية، والتأكد من توافقها مع الأداء المؤسسي، ومستوى المخاطر، والأهداف الاستراتيجية للمصرف، وتعليمات البنك المركزي العراقي، بما يحد من تضارب المصالح ويعزز العدالة والشفافية.
- متابعة خطط التعاقب الوظيفي للمناصب القيادية والإشرافية، والتأكد من جاهزية الكفاءات الوطنية لتولي المسؤوليات القيادية، بما يضمن استمرارية الأعمال واستدامة الأداء المؤسسي.
- مراجعة سياسات التنوع والشمول، ومتابعة تنفيذها، وتعزيز تكافؤ الفرص في شغل المناصب القيادية، بما يدعم بناء بيئة عمل مؤسسية قائمة على الكفاءة والجدارة.
- متابعة التزام المصرف بسياسات الحوكمة المؤسسية ذات العلاقة بالترشيحات والمكافآت، والتأكد من مواءمة سياسات الموارد البشرية مع الأهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد للمصرف.

كما تتابع اللجنة بصورة دورية مدى فعالية سياسات الترشيح والمكافآت، وتقيم أثرها في استقطاب الكفاءات والمحافظة عليها، وتعزيز الأداء المؤسسي، وترفع توصياتها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ ما يلزم من قرارات وإجراءات تطويرية.

ويؤكد مجلس الإدارة أن لجنة الترشيحات والمكافآت تؤدي دوراً محورياً في دعم استدامة الحوكمة المؤسسية، من خلال بناء قيادات مصرفية مؤهلة، وتعزيز ثقافة الأداء والمساءلة، وترسيخ مبادئ العدالة والشفافية، بما يسهم في تحقيق أهداف المصرف الاستراتيجية وتعزيز ثقة المساهمين والجهات الرقابية وسائر أصحاب المصال

لجنة حوكمة تقنية المعلومات IT Governance Committee

تعد لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات إحدى اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس إدارة مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل، وتمارس مهامها وفقاً لأحكام القوانين والتعليمات النافذة، وتعليمات البنك المركزي العراقي، وميثاق اللجنة المعتمد، بما يدعم مجلس الإدارة في الإشراف على حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات، وضمان مواءمة الاستراتيجية التقنية مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف، وتعزيز كفاءة الاستثمار في الموارد التقنية، وإدارة المخاطر المرتبطة بها.

وخلال عام 2025، واصلت اللجنة دورها في الإشراف على تنفيذ مبادرات التحول الرقمي، وتعزيز البنية التحتية التقنية للمصرف، ومتابعة جاهزية الأنظمة الإلكترونية، بما يضمن تقديم خدمات مصرفية آمنة وموثوقة، ويدعم استمرارية الأعمال والامتثال للمتطلبات التنظيمية.

وشملت أبرز مسؤوليات اللجنة ما يأتي:

- الإشراف على جميع مبادرات تقنية المعلومات والاتصالات، ومراجعة استراتيجية تقنية المعلومات والتأكد من توافقها مع الخطة الاستراتيجية للمصرف وأهدافه المستقبلية.
- متابعة تنفيذ مشاريع التحول الرقمي، وتقييم المشروعات التقنية الاستراتيجية من حيث الجدوى الاقتصادية، والعائد المتوقع، ومدى مساهمتها في رفع كفاءة العمليات وتحسين جودة الخدمات المصرفية.
- مراجعة واعتماد سياسات وإجراءات أمن المعلومات والأمن السيبراني، ومتابعة تنفيذها، والتأكد من التزام المصرف بأفضل الممارسات والمعايير الدولية لحماية المعلومات والأنظمة الرقمية.
- الإشراف على البنية التحتية التقنية، ومتابعة أداء الأنظمة والتطبيقات وقواعد البيانات وشبكات الاتصال، والتأكد من جاهزيتها وكفاءتها واستمرارية عملها.
- متابعة إدارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات، بما في ذلك مخاطر الأمن السيبراني، والتحول الرقمي، والخدمات الإلكترونية، بالتنسيق مع لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية.
- الإشراف على خطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث التقنية، ومراجعة نتائج الاختبارات الدورية لضمان جاهزية المصرف لمواجهة الحوادث والأزمات التشغيلية.
- متابعة التزام المصرف بالتعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمتطلبات التنظيمية المتعلقة بتقنية المعلومات، وحوكمة البيانات، وحماية الخصوصية، والأمن السيبراني.
- دراسة أي موضوعات أو مخاطر تقنية يحيلها مجلس الإدارة إلى اللجنة، وإجراء المراجعات اللازمة ورفع التوصيات المناسبة بشأنها.

- تزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية عن أداء تقنية المعلومات والاتصالات، ومستوى إنجاز المشاريع التقنية، والمخاطر الناشئة، ومؤشرات الأداء الرئيسة، بما يدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية المبنية على معلومات دقيقة وموثوقة.

كما تواصل اللجنة التنسيق مع اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، ولا سيما لجنة إدارة المخاطر، ولجنة التدقيق، ولجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، لضمان تكامل منظومة الحوكمة، والإدارة الفاعلة للمخاطر التقنية، وتعزيز الأمن السيبراني واستدامة الخدمات الرقمية. ويؤكد مجلس الإدارة أن لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات تمثل إحدى الركائز الأساسية في دعم التحول الرقمي للمصرف، وتعزيز مرونة بنيته التقنية، وحماية أصوله المعلوماتية، بما يساهم في رفع كفاءة الأداء التشغيلي، وتحسين تجربة العملاء، ودعم الابتكار، وتحقيق أهداف المصرف الاستراتيجية وفق أعلى معايير الحوكمة المؤسسية.

اعتماد الحسابات الختامية

مجلس الادارة مسؤول عن اعتماد الحسابات الختامية للمصرف والتحقق من سلامة ومصادقية جميع البيانات المالية والحسابات الختامية وعن شفافية وكفاية الإفصاحات بها وفق المعايير المحاسبية والإفصاحية الإسلامية والدولية.

توحيد القوائم المالية

تمثل القوائم المالية للمصرف (الادارة العامة والفرع الرئيسي وفروع المصرف).

المساهمون

اسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) واحد بالمثل أو أكثر من راس المال وبقية المساهمين.

ت	اسم المساهم	الجنسية	عدد الاسهم	نسبة المساهمة
1	عباس نعمان عبدالحسن	عراقي	49,338,559,671	19,735%
2	احمد عبد مسلم مهدي	عراقي	41,870,164,609	16,748%
3	عبدالكريم مهدي احمد	عراقي	24,900,000,000	9,960%
4	اكتفاء حميد مجيد	عراقية	24,900,000,000	9,960%
5	سرمد محمد علي ناصر	عراقي	24,900,000,000	9,960%
6	محمد نعمان عبدالحسن	عراقي	24,691,358,024	9,876%
7	علي عبدالكريم مهدي	عراقي	14,694,053,498	5,877%
8	مهدي عبدالكريم مهدي	عراقي	12,320,987,654	4,928%
9	حسنين جعفر يوسف	عراقي	8,436,213,992	3,375%
10	طيبة عباس نعمان	عراقية	3,858,024,692	1,543%
11	ريم عامر عبدالكريم	عراقية	3,532,921,810	1,413%
12	رشا عدنان سلمان	عراقية	2,645,679,011	1,058%
13	حيدر حميد مجيد	عراقي	2,500,000,000	1%
14	ابتسام حميد مجيد	عراقية	2,500,000,000	1%

الإدارة التنفيذية العليا للمصرف

قام مجلس الادارة بتفويض الادارة التنفيذية التي يرأسها عضو مجلس الادارة والمدير المفوض للمصرف لتطبيق استراتيجية وخطط الاعمال.

الاسم	العمر	التحصيل الدراسي	سنوات الخبرة	العنوان الوظيفي	الخبرة السابقة
انعام محمد لعبيبي	56	بكالوريوس ادارة واقتصاد	25	معاون المدير المفوض	في بداياتها شغلت وظيفة حكومية في 1993 ثم مارست العمل المصرفي في العديد من المصارف الاسلامية والتجارية الحكومية والخاصة
رقية عباس ناجي	39	بكالوريوس ادارة اعمال	13	مدير الفرع الرئيسي	مارست العمل المصرفي في العديد من المصارف الاسلامية والتجارية الخاصة
زينب احمد ضياء الدين	35	بكالوريوس ادارة اعمال	12	مدير قسم الخزينة والاستثمار	مارست العمل المصرفي في العديد من المصارف الاسلامية والتجارية الخاصة
رغد حسين محمد علي	50	بكالوريوس علوم مالية ومصرفية	23	مدير قسم ادارة المخاطر	مارست العمل المصرفي في العديد من المصارف الاسلامية والتجارية الخاصة
عمر علي حسين	38	بكالوريوس علوم حاسبات	16	مدير قسم تقنية المعلومات	مارس العمل في الشركات الاهلية و القطاع المصرفي
نور رعد عبود	40	بكالوريوس محاسبة	19	مدير قسم الامتثال الشرعي	مارس العمل المصرفي في العديد من المصارف الاسلامية والتجارية الخاصة
رشا فيصل مطر	42	بكالوريوس علوم حاسبات	19	مدير قسم الائتمان	مارست العمل المصرفي في العديد من المصارف الاسلامية والتجارية الخاصة
ايمان ضياء جاسم	35	بكالوريوس محاسبة	11	مدير القسم المالي	مارست العمل المصرفي في العديد من المصارف الاسلامية والتجارية الخاصة
محمد مناتي شافي	69	بكالوريوس جامعة بغداد كلية الاعلام	44	مدير قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي	مارس العمل المصرفي في العديد من المصارف الاسلامية والتجارية الحكومية والخاصة

مارس العمل المصرفي في العديد من المصارف الاسلامية والتجارية الخاصة	مدير قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب	12	بكالوريوس تقني في ادارة الجودة	38	محمد سلام جبار
مارست العمل المصرفي في العديد من المصارف الاسلامية والتجارية الخاصة	م.مدير القسم الدولي	9	بكالوريوس علوم حاسبات	34	سرى مهند
مارست العمل المصرفي في العديد من المصارف الاسلامية والتجارية الخاصة وكذلك المحاكم العراقية	مدير القسم القانوني	14	بكالوريوس قانون	37	يسرى عماد جعفر
مارس العمل في الشركات الاهلية و القطاع المصرفي	مدير قسم التوعية	7	بكلوريوس اعلام	36	ياسر علي محمد توفيق
مارس العمل المصرفي في العديد من المصارف الاسلامية والتجارية الخاصة	مدير مكتب البيان	15	بكالوريوس علوم مالية ومصرفية	38	ياسر مثنى صبيح
مارس العمل المصرفي في العديد من المصارف الاسلامية والتجارية الخاصة	مدير فرع النجف	14	بكالوريوس مكائن الانتاج الحراري	42	ليث فؤاد علي رضا
مارس العمل المصرفي في العديد من المصارف الاسلامية والتجارية الخاصة	مدير قسم المدفوعات	16	بكالوريوس علوم حاسبات	39	زيد رشيد هاشم
في بداياتها شغلت وظيفة في المحكمة ثم مارست العمل المصرفي في العديد من المصارف الاسلامية والتجارية الخاصة	مدير ادارة الفروع	18	بكالوريوس محاسبة	42	اسراء راغب تركي
مارس العمل المصرفي في العديد من المصارف الاسلامية والتجارية الخاصة	مدير فرع كربلاء	16	بكلوريوس لغة فارسية	39	علي جعفر عبد
مارس العمل المصرفي في العديد من المصارف الاسلامية والتجارية الخاصة	مدير فرع البصرة	25	دبلوم محاسبة	59	نظيمة راضي فرحان
مارس العمل في الشركات الاهلية و القطاع المصرفي	مدير فرع الرمادي	10	بكلوريوس شريعة	47	امين احمد مختار

الفروع والمكاتب

1	بغداد- الفرع الرئيسي	بغداد-العرصات الهندية- مقابل جامع الخضير 07826557799-07726557799
2	بغداد مكتب البيان	بغداد- جامعة البيان 07826557799-07726557799
3	النجف الاشرف - فرع السعد	الكوقة- قرب غرفة تجارة النجف 07801549574-07801348646
4	كربلاء- قرب غرفة التجارة	حي البلدية- قرب غرفة تجارة كربلاء 07809917171-07801144645
5	البصرة- فرع مناوي باشا	شارع مناوي باشا- مقابل فندق مناوي باشا 07730165560-07728323025
6	الرمادي -مجمع الفاروق السكني	الخمسة كيلو- قرب معمل الزجاج 07857788000
7	بغداد- فرع البدور	طريق ابو غريب- قرب مطار بغداد الدولي - مجمع البدور 07873931964
8	صلاح الدين- فرع الصمود	شركة مصافي الشمال/مصفي بيحي 07826557799

الهيكل التنظيمي

حرص مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل على تطوير هيكله التنظيمي بصورة مستمرة بما ينسجم مع استراتيجيته المؤسسية، ومتطلبات البنك المركزي العراقي، وأفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية، وبما يعزز كفاءة الأداء التشغيلي، ووضوح خطوط المسؤولية، وسرعة اتخاذ القرار، وتحقيق أهداف المصرف في النمو والاستدامة.

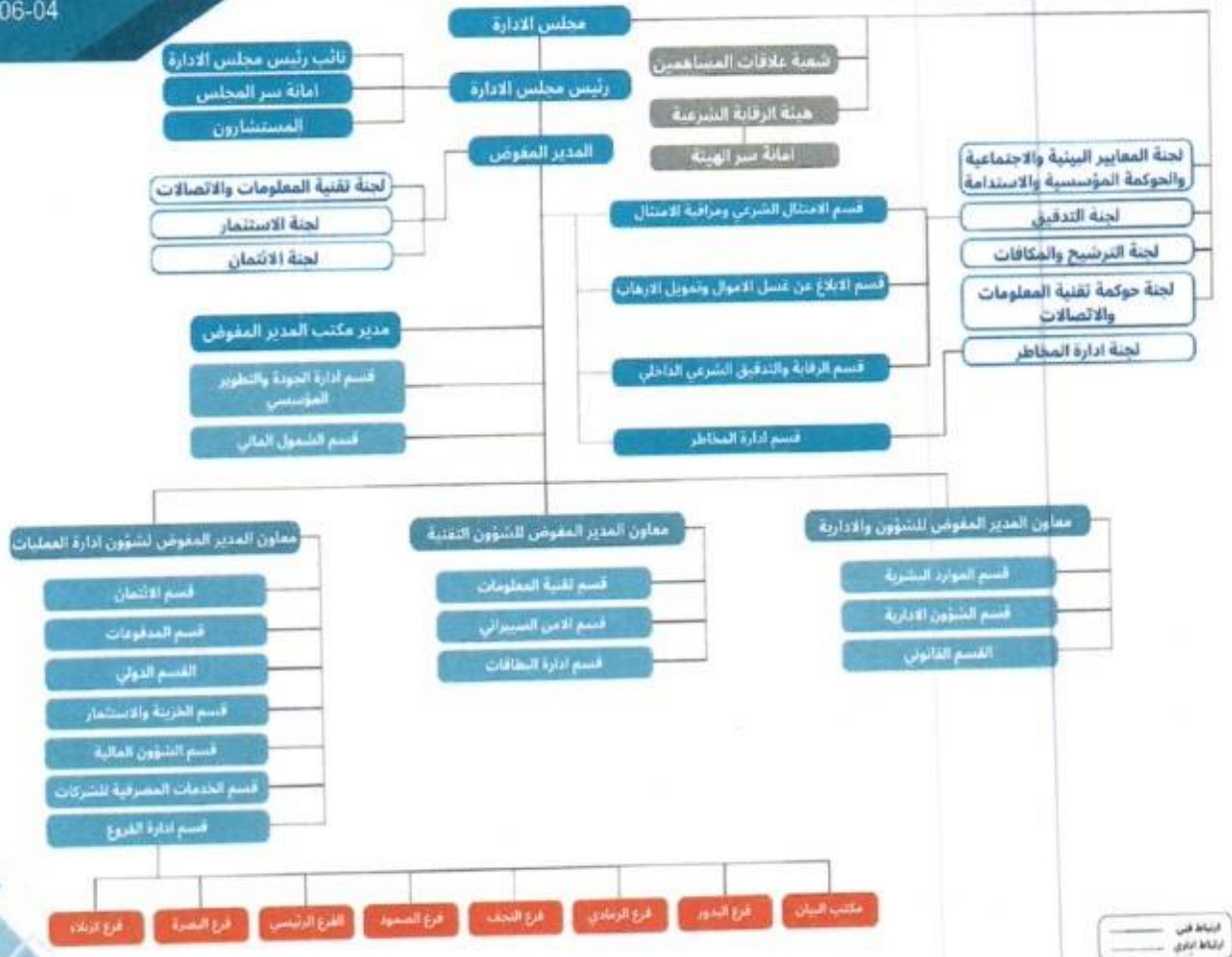
وخلال عام 2025، واصل المصرف مراجعة وتحديث هيكله التنظيمي بما يتلاءم مع متطلبات برنامج الإصلاح المصرفي، والتطورات التنظيمية والرقابية، والاحتياجات التشغيلية، بما يضمن الفصل الواضح بين المهام الإشرافية والتنفيذية، وتعزيز استقلالية وظائف الرقابة، وتحسين كفاءة التنسيق بين الوحدات التنظيمية المختلفة.

ويرتكز الهيكل التنظيمي للمصرف على مبادئ الحوكمة المؤسسية، حيث يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف الاستراتيجي ورسم السياسات العامة، بينما تضطلع الإدارة التنفيذية بإدارة العمليات اليومية وتنفيذ الخطط والسياسات المعتمدة، في إطار من المساءلة والرقابة الفاعلة، ووفق الصلاحيات المحددة لكل مستوى إداري.

كما يتضمن الهيكل التنظيمي مجموعة من الإدارات والوحدات المتخصصة التي تغطي مختلف الأنشطة المصرفية والرقابية والمساندة، بما في ذلك إدارة المخاطر، والامتثال، والتدقيق الداخلي، والخدمات المصرفية، والخزينة، والعمليات، وتقنية المعلومات، والموارد البشرية، والشؤون المالية، والإدارات الأخرى، بما يضمن تكامل الأدوار، ورفع كفاءة الأداء، وتعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. ويخضع الهيكل التنظيمي للمراجعة والتقييم بصورة دورية للتأكد من ملاءمته لطبيعة أعمال المصرف، واستجابته للمتغيرات التنظيمية والتقنية، ودعمه لمتطلبات التحول المؤسسي والرقمي، بما يسهم في تعزيز المرونة التنظيمية، وتحسين جودة الخدمات المصرفية، وتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين والعملاء وسائر أصحاب المصالح.

ويعرض الشكل التالي الهيكل التنظيمي المعتمد للمصرف كما في 31 كانون الأول 2025، والذي يوضح خطوط السلطة والإشراف والعلاقات التنظيمية بين مجلس الإدارة، ولجانه المنبثقة، والإدارة التنفيذية، والوحدات التنظيمية المختلفة.

V 2.1
2025-06-04



لجان الإدارة

انطلاقاً من التزام مصرف المستشار الإسلامي بتعزيز كفاءة الإدارة التنفيذية وترسيخ مبادئ الحوكمة المؤسسية، تعتمد الإدارة التنفيذية منظومة متكاملة من اللجان المتخصصة التي تمارس مهامها وفق مواثيق وصلاحيات معتمدة، بما يسهم في دعم عملية اتخاذ القرار، وتعزيز التنسيق بين الإدارات المختلفة، وتحسين كفاءة الأداء التشغيلي، وإدارة المخاطر، وضمان التنفيذ الفاعل لقرارات مجلس الإدارة والخطط الاستراتيجية للمصرف.

وتجتمع اللجان بصورة دورية وفق طبيعة اختصاصاتها، وترفع توصياتها وقراراتها إلى الإدارة التنفيذية أو إلى مجلس الإدارة - بحسب مقتضى الحال - بما يضمن سرعة الاستجابة للمتغيرات التشغيلية والرقابية وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والامتثال.

وقد واصل المصرف خلال عام 2025 تفعيل أعمال لجان الإدارة التنفيذية، حيث عقدت اجتماعاتها الدورية لمتابعة الأداء التشغيلي، ودراسة الموضوعات المحالة إليها، واتخاذ القرارات ضمن حدود الصلاحيات الممنوحة لها.

لجنة تقنية المعلومات

تتولى لجنة تقنية المعلومات الإشراف على تنفيذ الخطط التشغيلية الخاصة بتقنية المعلومات، ومتابعة تطوير الأنظمة والتطبيقات المصرفية، وضمان توافقها مع احتياجات الأعمال والمتطلبات التنظيمية، كما تتابع جاهزية البنية التحتية التقنية، وأمن المعلومات، واستمرارية الخدمات الإلكترونية، بما يدعم برامج التحول الرقمي ورفع كفاءة الخدمات المصرفية.

لجنة الائتمان

تتولى لجنة الائتمان دراسة طلبات التمويل والتسهيلات الائتمانية واتخاذ القرارات ضمن حدود الصلاحيات الممنوحة لها، وفق السياسات الائتمانية المعتمدة وإطار المخاطر، مع مراعاة جودة الضمانات، والجدارة الائتمانية، والالتزام بالتعليمات الرقابية وأحكام الشريعة الإسلامية، بما يحقق التوازن بين النمو والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية.

لجنة الاستثمار

تختص لجنة الاستثمار بدراسة الفرص الاستثمارية وإدارة المحفظة الاستثمارية للمصرف، ومتابعة أداء الاستثمارات، وتحليل المخاطر والعوائد، ورفع التوصيات المتعلقة بعمليات الاستثمار والتخارج، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية، وتنويع الاستثمارات، وتحقيق عوائد مستقرة تتوافق مع الاستراتيجية الاستثمارية للمصرف.

وبين الجدول التالي تشكيل لجان الإدارة التنفيذية وعدد الاجتماعات التي عقدتها كل لجنة خلال عام 2025، بما يعكس انتظام أعمالها ودورها في دعم منظومة الإدارة والحوكمة وتحقيق أهداف المصرف.

لجنة تقنية المعلومات				
رئيس اللجنة	عضو	عضو	عضو	عدد الاجتماعات
علي طالب غني	عمر علي حسين	رغد حسين محمد	مصطفى فؤاد كاظم	3

لجنة الائتمان				
رئيس اللجنة	عضو	عضو	المقرر	عدد الاجتماعات
انعام محمد لعبيبي	رشا فيصل مطر	ايه حسين علي	مريم محمد عبد الرسول	10

لجنة الاستثمار				
رئيس اللجنة	عضو	عضو	المقرر	عدد الاجتماعات
انمار محمد مصطفى	رشا فيصل مطر	يسرى عماد جعفر	اسراء راغب تركي	3

الخدمات والمنتجات المصرفية

واصل مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل خلال عام 2025 تقديم خدماته ومنتجاته المصرفية بما ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتعليمات البنك المركزي العراقي، والظروف التشغيلية التي شهدتها القطاع المصرفي العراقي. وقد ركز المصرف على تنمية أنشطته الأساسية وتعظيم الاستفادة من الأدوات المالية المتاحة، مع المحافظة على جودة الخدمات المقدمة للعملاء وتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية.

وانسجماً مع المتغيرات التنظيمية خلال عام 2025، وجه المصرف اهتمامه نحو تطوير المنتجات والخدمات المحلية، وتعزيز أنشطة التمويل والاستثمار، وتقديم الحلول المصرفية التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات، مع المحافظة على مستويات عالية من إدارة المخاطر والامتثال.

وشملت أبرز الخدمات والمنتجات التي قدمها المصرف خلال عام 2025 ما يأتي:

أولاً: خدمات الحسابات والودائع

- فتح وإدارة الحسابات الجارية للأفراد والشركات.
- فتح حسابات التوفير وفق الضوابط الشرعية.
- قبول الودائع الاستثمارية والودائع لأجل بمختلف أنواعها.

- إدارة حسابات المؤسسات والشركات والجهات المختلفة.

ثانياً: خدمات التمويل الإسلامي

- التمويلات الشخصية وفق الصيغ الإسلامية المعتمدة.
- التمويلات التجارية وتمويل رأس المال العامل.
- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تمويل المقاولين والمشاريع الإنشائية.
- تمويل الأنشطة الصناعية والإنتاجية.
- التمويلات العقارية والاستثمارية.
- منح التسهيلات الائتمانية وفق السياسات الائتمانية المعتمدة.

ثالثاً: الخدمات الاستثمارية

- الاستثمار في الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- استثمار السيولة لدى البنك المركزي العراقي من خلال الأدوات الاستثمارية المتاحة.
- إدارة الاستثمارات بما يحقق التوازن بين العائد ومستوى المخاطر.

رابعاً: الخدمات المصرفية التجارية

- إصدار خطابات الضمان بمختلف أنواعها وضمن الضوابط والتعليمات النافذة.
- تنفيذ الحوالات المحلية.
- تحصيل وتسوية الأدوات المالية المحلية.

خامساً: الخدمات الإلكترونية

- إصدار بطاقات الدفع الإلكتروني.
- خدمات أجهزة الصراف الآلي (ATM).
- خدمات الدفع الإلكتروني المحلية.
- الخدمات المصرفية الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول.
- خدمات الرسائل النصية والإشعارات الإلكترونية الخاصة بالحسابات والمعاملات.

ويواصل المصرف العمل على تطوير منتجاته وخدماته بما يتلاءم مع متطلبات السوق المحلي، واحتياجات العملاء، والتطورات التنظيمية، مع التركيز على تعزيز الخدمات الرقمية، وتنويع المنتجات الاستثمارية والتمويلية، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية المحلية، بما ينسجم مع خطط المصرف الاستراتيجية وبرنامج الإصلاح المصرفي، وبهيئته للتوسع التدريجي في تقديم خدمات مصرفية أكثر شمولاً عند زوال القيود التنظيمية ذات العلاقة.

الخطة المستقبلية لمصرف المستشار الاسلامي لعام 2025

انطلاقاً من النتائج الإيجابية التي تحققت خلال عام 2025، واستناداً إلى رؤية مجلس الإدارة وخطة الإصلاح المؤسسي التي يتبناها المصرف، يسعى مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل خلال عام 2026 إلى مواصلة تنفيذ برامجه التطويرية، وتعزيز مركزه المالي والتنافسي، وترسيخ أسس النمو المستدام، من خلال التركيز على المحاور الاستراتيجية الآتية:

- **استكمال تنفيذ برنامج الإصلاح المصرفي بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي والشركات الاستشارية العالمية المتعاقد معها، بما يعزز مستويات الامتثال والحوكمة وإدارة المخاطر، ويدعم استيفاء المتطلبات التنظيمية المحلية والدولية.**
- **تعزيز كفاءة الأداء التشغيلي والمؤسسي من خلال تطوير الإجراءات الداخلية، وإعادة هندسة العمليات، ورفع كفاءة استخدام الموارد، بما يساهم في تحسين جودة الخدمات وزيادة الإنتاجية.**
- **مواصلة تنمية الأنشطة التمويلية والاستثمارية عبر توجيه الموارد نحو أدوات مالية واستثمارات ذات عوائد مستقرة ومخاطر مدروسة، مع المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية وتنويع مصادر الإيرادات.**
- **تعزيز الملاءة المالية والسيولة والمحافظة على مؤشرات السلامة المالية ضمن المستويات المستهدفة، بما يدعم قدرة المصرف على مواجهة المتغيرات الاقتصادية والرقابية وتحقيق النمو المستدام.**
- **استكمال مشاريع التحول الرقمي من خلال تطوير الأنظمة المصرفية والتطبيقات الإلكترونية، وتعزيز البنية التحتية التقنية، والارتقاء بمستويات الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية وتعليمات البنك المركزي العراقي.**
- **تطوير المنتجات والخدمات المصرفية بما يتوافق مع احتياجات العملاء وأحكام الشريعة الإسلامية، مع التركيز على الحلول التمويلية والاستثمارية المبتكرة، والتوسع في الخدمات الإلكترونية التي تساهم في تحسين تجربة العميل وتعزيز الشمول المالي.**
- **الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تنفيذ برامج تدريب وتأهيل متخصصة، وبناء القدرات المصرفية، وتعزيز ثقافة الأداء والامتثال والابتكار، بما يواكب المتطلبات الحديثة للعمل المصرفي.**
- **تعزيز منظومة الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر من خلال مواصلة تطوير السياسات والضوابط الرقابية، وترسيخ ثقافة الامتثال والشفافية، وتطبيق متطلبات الحوكمة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG)، بما يعزز ثقة المساهمين والعملاء والجهات الرقابية.**

- **توسيع قاعدة العملاء وتعزيز الشمول المالي** عبر تطوير قنوات تقديم الخدمات، وزيادة انتشار الخدمات الرقمية، وتعزيز العلاقات مع مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق قيمة مضافة للمجتمع.
- **تهيئة المصرف للتوسع التدريجي في أعماله المصرفية** بما يتوافق مع التطورات التنظيمية واستكمال متطلبات الجهات الرقابية، بما يعزز قدرة المصرف على توسيع نطاق خدماته وتنمية أعماله خلال المرحلة المقبلة.

ويمثل عام 2026 مرحلة محورية في مسيرة المصرف، إذ سيواصل العمل على تنفيذ خطته الاستراتيجية وفق نهج مؤسسي متكامل، يركز على الامتثال والحوكمة والابتكار والكفاءة التشغيلية، بما يضمن تحقيق نمو مستدام، وتعزيز الثقة، والمحافظة على مصالح المساهمين والعملاء، والإسهام الفاعل في دعم الاقتصاد الوطني.

تحليل المركز المالي ونتائج أعمال العام 2025

الموجودات		
2024	2025	البيان
161,686,902,588	305,716,063,085	النقد وارصدة لدى المركزي
1,737,439,960	1,507,866,434	النقد لدى المصارف
245,487,696,432	219,562,923,324	صافي التسهيلات الائتمانية
179,884,418,000	367,790,792,117	موجودات مالية متنوعة استثمارات في شركات أخرى
30,472,855,024	22,488,303,491	موجودات ثابتة ملموسة وغير ملموسة
23,576,656,364	54,658,812,278	موجودات أخرى
642,845,968,369	971,724,760,732	اجمالي الموجودات

المطلوبات وحقوق الملكية		
2024	2025	البيان
293,320,677,907	550,747,585,661	ودائع المصارف
29,039,596,194	63,289,112,483	ودائع العملاء
997,334,070	3,699,267,902	تأمينات نقدية
40,821,239,894	32,118,445,765	مخصصات متنوعة
278,667,120,306	307,973,213,737	مطلوبات أخرى
642,845,968,370	663,751,546,995	حقوق الملكية
		اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

حقوق الملكية - المساهمين		
2024	2025	البيان
250,000,000,000	250,000,000,000	حقوق المساهمين
772,806,692	3,161,490,495	احتياطي اجباري
6,656,773,250	26,959,683,678	احتياطي رأسمالي
21,237,540,364	27,852,039,564	الأرباح او الخسائر خلال الفترة
278,667,120,306	307,973,213,737	اجمالي حقوق الملكية

اهم المؤشرات والنسب المالية		
2024	2025	البيان
7.6%	9%	العائد على حقوق الملكية
2.7%	11%	العائد على رأسمال
1.0%	3%	العائد على الأصول
84%	40%	التسهيلات الائتمانية الى الودائع
38%	23%	التسهيلات الائتمانية الى الأصول
43%	32%	مجموع حقوق الملكية الى الموجودات

إدارة المخاطر - نسب التحليل المالي

النسبة المؤوية	قيمة المبالغ	التفاصيل	البيان
3 %	27,852,039,564	صافي الدخل	العائد على الأصول
	971,724,760,732	اجمالي الأصول	

النسبة المؤوية	قيمة المبالغ	التفاصيل	البيان
9%	27,852,039,564	صافي الدخل	العائد على حقوق الملكية
	307,973,213,737	حقوق الملكية	
النسبة المؤوية	قيمة المبالغ	التفاصيل	البيان
11%	27,852,039,564	صافي الدخل	العائد على السهم
	250,000,000,000	الأسهم	

النسبة المؤوية	قيمة المبالغ	التفاصيل	البيان
32%	307,973,213,737	حقوق الملكية	حقوق الملكية الى الأصول
	971,724,760,732	اجمالي الأصول	

النسبة المؤوية	قيمة المبالغ	التفاصيل	البيان
133%	303,110,149,000	راس المال الأساسي والمساند	نسبة كفاية راس المال
	227,979,125,000	الأصول الموجهة داخل وخارج الميزانية	

النسبة المؤوية	قيمة المبالغ	التفاصيل	البيان
139%	198,541,000,000	اجمالي الأصول السائلة	نسبة تغطية السيولة LCR
	142,698,000,000	صافي التدفقات النقدية الخارجة	

النسبة المؤوية	قيمة المبالغ	التفاصيل	البيان
99%	608,874,000,000	اجمالي التمويل المستقر المتاح	نسبة التمويل المستقر NSFR
	616,751,000,000	اجمالي التمويل المسقر المطلوب	

النسبة المؤوية	قيمة المبالغ	التفاصيل	البيان
3%	27,852,039,564	صافي الدخل	صافي الدخل / معدل الأصول
	807,285,364,551	معدل الأصول	

النسبة المؤوية	قيمة المبالغ	التفاصيل	البيان
9%	27,852,039,564	صافي الدخل	صافي الدخل / معدل حقوق الملكية
	293,320,167,022	معدل حقوق الملكية	

النسبة المؤوية	قيمة المبالغ	التفاصيل	البيان
11%	27,852,039,564	صافي الدخل	صافي الدخل / رأس المال
	250,000,000,000	رأس المال	

الرقابة الداخلية

يولي مجلس إدارة مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل أهمية بالغة لمنظومة الرقابة الداخلية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للحوكمة المؤسسية والإدارة الرشيدة، لما لها من دور محوري في حماية موجودات المصرف، وتعزيز سلامة عملياته، وضمان الالتزام بالتشريعات والتعليمات النافذة، وتحقيق أهدافه الاستراتيجية بكفاءة واستدامة.

وخلال عام 2025، واصل المصرف تطوير وتعزيز إطار الرقابة الداخلية بما ينسجم مع متطلبات البنك المركزي العراقي، وأفضل الممارسات والمعايير الدولية، وبما يتوافق مع برنامج الإصلاح المصرفي الذي انضم إليه المصرف خلال العام، الأمر الذي أسهم في رفع كفاءة البيئة الرقابية وتعزيز مستويات الامتثال وإدارة المخاطر والشفافية المؤسسية.

وقد صُممت منظومة الرقابة الداخلية لتوفير تأكيد معقول بشأن سلامة العمليات، وموثوقية التقارير المالية، وكفاءة استخدام الموارد، والالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات، والحد من المخاطر التشغيلية والمالية ومخاطر الامتثال.

ويمارس مجلس الإدارة مسؤولياته الرقابية من خلال الإشراف المستمر على كفاءة منظومة الرقابة الداخلية، والتأكد من استقلالية وحدات الرقابة، ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجهات الرقابية والتدقيقية، بما يضمن التحسين المستمر للبيئة الرقابية.

وتتكامل منظومة الرقابة الداخلية في المصرف من خلال التعاون والتنسيق بين الوحدات الرقابية والجهات ذات العلاقة، والتي تشمل:

- هيئة الرقابة الشرعية.
- لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- قسم الرقابة و التدقيق الشرعي الداخلي.
- قسم إدارة المخاطر.
- قسم الامتثال الشرعي.
- قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الإدارات التنفيذية ذات العلاقة.

كما عمل المصرف خلال عام 2025 على تعزيز فعالية الرقابة الداخلية من خلال الاستفادة من الخبرات الاستشارية والفنية للشركات العالمية المتعاقد معها ضمن برنامج الإصلاح المصرفي، بما أسهم في مراجعة وتطوير السياسات والإجراءات الرقابية، ومواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية، وتعزيز كفاءة إدارة المخاطر والامتثال والرقابة التشغيلية.

وفي إطار الرقابة المستقلة، خضعت القوائم المالية والأنظمة الرقابية للمصرف للمراجعة من قبل المدقق الخارجي المستقل، إضافة إلى أعمال المراجعة والتقييم التي نُفذت ضمن برنامج الإصلاح المصرفي، حيث استمر المصرف في معالجة الملاحظات التطويرية وتنفيذ خطط التحسين وفق جداول زمنية معتمدة، بما يعزز متانة نظام الرقابة الداخلية ويرسخ مبادئ الشفافية والمساءلة والامتثال.

ويؤكد مجلس الإدارة أن منظومة الرقابة الداخلية تمثل عملية مستمرة وديناميكية، تخضع للمراجعة والتطوير بصورة منتظمة لمواكبة المتغيرات التنظيمية والتقنية والتشغيلية، بما يضمن المحافظة على سلامة المركز المالي للمصرف، وحماية حقوق المساهمين والمودعين والعملاء، وتعزيز ثقة الجهات الرقابية وأصحاب المصالح في أداء المصرف واستدامة أعماله.

الامتثال الشرعي

يُعد الامتثال الشرعي والرقابي أحد المرتكزات الأساسية لمنظومة الحوكمة المؤسسية في مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل، ويهدف إلى ضمان التزام المصرف بجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والضوابط التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية ذات العلاقة، إلى جانب الالتزام

بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والمعايير الدولية ذات الصلة بالعمل المصرفي الإسلامي، بما يعزز سلامة العمليات ويحمي المصرف من مخاطر عدم الامتثال.

وتتمتع وظيفة الامتثال بالاستقلالية اللازمة في أداء مهامها، حيث تضطلع بمسؤولية متابعة الالتزام بالتشريعات والتعليمات والسياسات الداخلية، وتحديد وتقييم مخاطر الامتثال، وتقديم المشورة للإدارة التنفيذية، ومراقبة تنفيذ الإجراءات التصحيحية، ورفع التقارير الدورية إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بشأن مستوى الالتزام والمعالجات المتخذة.

ويواصل المصرف تطبيق متطلبات ضوابط الامتثال الشرعي الصادرة عن البنك المركزي العراقي، إلى جانب الالتزام بقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، وقانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الصادرة بموجبه، فضلاً عن الالتزام بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، وأفضل الممارسات الدولية في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال.

وفي إطار تعزيز منظومة الامتثال المؤسسي والارتقاء بكفاءة الرقابة خلال عام 2025، نفذ المصرف عدداً من المبادرات النوعية التي أسهمت في تطوير بيئة الامتثال ورفع كفاءة متابعة المتطلبات التنظيمية، ومن أبرزها:

- استحداث نظام إلكتروني لإدارة الامتثال يتيح متابعة التعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية، وإسنادها إلى الجهات المختصة داخل المصرف، ومراقبة نسب الإنجاز، وضمان تنفيذها ضمن المدد الزمنية المحددة، بما يعزز كفاءة الرقابة والالتزام المؤسسي.
- الاشتراك في المنصة الرقمية للتشريعات المصرفية العربية بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية، والتي توفر قاعدة بيانات متكاملة للتشريعات والقوانين والتعليمات والضوابط التنظيمية الخاصة بالعراق والدول العربية، الأمر الذي أسهم في تسهيل الوصول إلى المستجدات التشريعية، وتعزيز كفاءة البحث القانوني والرقابي، ودعم سرعة الاستجابة للمتطلبات التنظيمية.
- اعتماد نظام (Firco) لدعم أعمال القسم الدولي، والذي يُعد من الأنظمة العالمية المتخصصة في فحص ومراقبة العمليات والأطراف المتعاملة وفق قوائم العقوبات الدولية وقوائم المراقبة، بما يعزز الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات المالية الدولية، ويُسهم في رفع كفاءة إجراءات الفحص والرقابة على المعاملات.

كما شهد عام 2025 تعزيز التنسيق بين إدارة الامتثال والإدارات الرقابية الأخرى، ولاسيما إدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي، والتدقيق الشرعي الداخلي، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما أسهم في

ترسيخ نهج رقابي متكامل يعتمد على تقييم المخاطر، والمتابعة المستمرة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية بصورة استباقية.

ويؤكد المصرف التزامه المستمر بتطوير منظومة الامتثال بما ينسجم مع متطلبات برنامج الإصلاح المصرفي، وتعزيز ثقافة الالتزام المؤسسي على جميع المستويات الإدارية، وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والحوكمة الرشيدة، بما يدعم سلامة أعمال المصرف، ويحافظ على ثقة المساهمين والعملاء والجهات الرقابية، ويعزز استدامة نشاطه في بيئة مصرفية تتسم بالتطور المستمر.

الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب

يولي مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل أهمية بالغة لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية لحماية سلامة الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة بالقطاع المالي، وانسجاماً مع متطلبات البنك المركزي العراقي، والقوانين النافذة، والمعايير الدولية ذات العلاقة.

ويتولى قسم الابلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، باعتباره وحدة رقابية مستقلة، تنفيذ مهامها وفق منهج قائم على المخاطر، حيث تضطلع بمسؤولية تطوير سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومتابعة تنفيذها، وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتحقق من الالتزام بإجراءات العناية الواجبة بالعملاء (CDD - Customer Due Diligence) وسياسة اعرف عميلك (Know Your Customer - KYC)، ومراقبة العمليات المصرفية، والتحري عن العمليات غير الاعتيادية أو المشبوهة، وإعداد التقارير اللازمة ورفعها إلى الجهات المختصة وفقاً لأحكام القانون والتعليمات النافذة.

ويباشر القسم أعماله باستقلالية تامة، ويرفع تقاريره بصورة دورية إلى لجنة التدقيق المنيثقة عن مجلس الإدارة، بما يعزز فاعلية الرقابة والإشراف، ويضمن المتابعة المستمرة لمستوى الامتثال والإجراءات التصحيحية.

وخلال عام 2025، واصل المصرف تعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تطوير الإجراءات الرقابية، ورفع كفاءة أدوات المراقبة والتحليل، وتعزيز التنسيق بين وحدة مكافحة غسل الأموال وإدارة الامتثال وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، بما يحقق تكاملاً في إدارة المخاطر المالية والتنظيمية.

وفي إطار تنفيذ برنامج الإصلاح المصرفي، اعتمد المصرف نظام Firco المتخصص في فحص ومراقبة الأطراف والعمليات وفق قوائم العقوبات الدولية وقوائم المراقبة، بما يدعم الالتزام بمتطلبات العقوبات

المالية الدولية، ويعزز كفاءة إجراءات الفحص قبل تنفيذ العمليات، ويسهم في الحد من مخاطر الامتثال المرتبطة بالمعاملات المصرفية.

كما استفاد المصرف من أعمال المراجعة والتقييم التي نفذتها شركة K2Integrity، والتي استهدفت تقييم منظومة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز توافقها مع أفضل الممارسات الدولية، وتعزيز فعالية الضوابط الرقابية.

ويحرص المصرف بصورة مستمرة على تحديث سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع المتغيرات التشريعية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي، والمعايير الدولية، وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، مع تنفيذ برامج تدريبية متخصصة لرفع مستوى الوعي لدى الموظفين وتعزيز ثقافة الامتثال والإبلاغ عن العمليات المشبوهة.

ويؤكد المصرف التزامه الكامل بمنع استغلال خدماته أو منتجاته في أي أنشطة غير مشروعة، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية سلامة أعماله والمحافظة على سمعته المؤسسية، والحد من المخاطر القانونية والتنظيمية والتشغيلية ومخاطر السمعة، بما يعزز ثقة العملاء والمساهمين والجهات الرقابية، ويدعم استدامة أعمال المصرف وفق أعلى معايير النزاهة والشفافية.

إدارة المخاطر

يُدرِك مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل أن الإدارة الفاعلة للمخاطر تمثل إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الاستدامة وحماية حقوق المساهمين والمودعين والعملاء وسائر أصحاب المصالح، لذلك يواصل المصرف تطوير منظومة متكاملة لإدارة المخاطر تركز على أفضل الممارسات الدولية، ومتطلبات البنك المركزي العراقي، وبما ينسجم مع أهدافه الاستراتيجية وبرنامج الإصلاح المصرفي.

وتستند منظومة إدارة المخاطر إلى إطار مؤسسي يهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، مع ضمان مواءمة مستوى المخاطر المقبولة (Risk Appetite) مع قدرته على تحمل المخاطر، وبما يحقق التوازن بين تحقيق العوائد والمحافظة على سلامة المركز المالي واستدامة الأعمال.

إطار عمل إدارة المخاطر

تتمتع دائرة إدارة المخاطر بالاستقلالية التنظيمية الكاملة عن الوحدات التنفيذية، وترفع تقاريرها بصورة دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، مع تزويد الإدارة التنفيذية بالمؤشرات والتوصيات اللازمة لدعم عملية اتخاذ القرار.

ويتبنى المصرف إطار إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management – ERM) باعتباره المنهج الرئيس لإدارة المخاطر، مع تطبيق نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، الذي يحدد بوضوح مسؤوليات الإدارات التنفيذية، ووظائف الرقابة، والتدقيق الداخلي، بما يعزز فعالية منظومة الرقابة المؤسسية.

وانطلاقاً من ثقافة المخاطر المؤسسية، يرسخ المصرف مبدأ "إدارة المخاطر مسؤولية الجميع"، حيث تُعد إدارة المخاطر جزءاً أساسياً من جميع الأنشطة والقرارات التشغيلية والاستراتيجية، وليس وظيفة رقابية مستقلة فحسب.

وتشمل منظومة إدارة المخاطر في المصرف إدارة ومتابعة مختلف أنواع المخاطر، وفي مقدمتها:

- المخاطر الائتمانية.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر السوق.
- المخاطر التشغيلية.
- مخاطر الامتثال.
- مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- مخاطر تقنية المعلومات والأمن السيبراني.
- مخاطر استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث.
- المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية (ESG & Climate Risks).

تطوير منظومة إدارة المخاطر

شهد عام 2025 تطوراً نوعياً في منظومة إدارة المخاطر، وذلك في إطار برنامج الإصلاح المصرفي، حيث عمل المصرف على مراجعة وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر، وتعزيز آليات قياسها ومراقبتها، ومواءمة إطار إدارة المخاطر مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، وبالتعاون مع الشركات الاستشارية العالمية المتخصصة.

كما تم التركيز على دمج المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية، بما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي العراقي ودليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG)، وبما يسهم في تعزيز قدرة المصرف على مواجهة المخاطر الناشئة وتحقيق الاستدامة طويلة الأجل.

اختبارات الضغط

يواصل المصرف إجراء اختبارات الضغط بصورة دورية لقياس مدى قدرته على مواجهة السيناريوهات الاستثنائية والظروف الاقتصادية غير المواتية، وذلك من خلال تقييم أثر تلك السيناريوهات على رأس المال والسيولة وجودة الموجودات والربحية والمؤشرات المالية الأخرى.

وتُعرض نتائج اختبارات الضغط على لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة، ويتم الاستفادة منها في مراجعة نزعة المخاطر، وتعزيز خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال، واتخاذ الإجراءات الاستباقية اللازمة للمحافظة على متانة المركز المالي للمصرف، كما يتم تزويد البنك المركزي العراقي بالتقارير المطلوبة وفقاً للتعليمات والضوابط النافذة.

ويواصل المصرف تطوير أدواته ومنهجيته في إدارة المخاطر بما يضمن الاستجابة الفاعلة للمتغيرات الاقتصادية والتنظيمية والتقنية، وتعزيز قدرته على تحقيق أهدافه الاستراتيجية ضمن بيئة مصرفية تتسم بالتطور المستمر، وبما يدعم استدامة أعماله ويحافظ على ثقة المساهمين والعملاء والجهات الرقابية.

سياسة وحزمة المكافآت

يؤمن مصرف المستشار الإسلامي بأن نظام المكافآت الفعال يشكل أحد العناصر الرئيسة في استقطاب الكفاءات والمحافظة عليها وتحفيزها على تحقيق الأداء المستدام، لذلك يعتمد المصرف سياسة مكافآت متوازنة تتوافق مع استراتيجيته وأهدافه طويلة الأجل، وتنسجم مع متطلبات الحوكمة المؤسسية وتعليمات البنك المركزي العراقي وأفضل الممارسات المصرفية.

وترتكز سياسة المكافآت على مبدأ الربط بين الأداء والمخاطر، بما يضمن عدم تشجيع السلوكيات التي تنطوي على تحمل مخاطر مفرطة، مع مراعاة العدالة والشفافية والتنافسية في منح المكافآت، وبما يعزز الاستدامة المالية ويحافظ على مصالح المودعين والمساهمين وسائر أصحاب المصلحة.

وتأخذ سياسة المكافآت المعتمدة في المصرف بنظر الاعتبار عدداً من المبادئ الأساسية، من أبرزها:

- مواءمة المكافآت مع الخطة الاستراتيجية والأهداف المؤسسية للمصرف .

- تحقيق التوازن بين الأداء المالي والتشغيلي ومستويات المخاطر المقبولة .
- مراعاة نتائج تقييم الأداء الفردي والمؤسسي عند تحديد الحوافز والمكافآت .
- دعم الاستدامة والالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) عند تصميم السياسات التحفيزية ذات العلاقة .
- مراجعة سياسة المكافآت بصورة دورية لضمان توافقها مع المتغيرات التنظيمية والتشغيلية ومتطلبات الحوكمة .

مكافآت مجلس الإدارة

تخضع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لأحكام قانون الشركات النافذ، وقانون المصارف، وقانون المصارف الإسلامية، وتعليمات البنك المركزي العراقي، إضافة إلى النظام الأساسي للمصرف وسياسة المكافآت المعتمدة من مجلس الإدارة.

وتتولى لجنة الترشيحات والمكافآت مراجعة سياسة مكافآت مجلس الإدارة بصورة دورية ورفع توصياتها إلى المجلس، بما يضمن اتساقها مع الأداء المؤسسي والممارسات السليمة للحوكمة وعدم تعارضها مع استقلالية المجلس أو مسؤولياته الرقابية.

واستمراراً للنهج المتبع، لا يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة بدلات أو أجوراً مقابل حضور اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه، ولا تُمنح لهم مزايا عينية أو رواتب ثابتة، باستثناء عضو مجلس الإدارة الذي يشغل منصب المدير المفوض، والذي يتقاضى راتبه بصفته التنفيذية وفقاً لعقد عمله والأنظمة النافذة.

مكافآت الموظفين والإدارة التنفيذية

يعتمد المصرف هيكلاً متكاملاً للمكافآت يوازن بين الأجور الثابتة والمزايا المتغيرة، ويهدف إلى تحفيز الأداء المتميز وتعزيز الإنتاجية مع المحافظة على الانضباط المؤسسي وإدارة المخاطر.

وتشمل حزمة المكافآت ما يأتي:

- **الأجور الثابتة:** وتشمل الرواتب الأساسية والبدلات والاستحقاقات الوظيفية والمزايا الأخرى المقررة وفق أنظمة وتعليمات المصرف .
- **المكافآت والحوافز المتغيرة:** وترتبط بنتائج تقييم الأداء الفردي والجماعي، ومدى تحقيق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية، ومستوى الالتزام بالسياسات والضوابط الرقابية وإدارة المخاطر والامتثال .

وتخضع برامج الحوافز والمكافآت لمراجعة دورية من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت، بما يضمن توافقها مع الأداء الفعلي، ومستويات المخاطر، والقدرة المالية للمصرف، وتحقيق العدالة بين الموظفين، مع مراعاة مبادئ الاستدامة والحوكمة المؤسسية.

ويواصل المصرف تطوير سياسة المكافآت بصورة مستمرة لضمان انسجامها مع التطورات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية، وبما يسهم في تعزيز ثقافة الأداء، واستقطاب الكفاءات، والمحافظة عليها، ودعم تحقيق أهداف المصرف الاستراتيجية والتنمية المستدامة.

راس المال

- بلغ راس مال المصرف عند التأسيس (100) مليار دينار عراقي.
- تم زيادة راس مال المصرف الى (150) مليار دينار عراقي في 2019/12/30.
- تم زيادة راس مال المصرف الى (200) مليار دينار عراقي في 2020/12/30.
- قدمت دعوة الى الهيئة العامة للاجتماع والموافقة على زيادة راس المال الى (250) مليار دينار بعد الحصول على الايجاب والقبول من قبل مستثمرين يتطلعون الى شراء أسهم جديدة في المصرف وقد صدر كتاب انتهاء اجراءات الزيادة من دائرة تسجيل الشركات في 2022/5/18
- قدمت دعوة الى الهيئة العامة للاجتماع والموافقة على زيادة راس المال الى (300) مليار دينار بعد الحصول على الايجاب والقبول من قبل مستثمرين يتطلعون الى شراء أسهم جديدة في المصرف يتم العمل على اكمال اجراءات الزيادة خلال المدة المقررة حسب قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997.

المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

يؤمن مصرف المستشار الإسلامي بأن المسؤولية الاجتماعية والاستدامة تمثلان جزءاً أساسياً من رسالته المؤسسية، وأن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يقتصر على تحقيق العوائد المالية، وإنما يمتد ليشمل الإسهام في دعم المجتمع وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والالتزام بالممارسات المصرفية المسؤولة. وانطلاقاً من ذلك، واصل المصرف خلال عام 2025 دمج مبادئ الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) في سياساته وأنشطته التشغيلية، بما ينسجم مع تعليمات البنك المركزي العراقي وأفضل الممارسات الدولية.

وقد ارتكزت جهود المصرف خلال العام على توجيه التمويل نحو الأنشطة ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي المباشر، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، ونشر ثقافة الحوكمة والاستدامة بين العاملين والأطراف ذات العلاقة، مع الاستمرار في تطوير بيئة العمل وبناء القدرات المؤسسية.

الأهداف الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة

- ارتكزت استراتيجية المصرف خلال عام 2025 على تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:
- دعم التنمية الاقتصادية من خلال توجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية والأنشطة ذات الأولوية .
- المساهمة في معالجة التحديات المجتمعية، وفي مقدمتها أزمة السكن، عبر التوسع في تمويل شراء الوحدات السكنية .
- دعم أصحاب المشاريع الفردية والمبادرات الاقتصادية الصغيرة بما يساهم في خلق فرص العمل وتحفيز النشاط الاقتصادي .
- تعزيز مبادئ الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية الإسلامية .
- دمج اعتبارات الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) في السياسات والإجراءات والقرارات التمويلية .
- تطوير قدرات الموظفين من خلال برامج التدريب المستمر وتعزيز ثقافة المسؤولية المؤسسية .
- ترشيد استهلاك الموارد ورفع كفاءة العمليات التشغيلية بما يدعم الاستدامة البيئية .

دعم القطاع السكني

استجابةً للاحتياجات المتزايدة في السوق العراقية، ركز المصرف خلال عام 2025 على تمويل شراء الوحدات السكنية باعتباره أحد أهم المنتجات التمويلية ذات الأثر الاجتماعي، لما يمثله قطاع الإسكان من أولوية وطنية في ظل الطلب المتزايد على السكن.

وقد أسهم هذا التوجه في تمكين عدد من المواطنين من تملك مساكنهم وفق صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة، بما يعزز الاستقرار الأسري ويدعم النشاط الاقتصادي المرتبط بالقطاع العقاري، مع الالتزام بالضوابط الشرعية والائتمانية وإدارة المخاطر.

دعم المشاريع الفردية

واصل المصرف تقديم التمويل للمشاريع الفردية والأنشطة الاقتصادية الصغيرة التي تساهم في تعزيز الإنتاج المحلي وتنشيط الحركة الاقتصادية، وذلك من خلال توفير حلول تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تراعي احتياجات العملاء وقدراتهم التمويلية.

ويهدف هذا التوجه إلى دعم رواد الأعمال وأصحاب المهن المختلفة، وتشجيع المبادرات الاقتصادية التي تسهم في خلق فرص العمل وتعزيز التنمية المستدامة، مع تطبيق معايير ائتمانية تضمن جودة المحفظة التمويلية واستدامتها.

الاستدامة المؤسسية

واصل المصرف خلال عام 2025 تطوير منظومة الاستدامة المؤسسية من خلال تعزيز ممارسات الحوكمة، ورفع مستوى الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG)، وإدماج اعتبارات الاستدامة ضمن عمليات التخطيط وإدارة المخاطر واتخاذ القرار، بما يعزز قدرة المصرف على تحقيق النمو المستدام والمحافظة على حقوق المساهمين والعملاء وسائر أصحاب المصلحة.

كما حرص المصرف على دعم ثقافة المسؤولية المجتمعية بين موظفيه، وتطوير بيئة العمل، والارتقاء بمستويات التدريب والتأهيل، إيماناً منه بأن الاستثمار في رأس المال البشري يمثل أحد أهم ركائز الاستدامة المؤسسية.

التوجهات المستقبلية

سيواصل المصرف خلال الأعوام المقبلة تطوير مبادراته في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، مع التركيز على:

- التوسع في التمويل المسؤول للقطاعات ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي .
- تعزيز دمج معايير ESG في الأنشطة التمويلية والاستثمارية .
- دعم التحول الرقمي بما يساهم في رفع كفاءة الخدمات وتقليل الأثر البيئي .
- تطوير برامج المسؤولية المجتمعية بما يتواءم مع احتياجات المجتمع وأولويات التنمية في العراق .
- تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية الإسلامية.

مبادرات المصرف في كفاءة الطاقة والاستدامة البيئية

انطلاقاً من التزام مصرف المستشار الإسلامي بتطبيق مبادئ الاستدامة البيئية وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، واصل المصرف خلال عام 2025 تنفيذ وتطوير المبادرات الرامية إلى ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، والحد من الأثر البيئي لأنشطته التشغيلية، انسجماً مع متطلبات البنك المركزي العراقي ودليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG)، وبما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد ركزت جهود المصرف خلال العام على تعزيز كفاءة البنية التحتية التشغيلية، وتحسين استهلاك الطاقة، ورفع كفاءة تشغيل المباني والمنشآت، من خلال مجموعة من المبادرات، أبرزها:

أولاً: رفع كفاءة أنظمة الإنارة

واصل المصرف الاعتماد الكامل على أنظمة الإنارة الحديثة بتقنية LED في مباني الإدارة العامة والفروع، لما توفره من كفاءة تشغيلية عالية وانخفاض ملموس في استهلاك الطاقة مقارنة بالأنظمة التقليدية، فضلاً عن إطالة العمر التشغيلي للمعدات وتقليل أعمال الصيانة الدورية والانبعاثات الحرارية، بما يسهم في تحسين بيئة العمل وترشيد استهلاك الكهرباء.

ثانياً: تحسين كفاءة أنظمة التكييف

استمر المصرف في تشغيل وإدارة أنظمة التكييف المركزية الحديثة من نوع VRF، والتي توفر مرونة عالية في التحكم باستهلاك الطاقة وإدارة الأحمال الكهربائية وفق الاحتياجات الفعلية للمباني، الأمر الذي يسهم في رفع الكفاءة التشغيلية وتقليل استهلاك الطاقة، مع المحافظة على بيئة عمل مريحة ومستقرة للعاملين والمتعاملين.

ثالثاً: ترشيد استهلاك المياه

واصل المصرف تطبيق إجراءات ترشيد استهلاك المياه في جميع مبانيه من خلال استخدام تجهيزات وأدوات عالية الكفاءة، ومتابعة مستويات الاستهلاك بصورة دورية، بما يسهم في الاستخدام الأمثل للموارد المائية والحد من الهدر، انسجاماً مع مبادئ الإدارة البيئية الرشيدة.

رابعاً: تعزيز ثقافة الاستدامة البيئية

حرص المصرف على نشر الوعي البيئي بين موظفيه من خلال التأكيد على الممارسات اليومية الرشيدة في استخدام الطاقة والموارد، وتشجيع تقليل استهلاك الورق والتوسع في استخدام الوسائل الإلكترونية في المراسلات والإجراءات الداخلية، بما يعزز التحول نحو بيئة عمل أكثر استدامة وكفاءة.

خامساً: التطوير المستمر

يواصل المصرف تقييم الفرص المتاحة لتطوير كفاءة الطاقة وتحسين الأداء البيئي، ودراسة تبني التقنيات الحديثة التي تسهم في تقليل استهلاك الموارد والانبعاثات، بما ينسجم مع خطته الاستراتيجية ومتطلبات الاستدامة والحوكمة المؤسسية، ويعزز قدرته على تحقيق النمو المستدام على المدى الطويل.

الشمول المالي

يواصل مصرف المستشار الإسلامي تعزيز دوره في دعم الشمول المالي باعتباره أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانطلاقاً من التزامه بتوجيهات البنك المركزي العراقي الرامية إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وتمكين مختلف فئات المجتمع من الاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية الآمنة والميسرة.

وخلال عام 2025، ركز المصرف جهوده على تعزيز الوصول إلى الخدمات المصرفية الإسلامية، وتبسيط إجراءات تقديمها، وتحسين تجربة العملاء، بما يسهم في توسيع قاعدة المتعاملين ورفع مستوى الثقة بالقطاع المصرفي، مع الالتزام بأعلى معايير الشفافية وحماية حقوق العملاء.

ركائز الشمول المالي

استندت جهود المصرف في مجال الشمول المالي إلى عدد من المحاور الرئيسة، أهمها:

- **توسيع الوصول إلى الخدمات المالية** من خلال توفير منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع، وتبسيط إجراءات فتح الحسابات والاستفادة من الخدمات المصرفية.
- **تعزيز الثقافة والتوعية المالية** عبر المشاركة في المبادرات والبرامج التوعوية التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي والمصرفي، وتعريف الجمهور بحقوقه وواجباته وآليات الاستفادة الآمنة من الخدمات المالية.
- **تحسين جودة الخدمات المصرفية** من خلال تطوير الإجراءات التشغيلية والارتقاء بمستوى الخدمة، بما يعزز رضا العملاء ويواكب تطلعاتهم.
- **دعم التحول الرقمي** عبر الاستمرار في تطوير البنية التقنية والخدمات الإلكترونية، بما يسهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية وتعزيز كفاءتها وسرعة إنجازها.
- **تعزيز حماية المستهلك المالي** من خلال الالتزام بضوابط الشفافية والإفصاح، ومعالجة شكاوى العملاء وفق آليات واضحة، وضمان تقديم الخدمات المصرفية بصورة عادلة ومسؤولة.
- **الالتزام بالمتطلبات الرقابية والتنظيمية** الصادرة عن البنك المركزي العراقي، بما يعزز سلامة القطاع المصرفي ويرسخ مبادئ الاستقرار المالي.

التوعية المالية

واصل المصرف خلال عام 2025 المشاركة الفاعلة في حملات ومبادرات التوعية والشمول المالي التي أطلقها البنك المركزي العراقي، من خلال تنظيم وتنفيذ أنشطة توعوية في الإدارة العامة والفروع، وبمشاركة كوادر المصرف، بهدف نشر الثقافة المصرفية وتعريف أفراد المجتمع بالخدمات المالية الإسلامية، وآليات الاستخدام الآمن للمنتجات المصرفية، وأهمية الادخار، واستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، وحقوق العملاء وواجباتهم.

كما حرص المصرف على توفير المواد التثقيفية والإرشادية للعملاء، وتقديم الدعم اللازم لهم للاستفادة من الخدمات المصرفية بما يساهم في توسيع قاعدة الشمول المالي وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي.

التوجهات المستقبلية

سيواصل المصرف خلال المرحلة المقبلة تطوير منتجاته وخدماته بما يدعم أهداف الشمول المالي، مع التركيز على توسيع نطاق الخدمات الرقمية، ورفع مستوى الثقافة المالية، وتعزيز الوصول إلى الخدمات المصرفية الإسلامية لمختلف شرائح المجتمع، بما ينسجم مع استراتيجية البنك المركزي العراقي وخطط المصرف لتحقيق النمو المستدام.

التدريب والتوظيف الامثل للموارد البشرية

يُعد رأس المال البشري أحد أهم المقومات الاستراتيجية التي يعتمد عليها مصرف المستشار الإسلامي لتحقيق أهدافه المؤسسية وتعزيز قدرته على النمو المستدام. وانطلاقاً من هذا المفهوم، واصل المصرف خلال عام 2025 الاستثمار في تطوير موارده البشرية، باعتبارها الركيزة الأساسية لرفع كفاءة الأداء المؤسسي وتحسين جودة الخدمات المصرفية وتعزيز القدرة على مواكبة المتغيرات التنظيمية والتقنية.

وقد حرص المصرف على تبني سياسة متكاملة لإدارة الموارد البشرية تقوم على استقطاب الكفاءات والمحافظة عليها، وتنمية مهارات العاملين، وترسيخ ثقافة التعلم المستمر، بما ينسجم مع متطلبات العمل المصرفي الحديث وأهداف المصرف الاستراتيجية.

أبرز المبادرات خلال عام 2025

- تنفيذ برامج تدريبية وتطويرية متخصصة في المجالات المصرفية والمالية والشرعية، بما يساهم في رفع الكفاءة الفنية والمهنية للموظفين.
- تعزيز برامج التدريب في مجالات الحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر، والامتثال، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG)، بما يواكب المتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
- دعم التحول الرقمي من خلال تطوير المهارات التقنية للموظفين، ورفع جاهزيتهم للتعامل مع الأنظمة والتطبيقات المصرفية الحديثة.
- تطوير الكفاءات القيادية وإعداد الصف الثاني من القيادات الإدارية، من خلال برامج التدريب والتأهيل وخطط التعاقب الوظيفي، بما يضمن استدامة الأداء المؤسسي واستمرارية الأعمال.

- مراجعة وتطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية بما يعزز العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص، ويرتقي ببيئة العمل المؤسسية.
- تشجيع ثقافة الأداء والابتكار والعمل الجماعي، وربط برامج التطوير المهني باحتياجات العمل والأهداف الاستراتيجية للمصرف.

ويواصل المصرف تنفيذ خطته الرامية إلى بناء بيئة عمل جاذبة ومحفزة، تركز على الاستثمار في المعرفة وتنمية المهارات، وتعزيز قيم النزاهة والالتزام والمسؤولية المؤسسية، إيماناً بأن تطوير الكفاءات البشرية يمثل أحد أهم عوامل تحقيق التميز المؤسسي واستدامة النمو، ويسهم في تعزيز قدرة المصرف على تقديم خدمات مصرفية إسلامية عالية الجودة تلبي تطلعات العملاء وأصحاب المصلحة.

كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

يولي مصرف المستشار الإسلامي أهمية بالغة لكفاية وفاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، باعتبارها أحد المراكز الأساسية لحماية أصول المصرف، وتعزيز سلامة عملياته، وضمان الالتزام بالقوانين والتعليمات النافذة، وتحقيق أهدافه الاستراتيجية وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة.

وخلال عام 2025، واصل المصرف تطوير منظومة الرقابة الداخلية بما ينسجم مع متطلبات البنك المركزي العراقي وأفضل الممارسات الدولية، من خلال تحديث السياسات والإجراءات الرقابية، وتعزيز التكامل بين وظائف الرقابة وإدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي، بما يسهم في رفع كفاءة الرقابة المؤسسية والحد من المخاطر التشغيلية والمالية والقانونية.

وتستند منظومة الرقابة الداخلية في المصرف إلى مبدأ "المسؤولية المشتركة"، حيث تتحمل جميع الوحدات التنظيمية مسؤولية تطبيق الضوابط الرقابية ضمن نطاق أعمالها، في حين تتولى إدارات الرقابة المستقلة تقييم كفاية تلك الضوابط وفعاليتها ورفع تقاريرها إلى اللجان المختصة ومجلس الإدارة.

أبرز مكونات منظومة الضبط والرقابة الداخلية

- تطبيق نموذج خطوط الدفاع الثلاثة بما يضمن وضوح المسؤوليات وتعزيز استقلالية وظائف الرقابة وإدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي.
- المراجعة الدورية للسياسات والإجراءات والتعليمات الداخلية وتحديثها بما ينسجم مع المتطلبات التنظيمية والتشريعية وأفضل الممارسات المصرفية.

- قيام إدارة المخاطر بتحديد وقياس ومراقبة المخاطر، والتأكد من كفاية الضوابط الرقابية اللازمة للتخفيف منها، بما يشمل المخاطر التشغيلية والائتمانية والسيبرانية ومخاطر الاستدامة.
- قيام إدارة الامتثال ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمتابعة الالتزام بالتعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية الأخرى، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أي حالات عدم امتثال.
- تعزيز منظومة الرقابة على العمليات المصرفية من خلال تطوير الأنظمة الإلكترونية الداعمة لأعمال الرقابة والامتثال وإدارة المخاطر، بما يساهم في رفع كفاءة المتابعة وسرعة الاستجابة للمتغيرات التنظيمية.

الضوابط الرقابية الرئيسية

حرص المصرف خلال عام 2025 على المحافظة على منظومة رقابية متكاملة شملت بصورة خاصة:

- تطبيق سياسات واضحة لإدارة تعارض المصالح والإفصاح عنها، بما يشمل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين والأطراف ذات العلاقة، وبما يضمن حماية مصالح المصرف والمساهمين.
- الالتزام بسياسات الإفصاح والشفافية والإبلاغ عن المعلومات الجوهرية وفق المتطلبات القانونية والتنظيمية، بما يعزز نزاهة التعاملات وثقة أصحاب المصلحة.
- تعزيز إجراءات حماية أصول المصرف والمعلومات والبيانات، ورفع مستوى الرقابة على العمليات التشغيلية والتقنية.
- تطوير منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية من خلال تحديث الأنظمة الرقابية وربطها بقواعد البيانات وقوائم العقوبات المعتمدة، بما يعزز كفاءة عمليات الفحص والمتابعة والامتثال.
- دعم منظومة الرقابة الداخلية ببرامج المراجعة والتقييم المستمر، ومتابعة تنفيذ الملاحظات والتوصيات الصادرة عن التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والجهات الرقابية.

ويؤكد مجلس الإدارة أن منظومة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف خضعت خلال عام 2025 للمراجعة والمتابعة المستمرة من قبل اللجان المختصة والإدارة التنفيذية و وحدات الرقابة المستقلة، بما وفر مستوى مناسباً من التأكيد حول كفاية وفعالية الضوابط الرقابية، وأسهم في تعزيز سلامة العمليات، وحماية حقوق المودعين والمساهمين، ودعم استدامة أعمال المصرف وفق أعلى معايير الحوكمة المؤسسية.

الافصاح والشفافية

يتعهد المصرف بالالتزام بأن جميع الايضاحات الواردة في هذا الافصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند الى البيانات المالية المنشورة للمصرف.

مسؤولية مجلس الادارة تجاه البنك المركزي العراقي

مجلس الإدارة هو المسؤول الأول أمام المصرف عن متانة الوضع المالي للمصرف وعن المحافظة عن حقوق المودعين والمستثمرين، وكذلك هو المسؤول الأول عن صحة ومصداقية وشفافية المعلومات والبيانات المالية التي يزود المصرف بها وعن الالتزام بها بجميع القوانين والتعليمات الصادرة عنه بالإضافة إلى جميع القوانين الصادرة من الجهات الرسمية الأخرى بالدولة.

مجلس الادارة وإدارة المخاطر

يعمل مجلس الادارة على تقييم المخاطر الحالية وإصدار توجيهات للإدارة التنفيذية حول سبل معالجتها والحد منها والحد من كفاية التحوط لها، كما يستقرئ المجلس من خلال تقارير اللجان وربطها بتقارير ومعلومات من مصادر متنوعة أخرى عن السوق المحلي والدولي المخاطر المستقبلية التي يمكن أن تواجه المصرف ويعمل على احتوائها والتحوط لها في خطته وسياسته الحالية والمستقبلية.

تلتزم الإدارة التنفيذية العليا وإشراف مجلس الإدارة القيام بأنشطة المصرف بشكل منسق مع استراتيجية الأعمال، وإدارة المخاطر، والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم بكافة المسؤوليات المناطة بها وفقاً لدليل الحوكمة المعتمد.


عامر لؤي احمد توفيق
رئيس مجلس الإدارة




علي طالب غني البناء
المدير المفوض

الدكتور عبد الهادي محمد عبد
عاسم ماسون - مراقب حسابات
شركة عبد الهادي محمد عبد الهادي وشركاه
شركة عبد الهادي محمد عبد الهادي وشركاه
إدارة وتوقيع المحاسب القانوني
إدارة وتوقيع المحاسب القانوني

التاريخ : 9 / 7 / 2026

العدد : ع / 40

الى / السادة مساهمي مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل
(شركة مساهمة خاصة) بغداد / المحترمين

م/ تقرير مراقب الحسابات

تحية طيبة...

لقد فحصنا الميزانية العامة لمصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) / بغداد كما في 31 كانون الأول / 2025 وحساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وكشف التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات المرقمة من (1) إلى (22) والتقرير السنوي لإدارة المصرف المعد طبقاً لأحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وقانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015 ووفقاً لمعايير التدقيق المحلية والدولية المتعارف عليها.

وقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي كانت برأينا ضرورية لأداء مهمتنا التي قمنا بها طبقاً للتشريعات النافذة ووفقاً لإجراءات التدقيق المتعارف عليها والتي شملت الاختبارات اللازمة لأوجه نشاط المصرف الواقعة ضمن اختصاصنا.

مسؤولية الإدارة:

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه البيانات والإفصاح عنها طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى مسؤوليتها في إعداد وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وخاصة فيما يتعلق بإعداد والإفصاح عن البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من الأخطاء الجوهرية التي قد تكون ناتجة عن الأخطاء أو التلاعب، كما تشمل هذه المسؤولية اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة واستخدام التقديرات المحاسبية المناسبة.

مسؤولية مراقب الحسابات:

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي الفني المحايد عن البيانات المالية المقدمة لنا وذلك وفقاً لأدلة ومعايير التدقيق المحلية والدولية. وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وإنجاز التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي خطأ جوهري. ويشمل التدقيق فحصاً على أساس اختباري للبيانات والمستندات المؤيدة للمبالغ الظاهرة في الميزانية العامة والحسابات الختامية الأخرى للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والإفصاح عنها، كما يشمل تقييماً للمبادئ المحاسبية التي اعتمدتها الإدارة وفي اعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساساً معقولاً للرأي الذي نبديه.

الرأي

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي لمصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) كما في 31 كانون الأول 2025 وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وتعليمات البنك المركزي العراقي النافذة.

والملاحظات التالية :-

اولاً : تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

- أ- تم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية عند اصدار الحسابات الختامية الاولى لسنة 2018 المالية حيث تم اعتماد مبدأ التسجيل بالكلفة التاريخية في تقييم الممتلكات والمعدات والموجودات الاخرى بدلاً من اعادة التقييم .
- ب- استمر المصرف بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 الختامية لبيانات عام 2025 . وقد تم الافصاح عن الطريقة الخاصة بأحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل المصرف والسيناريوهات الثلاث المستخدمة في تحديد نسب التعثر لكل اداة مالية وقد قمنا بالتحقق من صحة طرق الاحساب المعتمدة ودقة الحسابات الناتجة عن هذه النماذج.

ثانياً : النقود :

- 1- ارتفاع النقد في الخزينة والصراف الآلي: شهدت السنة المالية 2025 ارتفاعاً ملحوظاً في النقد المتوفر في خزينة المصرف، إذ ارتفع من (40,828,038,010) دينار في 2024/12/31 إلى (99,659,982,660) دينار في 2025/12/31، بزيادة بلغت (58,831,944,650) دينار وبنسبة نمو بلغت 144% كما انخفض النقد في الصرافات الآلية من (4,012,735,000) دينار إلى (1,396,135,000) دينار وفق البيانات المعروضة، ليبلغ إجمالي النقد في الخزينة والصراف الآلي (101,056,117,660) دينار مقابل (44,840,773,010) دينار في العام السابق، وبنسبة نمو بلغت 125% ويعكس ذلك تعزيز المصرف لمستويات السيولة النقدية الجاهزة لمواجهة التوسعات في النشاط المصرفي وتلبية احتياجات العملاء المتزايدة .

2- التغيرات في الأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

شهدت الأرصدة لدى البنك المركزي العراقي نمواً واضحاً خلال عام 2025، حيث استقر رصيد الحساب الجاري عند (99,970,000) دينار دون تغيير عن العام السابق. كما تم إلغاء الودائع الوقتية التي كانت تبلغ (1,499,713,712) دينار في عام 2024، في حين ارتفعت أرصدة المدفوعات النقدية عبر نظام RTGS من (66,365,984,652) دينار إلى (95,854,780,125) دينار، بزيادة بلغت 44.4% كما ارتفع الاحتياطي القانوني الإلزامي من (47,703,212,021) دينار إلى (106,113,703,833) دينار. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع إجمالي الأرصدة لدى البنك المركزي العراقي إلى (204,848,443,572) دينار مقابل (116,882,564,470) دينار في عام 2024 .

3- ارتفاع المدفوعات النقدية عبر نظام RTGS

بعد الانخفاض الذي شهدته عام 2024، سجلت المدفوعات النقدية عبر نظام RTGS ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2025 لتصل إلى (95,854,780,125) دينار مقارنة بـ (66,365,984,652) دينار في عام 2024، بزيادة بلغت (29,488,795,473) دينار وبنسبة نمو قدرها 44.4% ويعكس هذا الارتفاع زيادة حجم العمليات المصرفية والتحويلات المالية المنفذة من خلال المصرف، فضلاً عن توسع النشاط التشغيلي والتجاري للمصرف خلال السنة المالية .

4- الزيادة الكبيرة في الاحتياطي القانوني الإلزامي

من أبرز التطورات التي شهدتها السنة المالية 2025 الارتفاع الكبير في الاحتياطي القانوني الإلزامي لدى البنك المركزي العراقي، حيث ارتفع من (47,703,212,021) دينار في عام 2024 إلى (106,113,703,833) دينار في عام 2025، بزيادة بلغت (58,410,491,812) دينار وبنسبة نمو قدرها 122% ويعكس ذلك الزيادة الكبيرة في حجم ودائع العملاء خلال السنة، إضافة إلى التزام المصرف الكامل بمتطلبات وتعليمات البنك المركزي العراقي المتعلقة بإدارة السيولة والاحتياطيات القانونية .

5- ارتفاع صافي النقد والأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

ارتفع صافي النقد والأرصدة لدى البنك المركزي العراقي من (161,686,902,588) دينار في 2024/12/31 إلى (305,716,063,085) دينار في 2025/12/31، بزيادة بلغت (144,029,160,497) دينار وبنسبة نمو وصلت إلى 89.08% ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة الاحتياطي القانوني الإلزامي، وارتفاع الأرصدة التشغيلية لدى البنك المركزي، فضلاً عن النمو الكبير في حجم الودائع التي استقطبها المصرف خلال السنة. وتشير هذه النتائج إلى تمتع المصرف بمستوى سيولة قوي وقدرة عالية على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل ومواجهة أي متطلبات تشغيلية أو رقابية مستقبلية ونجاح المصرف في إدارة السيولة .

الاستنتاج

يتضح من تحليل بند النقود والأرصدة لدى البنك المركزي العراقي أن المصرف شهد خلال عام 2025 تحسناً جوهرياً في مركزه النقدي، تمثل بارتفاع النقد الجاهز وزيادة الأرصدة المحتفظ بها لدى البنك المركزي، إلى جانب النمو الكبير في الاحتياطي القانوني الإلزامي. ويؤكد ذلك نجاح المصرف في تعزيز قاعدة السيولة والمحافظة على مستويات أمان مرتفعة تدعم خطته التوسعية واستدامة نشاطه المصرفي خلال السنوات القادمة .

ثالثاً : الائتمانات النقدية والتعهدية :

1- تطور حجم الائتمان النقدي

بلغ رصيد الائتمان النقدي (التسهيلات الائتمانية المباشرة قبل تنزيل المخصصات) في نهاية السنة المالية 2025 مبلغ (233,904,135,336) دينار عراقي مقارنة بمبلغ (254,864,432,868) دينار

عراقي في نهاية عام 2024، مسجلاً انخفاضاً مقداره (20,960,297,532) دينار عراقي وبنسبة بلغت 8.2% ويعود هذا الانخفاض بصورة رئيسية إلى قيام المصرف بإعادة هيكلة محفظة التمويل والتركيز على تحسين جودة الموجودات الائتمانية بدلاً من التوسع الكمي في منح التمويلات. كما يعكس هذا التوجه حرص الإدارة على تعزيز مستويات التحوط وإدارة المخاطر الائتمانية بما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي العراقي والمعايير الدولية للتقارير المالية.

2- التغير في التمويلات الإسلامية (المربحات)

شهدت محفظة المربحات تغيراً ملحوظاً خلال عام 2025، حيث انخفضت مربحات الشركات من (210,571,107,788) دينار عراقي في عام 2024 إلى (126,390,465,009) دينار عراقي في عام 2025، بانخفاض بلغت نسبته 40% تقريباً. في المقابل ارتفعت مربحات الأفراد من (44,293,325,080) دينار عراقي إلى (107,513,670,327) دينار عراقي، بنسبة نمو تجاوزت 142% ويشير هذا التحول إلى توجه المصرف نحو تنويع المحفظة الائتمانية وتقليل التركيز الائتماني على الشركات الكبرى مقابل التوسع في تمويل الأفراد، الأمر الذي يسهم في توزيع المخاطر الائتمانية على قاعدة أوسع من العملاء ويحد من مخاطر التركيز الائتماني.

3- الخسائر الائتمانية النقدية المتوقعة

بلغت الخسائر الائتمانية النقدية المتوقعة الخاصة بالتسهيلات المباشرة (14,228,197,560) دينار عراقي في عام 2025 مقارنة بمبلغ (8,458,150,118) دينار عراقي في عام 2024، بزيادة مقدارها (5,770,047,442) دينار عراقي وبنسبة نمو بلغت 68.2% ويعكس هذا الارتفاع زيادة مستوى التحوط المحاسبي الذي يتبعه المصرف وفق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 9)، فضلاً عن إعادة تقييم المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية. وعلى الرغم من أن ارتفاع المخصصات يؤثر على الأرباح قصيرة الأجل، إلا أنه يمثل مؤشراً إيجابياً على تبني سياسة أكثر تحفظاً في إدارة المخاطر الائتمانية.

4- الخسائر الائتمانية التعهدية المتوقعة

بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بالالتزامات التعهدية (113,014,452) دينار عراقي في عام 2025 مقارنة بمبلغ (918,586,318) دينار عراقي في عام 2024، بانخفاض كبير بلغت نسبته 87.7% ويعكس هذا الانخفاض التحسن في جودة الضمانات والتغطيات المتعلقة بالالتزامات التعهدية، فضلاً عن انخفاض مستوى المخاطر المرتبطة بخطابات الضمان والتعهدات الممنوحة خلال السنة المالية. ويعد هذا التطور مؤشراً إيجابياً على كفاءة إدارة المخاطر وتحسن مستوى التحصيل والرقابة على الالتزامات خارج الميزانية.

5- تقييم الضمانات المقدمة مقابل التمويلات

بالرغم من التحسن الملحوظ في مؤشرات إدارة المخاطر، ما زالت طبيعة الضمانات المقدمة مقابل جزء من التمويلات تعتمد بصورة رئيسية على الضمانات الشخصية والكفالات والكمبيالات، وهي ضمانات تتطلب متابعة مستمرة لضمان كفايتها وفعاليتها عند التعثر. كما أن توسع المصرف في الاستثمارات والتمويلات الإسلامية يستوجب تعزيز سياسة الضمانات من خلال زيادة الاعتماد على

الضمانات العقارية والودائع النقدية وخطابات الضمان المقابلة، بما ينسجم مع تعليمات البنك المركزي العراقي وأفضل الممارسات المصرفية في إدارة المخاطر الائتمانية.

الاستنتاج

يتضح من تحليل الائتمانات النقدية والتعهدية أن المصرف اتجه خلال عام 2025 نحو تحسين جودة محفظته الائتمانية وإعادة توزيع التمويلات بين الشركات والأفراد، مع تعزيز مستويات التحوط من خلال زيادة المخصصات الائتمانية المتوقعة. كما شهدت الالتزامات التعهدية انخفاضاً في مستوى المخاطر المتوقعة، الأمر الذي يعكس تحسناً في إدارة المخاطر الائتمانية ويدعم استقرار المركز المالي للمصرف على المدى المتوسط والطويل.

رابعاً : الموجودات الثابتة ومشاريع تحت التنفيذ :

شهدت الموجودات الثابتة ومشاريع تحت التنفيذ خلال السنة المالية 2025 تغيرات جوهرية نتيجة استمرار المصرف بتنفيذ خطته التوسعية وتطوير بنيته التحتية ومشاريعه الاستثمارية. فقد بلغت الكلفة الإجمالية للموجودات الثابتة ومشاريع تحت التنفيذ (27,183,751,456) دينار عراقي في 2025/12/31 مقارنة بمبلغ (34,744,817,503) دينار عراقي في 2024/12/31، بانخفاض مقداره (7,561,066,047) دينار عراقي. ويعود هذا الانخفاض بصورة رئيسية إلى استبعاد بعض الموجودات الثابتة وتحويل أجزاء من المشاريع قيد التنفيذ إلى موجودات عاملة خلال السنة.

وقد بلغت القيمة الدفترية الصافية للموجودات الثابتة ومشاريع تحت التنفيذ (22,488,303,491) دينار عراقي بعد تنزيل الاستهلاكات المتراكمة، مقارنة بمبلغ (30,472,855,024) دينار عراقي في السنة السابقة، بانخفاض نسبته 26.2% تقريباً.

كما استمر المصرف في تنفيذ عدد من المشاريع التطويرية والتقنية، حيث بلغ رصيد المشاريع تحت التنفيذ (11,666,216,687) دينار عراقي في نهاية عام 2025، الأمر الذي يعكس استمرار العمل على تطوير الفروع والبنية التحتية والأنظمة المصرفية والتقنية بما يدعم التوسع المستقبلي وتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

وقد تركزت الموجودات الثابتة بصورة رئيسية في المباني والأراضي التي بلغت قيمتها الدفترية (9,626,562,841) دينار عراقي، إضافة إلى الأنظمة والأجهزة والمعدات والأثاث المكتبي ووسائل النقل، مما يعكس استمرار المصرف في تعزيز البنية التشغيلية والتكنولوجية اللازمة لمواكبة النمو المتحقق في حجم الأعمال.

ويلاحظ أن المصرف قام خلال عام 2025 باستبعاد موجودات ثابتة بقيمة إجمالية بلغت نحو 7.8 مليار دينار عراقي، الأمر الذي يشير إلى إعادة هيكلة بعض الأصول واستبدالها بأصول أكثر كفاءة أو تحويلها إلى مشاريع استثمارية جديدة بما يتناسب مع خطط الإدارة المستقبلية.

خامساً : رأس المال:

1. تم تأسيس مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل استناداً إلى شهادة التأسيس المرقمة (م ش / 88977) بتاريخ 2017/11/26 برأسمال مدفوع مقداره (100) مليار دينار عراقي، وتمت زيادته خلال السنوات اللاحقة ليصل إلى 250 مليار دينار عراقي وفق موافقات الجهات الرقابية المختصة.
2. بلغ رأس مال المصرف المدفوع كما في 2025/12/31 مبلغ (250,000,000,000) دينار عراقي دون تغيير عن السنة السابقة، مما يعكس استقرار القاعدة الرأسمالية للمصرف خلال السنة المالية الحالية.
3. حافظ المصرف على مستوى رأس المال ذاته خلال عام 2025 في ظل استمرار العمل على تعزيز المركز المالي من خلال الأرباح المتحققة والاحتياطات المتراكمة بدلاً من اللجوء إلى زيادة رأس المال خلال السنة.
4. ما زال قرار البنك المركزي العراقي الخاص بالتريث في زيادة رأس مال بعض المصارف الخاضعة للقيود التنظيمية المتعلقة بالتعامل بالدولار عاملاً مؤثراً في توجهات التوسع الرأسمالي، الأمر الذي يتطلب استمرار الإدارة في تعزيز القاعدة الرأسمالية من خلال الأرباح المحتجزة وتنمية الاحتياطات.

سادساً : الاحتياطات:

1- احتياطي القيمة العادلة

لا يظهر ضمن حقوق المساهمين في القوائم المالية لعام 2025 أي احتياطي مستقل للقيمة العادلة، وذلك بالرغم من امتلاك المصرف استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بلغت (367,790,792,117) دينار عراقي في نهاية عام 2025. ويعود ذلك إلى عدم وجود فروقات تقييم معترف بها ضمن حقوق الملكية خلال الفترة المالية محل التقرير أو لعدم تحقق أرباح أو خسائر تقييم تستوجب تكوين احتياطي مستقل وفقاً للسياسات المحاسبية المعتمدة.

ونوصي بمواصلة مراجعة تقييم الاستثمارات بصورة دورية والتأكد من الإفصاح الكامل عن أي فروقات تقييم مستقبلية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، بما يضمن تعزيز الشفافية وعدالة عرض المركز المالي للمصرف.

2- الاحتياطي الإجمالي (القانوني)

بلغ الاحتياطي الإجمالي للمصرف 3,161,490,495 دينار عراقي كما في 2025/12/31 مقارنة بمبلغ (772,806,692) دينار عراقي في 2024/12/31، بزيادة مقدارها (2,388,683,803) دينار عراقي وبنسبة نمو بلغت نحو 309 % ويعكس ذلك قيام المصرف بتعزيز الاحتياطات القانونية استناداً إلى الأرباح المتحققة والتعليمات التنظيمية النافذة.

ويعد هذا الاحتياطي أحد عناصر دعم حقوق المساهمين وتعزيز متانة المركز المالي للمصرف، كما يساهم في توفير مستويات إضافية من الحماية لمواجهة المخاطر المستقبلية والظروف الاقتصادية غير المتوقعة.

3- الاحتياطي الرأسمالي

بلغ الاحتياطي الرأسمالي (26,959,683,678) دينار عراقي كما في 2025/12/31، في حين كان الاحتياطي المسجل في السنة السابقة (6,656,773,500)، مما يشير إلى زيادة كبيرة في هذا الاحتياطي عن ما كان عليه في السنة السابقة.

ويؤدي الاحتياطي الرأسمالي دوراً مهماً في دعم القاعدة الرأسمالية للمصرف وتعزيز قدرته على مواجهة المخاطر التشغيلية والائتمانية والاستثمارية، بما ينسجم مع متطلبات السلامة المالية وتعليمات البنك المركزي العراقي.

سابعاً : المخصصات :

1- مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (الديون المشكوك في تحصيلها)

شهدت المخصصات الائتمانية المتوقعة ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنة المالية 2025 نتيجة تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 9) واستمرار المصرف في تعزيز سياسة التحوط تجاه المخاطر الائتمانية. فقد بلغ إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالتسهيلات النقدية (14,228,197,560) دينار عراقي مقارنة بمبلغ (8,458,150,118) دينار عراقي في عام 2024، بزيادة مقدارها (5,770,047,442) دينار عراقي وبنسبة نمو بلغت 68.2% كما بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالالتزامات التعهدية (113,014,452) دينار عراقي مقارنة بمبلغ (918,586,318) دينار عراقي في العام السابق. ويعكس ذلك استمرار المصرف في تقييم جودة محفظته الائتمانية وتعزيز المخصصات اللازمة لمواجهة المخاطر المحتملة المرتبطة بالتمويلات الممنوحة. وتعد هذه الزيادة مؤشراً على اتباع سياسة مالية أكثر تحفظاً بما ينسجم مع متطلبات البنك المركزي العراقي والمعايير الدولية.

2- مخصص المخاطر التشغيلية

بلغ مخصص المخاطر التشغيلية (195,316,970) دينار عراقي في عام 2025 مقارنة بمبلغ (193,383,138) دينار عراقي في عام 2024، بزيادة طفيفة مقدارها (1,933,832) دينار عراقي وبنسبة نمو بلغت نحو 1% ويعكس هذا المخصص استمرار المصرف في تخصيص مبالغ لمواجهة المخاطر التشغيلية المحتملة الناتجة عن الأنشطة المصرفية اليومية، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالأنظمة التقنية والإجراءات التشغيلية والموارد البشرية. كما تشير هذه الزيادة المحدودة إلى استقرار بيئة الرقابة الداخلية وفاعلية أنظمة إدارة المخاطر التشغيلية المعتمدة لدى المصرف.

3- مخصص ضريبة الدخل

شهد مخصص ضريبة الدخل ارتفاعاً جوهرياً خلال عام 2025، حيث ارتفع من (500,000,000) دينار عراقي في عام 2024 إلى (3,200,000,000) دينار عراقي في عام 2025، بزيادة مقدارها (2,700,000,000) دينار عراقي وبنسبة نمو بلغت 540% ويعزى هذا الارتفاع بصورة رئيسية إلى التحسن الكبير في نتائج أعمال المصرف وارتفاع الأرباح المتحققة خلال السنة المالية، الأمر الذي

أدى إلى زيادة الالتزامات الضريبية المتوقعة. ويعكس هذا المخصص التزام المصرف بمبدأ التحوط والاعتراف المبكر بالالتزامات الضريبية المستقبلية وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة.

4- المخصصات المتنوعة

بلغت المخصصات المتنوعة (303,950,932) دينار عراقي في عام 2025، وهو نفس الرصيد المسجل في عام 2024 دون أي تغيير يذكر. ويشير ذلك إلى استقرار المخصصات المتعلقة بالالتزامات والمخاطر الأخرى التي لا تندرج ضمن المخصصات الائتمانية أو التشغيلية أو الضريبية. ويعكس ثبات هذا المخصص عدم ظهور التزامات إضافية جوهرية خلال السنة المالية تستدعي تكوين مخصصات جديدة، فضلاً عن كفاية الرصيد الحالي لتغطية

ثامناً : تحليل الذمم المدينة :

بلغ إجمالي الذمم المدينة والأرصدة الأخرى للمصرف (54,658,812,278) دينار عراقي في نهاية السنة المالية 2025 مقارنة بمبلغ (23,576,656,364) دينار عراقي في نهاية عام 2024، محققاً زيادة مقدارها (31,082,155,914) دينار عراقي وبنسبة نمو بلغت 131.8% ويعكس هذا الارتفاع التوسع في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية للمصرف خلال السنة المالية، فضلاً عن زيادة الذمم المرتبطة بالاستثمارات والمشاريع المختلفة.

أهم البنود التي ساهمت في التغيرات:

1- مدينو النشاط الجاري

بلغ رصيد مدينو النشاط الجاري (205,299,000) دينار عراقي في عام 2025 مقارنة بمبلغ (204,026,000) دينار عراقي في عام 2024، بزيادة طفيفة بلغت (1,273,000) دينار عراقي. ويشير ذلك إلى استقرار حجم الذمم المرتبطة بالنشاط التشغيلي للمصرف وعدم وجود تغيرات جوهرية في هذا البند خلال السنة المالية.

2- التأمينات لدى الغير

ارتفع رصيد التأمينات لدى الغير من (560,905,096) دينار عراقي في عام 2024 إلى (3,621,701,756) دينار عراقي في عام 2025، بزيادة مقدارها (3,060,796,660) دينار عراقي وبنسبة نمو تجاوزت 545%. ويعكس ذلك زيادة الضمانات والتأمينات المقدمة للجهات الأخرى نتيجة توسع النشاط الاستثماري والتشغيلي للمصرف خلال السنة.

3- المصاريف المدفوعة مقدماً

ارتفعت المصاريف المدفوعة مقدماً من (600,927,497) دينار عراقي في عام 2024 إلى (2,411,799,997) دينار عراقي في عام 2025، بزيادة مقدارها (1,810,872,500) دينار عراقي وبنسبة نمو بلغت 301%. ويشير ذلك إلى قيام المصرف بتسديد مبالغ مقدماً مقابل خدمات أو

التزامات تخص فترات مالية مستقبلية، الأمر الذي قد ينعكس إيجاباً على تقليل المصروفات النقدية في الفترات القادمة.

4- المربحات غير العاملة (الأفراد)

بلغ رصيد المربحات غير العاملة للأفراد (5,775,649,645) دينار عراقي في عام 2025 مقارنة بمبلغ (5,465,965,967) دينار عراقي في عام 2024، بزيادة مقدارها (309,683,678) دينار عراقي. ويعكس هذا الارتفاع زيادة محدودة في حجم التمويلات المتعثرة للأفراد، الأمر الذي يتطلب استمرار المتابعة والتحصيل واتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة للحد من نمو هذه الأرصدة مستقبلاً.

5- الذمم المدينة المرتبطة بالاستثمارات

شهد هذا البند أكبر زيادة خلال السنة المالية، حيث ارتفع من (12,353,522,450) دينار عراقي في عام 2024 إلى (42,026,857,545) دينار عراقي في عام 2025، بزيادة مقدارها (29,673,335,095) دينار عراقي وبنسبة نمو بلغت 240%.

ويعكس هذا الارتفاع التوسع الكبير الذي شهده المصرف في الأنشطة الاستثمارية والمشاريع العقارية والتجارية خلال السنة المالية، إضافة إلى زيادة المستحقات الناشئة عن تلك الاستثمارات. وعلى الرغم من أن هذا النمو يعد مؤشراً على توسع النشاط الاستثماري، إلا أنه يتطلب متابعة دورية لضمان تحصيل هذه المبالغ ضمن المدد الزمنية المحددة.

6- الأقساط المستحقة للمربحات غير العاملة (الأفراد)

بلغت الأقساط المستحقة للمربحات غير العاملة (761,415,294) دينار عراقي في عام 2025 مقارنة بمبلغ (726,262,519) دينار عراقي في عام 2024، بزيادة مقدارها (35,152,775) دينار عراقي وبنسبة نمو بلغت نحو 4.8%. وتشير هذه الزيادة إلى استمرار وجود مبالغ مستحقة لم يتم تحصيلها ضمن آجالها التعاقدية، مما يتطلب تعزيز إجراءات المتابعة والتحصيل للحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية وتقليل احتمالات التعثر مستقبلاً.

تاسعا : تحليل الذمم الدائنة :

بلغ إجمالي الذمم الدائنة والمطلوبات الأخرى (13,897,135,184) دينار عراقي في نهاية السنة المالية 2025 مقارنة بمبلغ (4,727,403,061) دينار عراقي في نهاية عام 2024، محققاً زيادة مقدارها (9,169,732,123) دينار عراقي وبنسبة نمو بلغت 193.9%. ويعكس هذا الارتفاع زيادة الالتزامات المترتبة على المصرف نتيجة التوسع في الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية خلال السنة المالية.

أهم البنود التي ساهمت في التغيرات:

1- الدائنون بالدفع الآجل

بلغ رصيد الدائنين بالدفع الآجل (2,700,000,000) دينار عراقي في عام 2025، ولم يظهر هذا الرصيد ضمن بيانات عام 2024 المعروضة في الإيضاحات التفصيلية، وهو يمثل بصورة رئيسية فروقات أو التزامات ناتجة عن معاملات استثمارية أو عقارية مؤجلة السداد. ونوصي بمتابعة هذا الرصيد وتسويته حسابياً وفق المستندات المؤيدة له، تجنباً لاستمرار ظهوره ضمن المطلوبات لفترات طويلة دون حسم نهائي، بما ينسجم مع مبادئ الإفصاح والشفافية المحاسبية.

2- المصاريف المستحقة غير المدفوعة

ارتفعت المصاريف المستحقة غير المدفوعة من (241,794,969) دينار عراقي في عام 2024 إلى (820,059,895) دينار عراقي في عام 2025، بزيادة مقدارها (578,264,926) دينار عراقي وبنسبة نمو بلغت 239%. ويعكس هذا الارتفاع زيادة الالتزامات التشغيلية المستحقة على المصرف والتي لم يتم تسديدها حتى تاريخ إعداد القوائم المالية، نتيجة توسع النشاط المصرفي والاستثماري خلال السنة المالية. ويتطلب هذا البند متابعة دورية لضمان تسوية الالتزامات ضمن الفترات المحددة وعدم تراكمها مستقبلاً.

3- الإيرادات المستلمة مقدماً

شهدت الإيرادات المستلمة مقدماً ارتفاعاً جوهرياً من (687,500,000) دينار عراقي في عام 2024 إلى (10,556,344,947) دينار عراقي في عام 2025، بزيادة مقدارها (9,868,844,947) دينار عراقي وبنسبة نمو بلغت 1,436%. ويعكس هذا الارتفاع زيادة الإيرادات التي تم استلامها نقداً ولم يتم الاعتراف بها كإيرادات تخص السنة المالية الحالية، لارتباطها بفترات أو مشاريع مستقبلية. ويُعد هذا البند مؤشراً إيجابياً على وجود تدفقات نقدية مستقبلية مضمونة للمصرف، إلا أنه يتطلب الإفصاح والمتابعة الدقيقة لضمان الاعتراف بالإيرادات وفقاً للفترة المحاسبية المستحقة.

4- مبالغ الوحدات السكنية المسددة

ظهر خلال عام 2025 بند خاص بمبالغ الوحدات السكنية المسددة بلغ (508,146,500) دينار عراقي، ولم يكن هذا البند ظاهراً ضمن أرصدة عام 2024. ويمثل هذا الرصيد المبالغ المسددة المتعلقة ببيع الوحدات السكنية المرتبطة بالمشاريع والاستثمارات العقارية التابعة للمصرف، ويعكس توسع النشاط الاستثماري العقاري خلال السنة المالية. ويستوجب هذا البند متابعة مستمرة للتأكد من استكمال إجراءات نقل الملكية والاعتراف بالإيرادات المرتبطة به وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة.

5- مبالغ مقبوضة لقاء التسجيل

ظهر خلال عام 2025 بند جديد ضمن المطلوبات الأخرى بمبلغ (2,920,000,000) دينار عراقي يمثل مبالغ مقبوضة لقاء التسجيل أو الحجوزات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية. ويعكس هذا البند استمرار النشاط الاستثماري للمصرف ووجود التزامات مستقبلية تجاه المستفيدين أو المستثمرين لحين استكمال الإجراءات التعاقدية والقانونية المتعلقة بهذه المبالغ.

عاشرا : الدعاوي القانونية :

ايدت ادارة المصرف بعدم وجود دعاوى مقامة عليها اما الدعاوى المقامة من المصرف على الغير بلغت (4) دعاوى عن متابعة استحصال قروض المبادرة للبنك المركزي.

حادي عشر : كفاية رأس المال :

بلغت نسبة كفاية رأس المال لمصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل في نهاية السنة المالية 2025 نحو 133%، وهي نسبة تفوق بشكل كبير الحد الأدنى المقرر من قبل البنك المركزي العراقي والبالغ 12% وتعكس هذه النسبة المرتفعة تمتع المصرف بقاعدة رأسمالية قوية وقدرة عالية على مواجهة مختلف المخاطر المصرفية، بما في ذلك المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق. كما تشير إلى وجود هامش أمان كبير يسمح للمصرف باستيعاب أي خسائر محتملة قد تنشأ مستقبلاً دون التأثير على استقراره المالي أو قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين وأصحاب المصالح. وتؤكد هذه النسبة أيضاً أن المصرف يمتلك قدرة كبيرة على التوسع في أنشطته التمويلية والاستثمارية مستقبلاً، سواء من خلال زيادة حجم المراجعات والمشاركات الإسلامية أو التوسع في الاستثمارات والمشاريع المختلفة، دون الحاجة إلى زيادة رأس المال في الوقت الحاضر. كما أن استمرار المحافظة على نسبة كفاية رأس مال مرتفعة يعكس التزام المصرف بتعليمات البنك المركزي العراقي ومتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي وضمان قدرة المصارف على مواجهة الأزمات والتقلبات الاقتصادية المحتملة. وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في نسبة كفاية رأس المال مقارنة بعام 2024 والتي بلغت 136%، إلا أن النسبة الحالية ما زالت ضمن مستويات مرتفعة جداً وتوفر دعماً قوياً للمركز المالي للمصرف وقدرته على النمو المستدام مستقبلاً.

ثاني عشر : نسبة السيولة:

بلغت نسبة السيولة لمصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل في نهاية السنة المالية 2025 نحو 30%، وهي تمثل الحد الأدنى المعياري المعتمد من قبل البنك المركزي العراقي. وتشير هذه النسبة إلى أن المصرف يمتلك قدرًا من الأصول السائلة التي تمكنه من الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل ومواجهة السحوبات والالتزامات الطارئة ضمن الحدود الرقابية المطلوبة. كما تعكس قدرة الإدارة على تحقيق التوازن بين توظيف الأموال في الأنشطة التمويلية والاستثمارية من جهة، والمحافظة على مستويات السيولة المطلوبة من جهة أخرى. ويلاحظ أن نسبة السيولة انخفضت مقارنة بعام 2024 والتي بلغت 36%، ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى التوسع الكبير في الأنشطة التمويلية والاستثمارية للمصرف خلال عام 2025، وما رافقه من زيادة في توظيف الموارد المالية المتاحة لتحقيق عوائد أعلى وتنمية الأرباح. ورغم هذا الانخفاض، ما زالت نسبة السيولة ضمن الحدود الرقابية المعتمدة من البنك المركزي العراقي، مما يؤكد قدرة المصرف على إدارة سيولته بكفاءة وتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة. ونوصي إدارة المصرف بالاستمرار في متابعة مؤشرات السيولة بصورة دورية وتعزيز مصادر التمويل المستقرة وتنويع الودائع، بما يضمن المحافظة على مستويات سيولة مريحة تدعم خطط النمو المستقبلية وتوفر الحماية الكافية في مواجهة أي ظروف أو متغيرات اقتصادية محتملة.

ثالث عشر : كفاية راس المال :

- 1- تقارير قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي:
تمكنت تقارير قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في السنة الحالية من تغطية كافة جوانب نشاط المصرف بشكل شامل. إذ إن نظام الرقابة الداخلية للمصرف قد تم تصميمه بشكل يضمن تنفيذ الإجراءات الضرورية التي تتيح لهذا القسم القيام بمهامه في الرقابة والتدقيق بشكل فعال. هذا النظام يعزز من فعالية الرقابة على العمليات المصرفية ويحافظ على الامتثال للمعايير الشرعية والمحاسبية المعتمدة، مما يعزز من استقرار المصرف ويوفر حماية إضافية من المخاطر.
- 2- الزيارات الميدانية والمتابعة المستمرة:
نظراً لتوسع نشاط المصرف وزيادة عدد الفروع في مناطق مثل (النجف، كربلاء، البصرة، الرمادي، الصمود، الفرع الرئيسي، ومكتب جامعة البیان)، أصبح من الضروري تكثيف الزيارات الميدانية لجميع هذه الفروع. خاصة في ظل تنوع الأنشطة المصرفية التي تتم في هذه الفروع، يتطلب الأمر متابعة دقيقة ومستمرة للتأكد من سلامة مخرجات البيانات المالية لكل فرع على حدة. وفي هذا الصدد، نوصي بتعزيز كادر قسم الرقابة الداخلية والتدقيق الشرعي الداخلي، وتخصيص موظف أو أكثر لكل فرع من هذه الفروع. وذلك بالإضافة إلى تخصيص مدير القسم ومعاونيه للمتابعة المستمرة لضمان الدقة والشفافية في التقارير المالية، مع الالتزام الكامل بتعليمات البنك المركزي العراقي التي تؤكد على أهمية متابعة أداء الفروع بشكل دوري.

رابع عشر : الامتثال الشرعي و مراقبة الامتثال :

ان كافة تقارير مراقب الامتثال الشرعي المقدمة خلال السنة كانت معدة وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي ولاحظنا هناك ارتفاع في بعض النسب المعيارية عن الحدود الموضوعه لها .
نوصي بالالتزام بالنسب المحددة من قبل البنك المركزي العراقي وتوحيد النسب مع الاقسام المختلفة .

خامس عشر : مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب :

قام المصرف باتخاذ اجراءات كافية لمنع عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب وفقاً للانظمة والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي العراقي ووفقاً لاحكام قانون غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (39) لسنة 2015 النافذ ، وقد اطلعنا على جانب من تقرير وحدة الابلاغ عن غسل الاموال وكانت مستوفية للشروط المطلوبة.

سادس عشر : تحليل نشاط المصرف خلال السنة :

شهد مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل خلال السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 نمواً ملحوظاً في حجم النشاط المصرفي والاستثماري، انعكس بصورة إيجابية على الإيرادات والأرباح ومؤشرات الأداء المالي. وقد جاء هذا النمو نتيجة التوسع في الأنشطة التمويلية والاستثمارية وزيادة قاعدة العملاء وتنوع مصادر الدخل، مما ساهم في تعزيز الربحية وتحسين المركز المالي للمصرف.

أولاً: الإيرادات

• إيرادات العوائد

بلغت إيرادات العوائد خلال السنة المالية 2025 مبلغ (15,253,611,225) دينار عراقي مقارنة بمبلغ (2,962,597,542) دينار عراقي في عام 2024، محققة زيادة مقدارها (12,291,013,683) دينار عراقي وبنسبة نمو بلغت 414.9% ويعكس هذا النمو الكبير التوسع في نشاط التمويل الإسلامي والمراجعات والمشاركات الاستثمارية، إضافة إلى زيادة حجم التمويلات الممنوحة خلال السنوات السابقة والتي بدأت بتحقيق عوائد ملموسة خلال السنة المالية الحالية.

• صافي إيرادات العمولات

بلغ صافي إيرادات العمولات (2,460,445,454) دينار عراقي مقارنة بمبلغ (2,542,130,064) دينار عراقي في عام 2024، مسجلاً انخفاضاً طفيفاً مقداره (81,684,610) دينار عراقي وبنسبة بلغت 3.2% ورغم هذا الانخفاض المحدود، ما زالت إيرادات العمولات تمثل أحد المصادر المهمة للدخل غير المرتبط بالمخاطر الائتمانية، الأمر الذي يدعم استقرار الإيرادات التشغيلية للمصرف.

• صافي أرباح العمليات الأخرى

بلغ صافي أرباح العمليات الأخرى (14,524,159,402) دينار عراقي خلال عام 2025 مقارنة بمبلغ (43,549,020,028) دينار عراقي في عام 2024، بانخفاض مقداره (29,024,860,626) دينار عراقي. ويعود هذا الانخفاض بصورة رئيسية إلى تراجع الإيرادات الاستثنائية والاستثمارية التي تحققت خلال السنة السابقة، إلا أن المصرف حافظ على تحقيق أرباح جيدة من الأنشطة الاستثمارية والعقارية المختلفة.

• صافي الإيراد التشغيلي

بلغ صافي الإيراد التشغيلي (32,238,216,082) دينار عراقي خلال عام 2025 مقارنة بمبلغ (49,053,747,634) دينار عراقي في عام 2024، بانخفاض بلغت نسبته 34.3% ورغم انخفاض الإيراد التشغيلي مقارنة بالسنة السابقة، إلا أن المصرف حافظ على مستويات جيدة من الربحية التشغيلية نتيجة تنوع مصادر الإيرادات واستمرار النشاط الاستثماري والتمويلي.

• نسبة الإيرادات المولدة

شكلت إيرادات المراجعات والمشاركات الإسلامية النسبة الأكبر من إيرادات العوائد خلال عام 2025، حيث بلغت إيرادات المراجعات والمشاركات أكثر من 47% من إجمالي الإيرادات التشغيلية للمصرف.

استمرت الأنشطة الاستثمارية والعقارية في لعب دور رئيسي في دعم الأرباح، حيث ساهمت أرباح العمليات الأخرى بنسبة تقارب 45% من إجمالي الإيرادات التشغيلية.

يعكس هذا التنوع في مصادر الدخل قدرة المصرف على تحقيق التوازن بين النشاط التمويلي والنشاط الاستثماري بما يدعم الاستقرار المالي على المدى الطويل.

ثانياً: المصاريف:

• رواتب الموظفين وما في حكمها

بلغت رواتب الموظفين وما في حكمها (1,693,299,112) دينار عراقي خلال عام 2025 مقارنة بمبلغ (1,661,768,998) دينار عراقي في عام 2024، بزيادة طفيفة بلغت (31,530,114) دينار عراقي وبنسبة نمو قدرها 1.9% ويعكس ذلك استقرار سياسة التوظيف والسيطرة على تكاليف الموارد البشرية رغم توسع أنشطة المصرف.

• المصاريف التشغيلية الأخرى

بلغت المصاريف التشغيلية الأخرى (9,305,443,730) دينار عراقي مقارنة بمبلغ (19,539,939,073) دينار عراقي في عام 2024، بانخفاض جوهري مقداره (10,234,495,343) دينار عراقي وبنسبة بلغت 52.4% ويعد هذا الانخفاض مؤشراً إيجابياً على نجاح الإدارة في ضبط النفقات التشغيلية وتحسين كفاءة الإنفاق خلال السنة المالية.

• الاستهلاكات

بلغت مصاريف الاستهلاك خلال عام 2025 نحو (416,485,486) دينار عراقي وفق الموجودات الثابتة للمصرف، وهو ما يعكس الاستمرار في تحميل الموجودات الثابتة بالاستهلاكات السنوية وفقاً للسياسات المحاسبية المعتمدة.

• مصاريف الادخار الاستثمارية

بلغت مصاريف الادخار الاستثمارية (1,932,875) دينار عراقي خلال عام 2025، وهي تمثل مستوى محدوداً جداً من المصروفات مقارنة بحجم النشاط المصرفي والاستثماري، الأمر الذي يعكس كفاءة إدارة هذه الالتزامات.

ثالثاً: صافي الربح:

حقق المصرف صافي ربح بلغ (27,852,039,564) دينار عراقي خلال السنة المالية 2025 مقارنة بمبلغ (21,237,540,364) دينار عراقي في عام 2024، بزيادة مقدارها (6,614,499,200) دينار عراقي وبنسبة نمو بلغت 31.1% ويعكس هذا النمو استمرار تحسن الأداء المالي للمصرف ونجاح الإدارة في تعزيز الإيرادات وتحسين إدارة النفقات والمحافظة على مستويات ربحية جيدة رغم التحديات الاقتصادية والرقابية التي تواجه القطاع المصرفي.

التوصيات التشغيلية الواجب اتباعها

1. تعظيم الإيرادات التمويلية والاستثمارية من خلال التوسع المدروس في المراجعات والمشاركات والاستثمارات ذات العوائد المستقرة.
2. الاستمرار في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات غير المتكررة لضمان استدامة الربحية.

3. تعزيز إدارة المخاطر الائتمانية والاستثمارية لضمان المحافظة على جودة الموجودات وتقليل الخسائر الائتمانية المستقبلية.
4. الاستمرار في ضبط المصروفات التشغيلية والاستفادة من التحول الرقمي والتقنيات الحديثة لرفع الكفاءة التشغيلية.
5. تطوير المنتجات والخدمات المصرفية الإلكترونية بما يسهم في زيادة الإيرادات غير التمويلية واستقطاب شرائح جديدة من العملاء.
6. الاستثمار في الموارد البشرية والتدريب المستمر لرفع مستوى الكفاءة والإنتاجية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

وطبقاً لما هو مدون في سجلات المصرف و الايضاحات المعطاة لنا :

1. ان النظام المحوسب المستخدم من قبل المصرف كان متفقاً مع متطلبات نظام مسك الدفاتر بالرغم من افتقاره الى بعض التحديثات العامة المتعلقة بالعمل المصرفي الا انه حسب تقديرنا يضمن تسجيل كاف موجودات ومطلوبات ومصروفات وايرادات المصرف وان نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات الضرورية التي تضمن صحة ودقة هذه البيانات بدرجة تتناسب مع حجم نشاط المصرف.
2. ان عملية جرد الموجودات الثابتة و النقدية بتاريخ الميزانية قد تمت بشكل مناسب ، و تم التقييم وفقاً للاسس والاصول والمبادئ المعتمدة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية و تم اعتماد الكشف الالكتروني لتفاصيل الموجودات الثابتة بدلاً من السجلات الخاصة بذلك .
3. ان البيانات المالية قد نظمت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية وبما يتفق مع التشريعات المرعية وهي متفقة تماماً مع ما تظهره السجلات وانها منظمة طبقاً لكل من قانون الشركات المعدل وقانون المصارف والانظمة والتعليمات النافذة.

الراي :

مع الاخذ بنظر الاعتبار الملاحظات والايضاحات اعلاه فبرأينا واستناداً للمعلومات والايضاحات التي حصلنا عليها ان البيانات المالية متفقة مع السجلات ومستوفية للمتطلبات القانونية ، وانها على قدر ما تضمنته من مؤشرات للاداء تعبر بصورة واضحة وعادلة عن المركز المالي للمصرف كما في 31/كانون الاول 2025 ونتائج نشاطه وتدقيقاته النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ.

مع التقدير ...



د. عبد الصاحب نجم عبد

محاسب قانوني ومراقب حسابات

شركة عبد الصاحب نجم وشركاه لمراقبة وتدقيق الحسابات / التضامنية



مصرف المستثمر الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) / بغداد

بيان المركز المالي كما في 31 / كانون الاول/ 2025

كما في		الايضاح	البيان
31/12/2024	31/12/2025		
			الموجودات
161,686,902,588	305,716,063,085	5	نقد وارصدة لدى البنك المركزي
1,737,439,960	1,507,866,434	6	ارصدة لدى البنوك والمؤسسات
245,487,696,432	219,562,923,324	7	تسهيلات ائتمانية مباشرة - صافي
179,884,418,000	367,790,792,117	9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
30,472,855,024	22,488,303,491	10	ممتلكات ومعدات - صافي
23,576,656,364	54,658,812,278	11	ارصدة أخرى
642,845,968,370	971,724,760,732		مجموع الموجودات
			المطلوبات
293,320,677,907	550,747,585,661	12	ودائع العملاء
29,039,596,194	63,289,112,483	13	تأمينات نقدية
997,334,070	3,699,267,902	14	التخصيصات
36,093,836,833	32,118,445,765	15	قرض البنك المركزي
4,727,403,061	13,897,135,184	16	مطلوبات أخرى
364,178,848,064	663,751,546,995		مجموع المطلوبات
			حقوق المساهمين
250,000,000,000	250,000,000,000		راس المال
772,806,692	3,161,490,495		احتياطي اجباري
6,656,773,250	26,959,683,678		احتياطي رأسمالي
21,237,540,364	27,852,039,564		الأرباح او الخسائر خلال الفترة
278,667,120,306	307,973,213,737		مجموع حقوق المساهمين
642,845,968,370	971,724,760,732		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

ع/ مصرف المستثمر الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) / بغداد

رئيس مجلس الادارة
عامر لؤي احمد توفيق

المدير المفوض
علي طالب غني

المدير المالي
ايمان ضياء جاسم
40523/ع



خضوعاً لتقريرنا المرقم ع/٩
بتاريخ ٩ / ٧ / ٢٠٢٦

مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) / بغداد

بيان قائمة الدخل (الربح والخسارة) كما في 31 / كانون الأول / 2025

كما في		الايضاح	البيان
31/12/2024	31/12/2025		
15,253,611,225	2,962,597,542	17	ايراد العوائد مصروفات العوائد
15,253,611,225	2,962,597,542		صافي ايراد العوائد
2,460,445,454	2,542,130,064	18	صافي إيرادات العمولات
17,714,056,679	5,504,727,606		المجموع
14,524,159,402	43,549,020,028	19	صافي أرباح العمليات الأخرى ايراد الاستثمار
32,238,216,082	49,053,747,634		صافي الايراد التشغيل
1,693,299,112	1,661,768,998	20	رواتب الموظفين ومافي حكمه
9,305,443,730	19,539,939,073	21	مصاريف تشغيلية أخرى
			استهلاكات
1,932,875	0	22	مصاريف الانخار الاستثمارية مخصص خسائر انقمان محتمل
11,000,675,717	21,201,708,070		اجمالي المصاريف
21,237,540,364	27,852,039,564		صافي الربح (العجز)

رئيس مجلس الادارة
عامر لوي احمد توفيق

المدير المفوض
علي طالب غني

المدير المالي
ايمان ضياء جاسم
40523/ع



مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) / بغداد

بيان التدفقات النقدية كما في 31 / كانون الاول / 2025

<u>31/12/2024</u>	<u>31/12/2025</u>	البيان
27,894,313,614	54,811,723,242	صافي ارباح السنة قبل الضريبة (خسارة)
		يضاف اندثار الفترة
		يضاف ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة
500,000,000	3,200,000,000	تنزل مخصص الضريبة المتوقعة
9,376,736,436	14,383,962,665	يضاف مخاطر الالتزامات النقدية والتعهدية
		يضاف مخاطر دعاوي قضائية
1,270,140,762	3,660,758,397	يضاف مخصصات اخرى
39,041,190,812	76,056,444,305	الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
-254,864,432,868	-233,904,135,336	يضاف الانخفاض وتنزل الزيادات في التسهيلات الانتمائية المباشرة
-23,576,656,364	-54,658,812,278	تنزل الزيادة ويضاف الانخفاض في رصيد المدينون و موجودات الأخرى
293,320,677,907	550,747,585,661	تضاف الزيادة في ايداعات الزبائن
29,039,596,194	63,289,112,483	ينزل الانخفاض وتضاف الزيادة في تأمينات الزبائن
4,727,403,061	13,897,135,184	ينزل الانخفاض وتضاف الزيادة في مطلوبات أخرى
87,687,778,741	415,427,330,018	صافي التدفقات النقدية المستلمة و (المدفوعة) من الأنشطة التشغيلية
		ب- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
-12,523,770,018	-11,666,216,687	ينزل الزيادة من مشاريع تحت التنفيذ
-17,949,085,006	-10,822,086,804	ينزل مشتريات موجودات ثابتة / م. تأسيس / أنظمة
-179,884,418,000	-367,833,542,771	ينزل الاستثمار في شركات تابعة للمصرف
		ينزل مخصص الاندثار الموجودات الثابتة المباعة والمشطوبة
(210,357,273,024)	(390,321,846,262)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
		ج- التدفقات من الأنشطة التمويلية
36,093,836,833	32,118,445,765	يضاف تمويل مستلم (البنك المركزي العراقي)
		تنزل تبرعات مؤسسة اليتيم الخيرية ومؤسسة العين للرعاية الاجتماعية
36,093,836,833	32,118,445,765	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(86,575,657,451)	57,223,929,521	الزيادة والانخفاض في النقد وما في حكمه
250,000,000,000	250,000,000,000	رأس المال
163,424,342,548	307,223,929,520	النقد في الصندوق

مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) / بغداد

بيان التغيرات في حقوق الملكية كما في 31 / كانون الاول / 2025

مجموع حقوق المساهمين دينار	أرباح وخسائر مترجمة دينار	احتياطي رأسمالي دينار	احتياطي اجباري دينار	رأس المال دينار	التفاصيل
280,121,174,173		26,959,683,678	3,161,490,495	250,000,000,000	السنة المالية 2025
27,852,039,564	27,852,039,564				الرصيد كما في 31/كانون الاول/2025
					الدخل الشامل / الخسارة او الأرباح خلال الفترة الحالية
307,973,213,737	27,852,039,564	26,959,683,678	3,161,490,495	250,000,000,000	زيادة رأس المال
					الرصيد كما في 31 / كانون الاول / 2025
257,429,579,942	-	6,656,773,250	772,806,692	250,000,000,000	السنة المالية 2024
21,237,540,364	21,237,540,364				الرصيد كما في 1 / كانون الثاني / 2024
					الدخل الشامل / الخسارة خلال الفترة الحالية
278,667,120,306	21,237,540,364	6,656,773,250	772,806,692	250,000,000,000	زيادة رأس المال
					الرصيد كما في 31 / كانون الاول / 2024

مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) / بغداد

ايضاحات حول القوائم المالية كما في 31 / كانون الاول / 2025

5- نقد وارصدة لدى البنك المركزي

كما في		التفاصيل
31/12/2024	31/12/2025	
40,828,038,010	99,659,982,660	نقد في الخزينة
4,012,735,000	1,396,135,000	نقد في الصراف الالى
44,840,773,010	101,056,117,660	<u>المجموع</u>
99,970,000	99,970,000	ارصدة لدى البنك المركزي
		الحساب الجاري
		ودائع مزاد العملة
1,499,713,712		ودائع وقتية
66,365,984,652	95,854,780,124	المدفوعات النقدية RTG
		اكتتاب راس المال
47,703,212,021	106,113,703,833	احتياطي قانوني الزامي
1,213,684,085	2,779,989,614	احتياطي قانوني / خطاب ضمان
116,882,564,470	204,848,443,571	<u>الأرصدة لدى البنك المركزي العراقي</u>
(36,434,892)	(188,498,146)	خسائر انتمائية متوقعة
161,686,902,588	305,716,063,085	صافي النقد والارصدة لدى البنك المركزي العراقي

6-ارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية

كما في		التفاصيل
31/12/2024	31/12/2025	
		حسابات جارية وتحت الطلب
79,134,760	79,134,760	مؤسسات مصرفية محلية
1,683,422,019	1,450,529,726	مؤسسات مصرفية اجنبية
1,762,556,779	1,529,664,486	<u>المجموع</u>
(25,116,818)	(21,798,052)	خسائر الانتمائية المتوقعة
1,737,439,960	1,507,866,434	<u>المجموع</u>

مصرف المستثمر الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) / بغداد

ايضاحات حول القوائم المالية كما في 31 / كانون الاول / 2025

7- تسهيلات انتمائية مباشرة - بالصافي

كما في		التفاصيل
31/12/2024	31/12/2025	
		مشاركات شركات افراد
		مربحات شركات افراد
210,571,107,788	126,390,465,009	
44,293,325,080	107,513,670,327	
254,864,432,868	233,904,135,336	
254,864,432,868	233,904,135,336	مربحات قصيرة الاجل مجموع القروض الممنوحة
(8,458,150,118)	(14,228,197,560)	خسارة الانتماءات النقدية المتوقعة
(918,586,318)	(113,014,452)	خسارة الانتماءات التعهدية المتوقعة
245,487,696,432	219,562,923,324	المجموع

* لا يوجد ارصدة للحسابات الجارية المدينة ولا الكمبيالات المخصومة حيث لا يتم التعامل مع هذا النشاط لكونه يتعارض مع احكام التعاملات المالية الشرعية المنصوص عليها في الشريعة الاسلامية وبالتالي تتعارض مع اهداف ونشاط المصرف.

* لا توجد فوائد معلقة خلال السنة المالية وذلك لعدم احتساب مثل تلك الفوائد ضمن النشاط المصرفي للمصرف

مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) / بغداد

ايضاحات حول القوائم المالية كما في 31 / كانون الاول / 2025

9- موجودات مالية بالقيمة العادلة

ت	التفاصيل	كما في	
		31/12/2024	31/12/2025
	أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	179,884,418,000	367,790,792,117
1	شركة الاجمل	26,000,000,000	26,000,000,000
2	مجمع العطفية التجاري	7,500,000,000	
3	مول طيبة / المنصور	10,000,000,000	10,000,000,000
4	شركة بدور بغداد	50,160,000,000	
5	مستشفى البدور التخصصي الأهلي / القطاع الخاص	25,200,050,000	34,824,777,771
6	بناية الوزيرية / القطاع الخاص	12,084,163,000	12,084,163,000
7	الشركة العراقية لضمان الودائع / مساهمة خاصة	800,000,000	800,000,000
8	الشركة للكفالات المصرفية الودائع / مساهمة خاصة	550,000,000	550,000,000
9	طيبة النجف السكني	24,800,000,000	53,197,574,000
10	مجمع جواهر دجلة	3,813,795,000	3,115,435,500
11	مجمع غدير كربلاء	6,012,000,000	6,012,000,000
12	بدور بغداد 2	6,964,410,000	46,895,562,750
13	مجمع بيجي الاستثماري	6,000,000,000	
14	مجموعة الرضا / بدور بغداد		
15	بدور بغداد 3		174,354,029,750
	خسائر الائتمانية المتوقعة		(42,750,654)

مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) / بغداد

ايضاحات حول القوائم المالية كما في 31 / كانون الأول / 2025

10- ممتلكات ومعدات / صافي

المجموع	مشاريع تحت التنفيذ	وسائل نقل	انظمة	اثاث واجهزة مكاتب	الات والمعدات	المباني	الأراضي	التفاصيل
34,744,817,503	12,523,770,018		1,847,221,833	1,477,776,452	857,754,900	12,389,169,300	5,649,125,000	التكلفة بداية السنة
257,532,284		52,500,000	99,399,284	89,568,000	16,065,000			الإضافات خلال الفترة
7,818,598,331	857,553,331					2,715,845,000	4,245,200,000	الاستيعادات
27,183,751,456	11,666,216,687	52,500,000	1,946,621,117	1,567,344,452	873,819,900	9,673,324,300	1,403,925,000	المجموع في 2025/12/31
								الاستهلاك
4,271,962,479		-	1,467,592,413	983,531,504	515,827,509	1,305,011,053	-	الاندثار بداية المدة
416,485,486			99,521,557	71,387,196	99,901,327	145,675,406		المحمل على السنة
4,695,447,965		7,000,000	1,567,113,970	1,054,918,700	615,728,836	1,450,686,459	-	إضافة الاستهلاكات
22,488,303,491	11,666,216,687	45,500,000	379,507,147	512,425,752	258,091,064	8,222,637,841	1,403,925,000	الاستيعادات
22,488,303,491								الرصيد في 2025/12/31
22,488,303,491								صافي القيمة الدفترية
22,488,303,491	11,666,216,687	45,500,000	379,507,147	512,425,752	258,091,064	8,222,637,841	1,403,925,000	القيمة الدفترية كما في 2025/12/31

مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) / بغداد

ايضاحات حول القوائم المالية كما في 31 / كانون الاول / 2025

11- الأرصدة الأخرى

كما في		التفاصيل
31/12/2024	31/12/2025	
19,958,737	9,205,229	مخزن الانتاج التام
204,026,000	205,299,000	مدينون النشاط الجاري
3,621,701,756	560,905,096	تأمينات لدى الغير
(27,317,589)	(72,796,590)	سحوبات بطاقة
600,927,497	2,411,799,997	مصاريف مدفوعة مقدما
70,599,981	50,132,969	سلف منتسبين
455,831,272	2,964,152,869	اقساط مستحقة غير مدفوعة - مرابحة-افراد
5,465,965,967	5,775,649,645	مرابحة غير عاملة - مرابحة افراد
761,415,294	726,262,519	اقساط مستحقة للمرابحة غير العاملة-افراد
	1,344,000	فروقات نقدية
12,353,522,450	42,026,857,545	ذمم مدينة - استثمارات
25,000	-	مدينون مختلفون
50,000,000	-	سلف لأغراض النشاط
23,576,656,364	54,658,812,278	

مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) / بغداد

ايضاحات حول القوائم المالية كما في 31 / كانون الاول / 2025

12- كشف الودائع

كما في 2025/12/31			التفاصيل
المجموع	شركات	افراد	
549,705,231,239	540,685,931,098	9,019,300,141	حسابات جارية وتحت الطب
1,001,761,422		1,001,761,422	ودائع توفير
40,593,000		40,593,000	ودائع لأجل
-			
550,747,585,661	540,685,931,098	10,061,654,563	

كما في 2024/12/31			التفاصيل
المجموع	شركات	افراد	
291,845,361,834	283,873,931,513	7,971,430,321	حسابات جارية وتحت الطب
1,437,926,072	1,322,359,250	115,566,822	ودائع توفير
37,390,000		37,390,000	ودائع لأجل
293,320,677,907	285,196,290,763	8,124,387,143	

13- كشف التأمينات النقدية:

كما في		التفاصيل
31/12/2024	31/12/2025	
28,139,596,194	60,663,112,483	تأمينات مقابل خطابات الضمان
900,000,000	2,626,000,000	حساب اماتات بيع وشراء العقارات.
29,039,596,194	63,289,112,483	<u>المجموع</u>

مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) / بغداد

ايضاحات حول القوائم المالية كما في 31 / كانون الاول / 2025

14- التخصيصات

كما في		التفاصيل
31/12/2024	31/12/2025	
303,950,932	303,950,932	تخصيصات المتنوعة
500,000,000	3,200,000,000	تخصيصات ضريبة الدخل
193,383,138	195,316,970	تخصيصات مخاطر تشغيلية
997,334,070	3,699,267,902	<u>المجموع</u>

15- قرض البنك المركزي

كما في		التفاصيل
31/12/2024	31/12/2025	
36,093,836,833	32,118,445,765	قروض الممنوحة للبنك المركزي
36,093,836,833	32,118,445,765	<u>المجموع</u>

16- ارصدة دائنة أخرى

كما في		التفاصيل
31/12/2024	31/12/2025	
2,700,000,000		دائنون بالدفع الاجل
	1,684,000	زيادة في الصراف الالي .
3,688,666	4,607,666	دائنو النشاط غير الجاري
820,059,895	241,794,969	مصاريف مستحقة غير مدفوعة
8,008,000	8,008,000	ارصدة و تعويضات لعملاء متوفين
687,500,000	10,556,344,947	إيرادات مستلمة مقدما
508,146,500		تسديد وحدات سكنية
	152,861,421	خزينة عامة - رسوم طوابع مالية مستحقة
	11,834,181	أستقطاعات من المنتسبين لحساب الغير- ضريبه
	2,920,000,000	مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل شركات
4,727,403,061	13,897,135,184	<u>المجموع</u>

مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) / بغداد

ايضاحات حول القوائم المالية كما في 31 / كانون الاول / 2025

17- ايراد العوائد

كما في		التفاصيل
31/12/2024	31/12/2025	
-		ايراد كسر وديعة / افراد
-		ايراد كسر وديعة / شركات
2,294,203,074	1,502,320,506	ايرادات مقبوضة - مرابحة افراد
3,061,231,307	1,460,277,036	ايرادات مقبوضة - مرابحة شركات
1,919,278,559		ارباح المشاركة - شركات
7,978,898,285		ايرادات مقبوضة - مرابحة شركات - متنوعة
15,253,611,225	2,962,597,542	<u>المجموع</u>

18- ايراد العمولات

كما في		التفاصيل
31/12/2024	31/12/2025	
1,518,651,481	287,527,531	عمولة الحوالات الداخلية
-	265,000	عمولة شيكات مرفوضة/معادة
270,000	-	ايرادات اصدار بطاقة
590,367,641	1,867,591,054	عمولة خطابات الضمان الداخلية
907,300	47,745,211	عمولة اصدار السفاتج واعتماد الشيكات
12,845,000	7,575,000	عمولات اصدار بطاقة ماستر كارد
333,667,632	331,326,268	عمولات مصرفية اخرى
3,150,000	-	عوائد لجان كشف
586,400	100,000	زيادة في الايداع
2,460,445,454	2,542,130,064	<u>المجموع</u>

مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) / بغداد

ايضاحات حول القوائم المالية كما في 31 / كانون الاول / 2025

19- صافي ارباح العمليات الأخرى

كما في		التفاصيل
31/12/2024	31/12/2025	
65,370,750	22,162,830	ايرادات خدمات متنوعة
(232,536,798)	(28,675,565)	ايراد بيع وشراء العملة الاجنبية
16,525,000	25,715,150	ايرادات الاتصالات المستردة
60,159,500	39,240,500	مبيعات مطبوعات مصرفية
263,744,209	575,080	ايرادات عرضية
600,167	-	ايراد منافذ
-	23,144,000	ايراد توظيف رواتب / قطاع خاص
-	-	ايرادات تقييم العملات الاجنبية
8,257,518,450	37,387,839,768	ايراد الاستثمارات العقارية
15,043,395	10,459,892	ايراد صراف وتقاط بيع
712,500,000	750,000,000	ايرادات الاستثمار / مول طبية
4,096,004,000	4,832,477,777	ايراد الاستثمارات المالية
1,269,230,730	486,080,596	ايرادات الاستثمار/ شهادات الايداع
14,524,159,402	43,549,020,028	<u>المجموع</u>

20- رواتب الموظفين:

كما في		التفاصيل
31/12/2024	31/12/2025	
62,734,374	60,723,008	اجور اعمال اضافية
1,070,869,591	1,026,314,338	أجور - رواتب
79,701,667	73,786,000	مكافآت تشجيعية
110,812,188	104,314,557	مخصصات مهنية وفنية
109,634,988	104,314,557	مخصصات تعويضية
109,634,988	104,314,559	مخصصات اخرى
149,911,315	188,001,979	حصة الوحدة في الضمان
<u>1,693,299,112</u>	<u>1,661,768,998</u>	<u>المجموع</u>

مصرف المستثمر الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) / بغداد

ايضاحات حول القوائم المالية كما في 31 كانون الاول / 2025

21- مصاريف تشغيلية أخرى:

كما في		التفاصيل
31/12/2024	31/12/2025	
73,478,500	63,386,750	الوقود والزيوت
49,237,105	24,636,000	المتنوعات/اللوازم والمهمات
17,818,750	6,731,750	المتنوعات / قرطاسية
12,350,000	-	تجهيزات عاملين
59,889,194	47,315,910	الكهرباء
246,878,080	410,653,500	صيانة مباني ومنشآت
29,127,000	38,759,250	صيانة الات ومعدات
16,343,000	9,167,000	صيانة اثاث و اجهزة مكاتب
	237,000	صيانة وسائل نقل و انتقال
291,182,500	1,098,528,500	خدمات ابحاث واستشارات
101,163,000	65,420,000	دعاية و اعلان
40,549,000	40,555,000	طبع ونشر
24,258,000	15,112,250	ضيافة
5,789,500	7,654,500	نقل العاملين
148,465,000	122,510,000	نقل السلع و البضائع
105,323,500	112,869,108	اتصالات عامة
37,095,000	18,114,500	السفر و الايفاد لاجراض النشاط
221,193,918	172,129,000	استئجار مباني ومنشآت
445,151,866	535,567,650	أشتراكات وانتماءات
6,795,000	-	مصرفات خدمية/اقساط التأمين
2,275,000	74,150,000	مكافآت لغير العاملين عن خدمات مؤداة
242,037,500	137,912,000	مصرفات خدمية/خدمات قانونية
645,535,404	310,275,153	خدمات مصرفية
12,912,500	4,725,000	تدريب وتأهيل
167,549,999	421,400,000	أجور تحقيق الحسابات
65,000,000	74,500,000	أجور مراقب الحسابات/محلية
297,503,000	347,128,000	مصرفات خدمية اخرى
12,823,750	3,708,600	عمولات مصرفية مدفوعة / مصارف محلية
63,299,345	-	تبرعات للغير
1,085,461,250	861,145,000	تعويضات وغرامات
1,757,249,771	6,385,197,000	ضرائب ورسوم متنوعة
500,000	2,035,000	اعانات للغير
820,000	2,377,000	المياه
-	212,748,501	صيانة برامجيات وانظمة
	2,458,771	مصرفات كلف بطاقات
2,172,374,280	5,131,863,617	مخاطر الالتزامات النقدية
1,914,685	1,455,987,700	مخاطر راس مالية
-	1,993,082	مصرفات مدفوعة حسابات استثمارية / افراد
(6,697,533)	-	مصرفات تسوية استحقاق ارباح / افراد
(42,938,889)	-	مصرفات تسوية استحقاق ارباح / شركات
92,432,972	24,107,100	مخاطر الالتزامات التعهدية
2,700,000	-	مصاريف لجان كشف
89,000,000	873,394,395	مصرفات سنوات سابقة - عمليات مصرفية
245,626,656	145,675,406	أندثار مباني و منشآت
146,978,614	99,901,327	أندثار الات ومعدات
318,997,514	177,908,753	أندثار اثاث واجهزة مكاتب
9,305,443,730	19,539,939,073	المجموع

إيضاحات حول القوائم المالية كما في 31 / كانون الاول / 2025

22- مصاريف الدخارية للاستثمار:

كما في		التفاصيل
31/12/2024	31/12/2025	
1,932,875	0	مصرفات مدفوعة حسابات استثمارية / افراد
1,932,875	-	<u>المجموع</u>